مُعالجةُ الصحافةِ المصريةِ لأزمةِ سَّد النَهضِة الإثيوبي وتَداعياتِها
دراسةٌ تحليليةُ مُقارنة بين مُقارباتِ "الأهرام، الأهالي، المصري اليوم"

د. وائل ماهر قنديل*

المستخلص:

استهدفت الدراسة التعرف إلى أطر معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي، وتُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح بشقه التحليلي، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين مقاربات صحف الدراسة المتمثلة في: (الأهرام، الأهالي، المصري اليوم)؛ والتي تم اختيارها بعد إجراء دراسة استطلاعية للصحف عينة الدراسة في الفترة من (2021/7/1 إلى 2021/10/31)، ليتبين أن موضوعات أزمة سد النهضة الإثيوبي التي رصدتها صحف الدراسة قد تم تناولها باهتمام لافت, فقد أظهرت المعالجة الكيفية التي تعالج بها الموضوعات المختلفة, وطرق عرضها والتناول مجموعة حقائق مرتبطة بالموضوع عن طريق الانتقاء والإبراز لجوانب بعينها, وأكدت النتائج أن صحف الدراسة لم تركز على استخدام إطار واحد في معالجة الأزمة، بل طرحت عدداً من الأطر وفقاً لاختلاف مراحل تطور الأزمة خلال فترة الدراسة، فقد سيطر إطار التفاوض والتعاون والتفاهم، وإطار المماطلة والمراوغة وإثارة المخاوف بين معالجة صحف الدراسة الثلاث بدرجات متفاوتة، كما سجل إطار الصراع والخلاف والتحذير وإثارة المخاوف وفرض سياسة الأمر الواقع حضوره على معالجة القضية العامة، في حين سيطر إطار الهجوم، والاحتكار، والهيمنة وإظهار مزايا السد، وإطار الحرب العسكرية عبر معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة تمثلت، في بلورة إصرار إثيوبيا على الملء الأحادي للسد دون الاتفاق المُسبق مع دولتي المصب (مصر، السودان)؛ ويمكن تفسير التقارب الظاهر بين صحف الدراسة لأسباب تعود لتشابه موقفهم إزاء إثيوبيا باعتبارها دولة ليس لديها نية التفاوض على نحو جدي، ورغبة في ملء السد بمبادرة أثيورية فردية.

الكلمات المفتاحية: الأطر الإعلامية - المعالجة الصحفية - الأزمة- سد النهضة الإثيوبي.

* مدرس بقسم الصحافة بالمعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال

The Egyptian press's treatment of the Ethiopian Renaissance Dam crisis and its repercussions
A comparative analytical study between the approaches of "Al-Ahram, Al-Ahali, Al-Masry Al-Youm"

Abstract:

The study aimed to identify the frameworks of the Egyptian press's handling of the Ethiopian Renaissance Dam crisis. This study is one of the descriptive studies that used the survey method in its analytical aspect. The study also used the comparative approach to compare the approaches of the study newspapers represented in: (Al-Ahram, Al-Ahali, Al-Masry Al-Youm); Which was chosen after conducting a survey study for the study sample newspapers in the period from (1/7/2021 to 10/31/2021), to show that the topics of the Ethiopian Renaissance Dam crisis that were monitored by the study newspapers were dealt with with remarkable interest, as the treatment showed how to treat It contains the various topics, methods of presenting them and dealing with a set of facts related to the topic by selecting and highlighting certain aspects. The results confirmed that the study papers did not focus on using a single framework in dealing with the crisis, but rather put forward a number of frameworks according to the different stages of the development of the crisis during the study period. Negotiation, cooperation and understanding, and the framework of procrastination, evasion and raising fears among the treatment of the three study papers to varying degrees. The framework of conflict, disagreement, and warning, raising fears, and imposing a de-facto policy recorded its presence on addressing the general issue, while the framework of attack, monopoly, domination and demonstrating the advantages of the dam, and the framework of war dominated. The military's handling of the Renaissance Dam crisis by Al-Ahram newspaper was represented in crystallizing Ethiopia's insistence on unilateral filling of the dam without prior agreement with the downstream countries (Egypt and Sudan); The apparent rapprochement between the study newspapers can be explained by reasons due to the similarity of their position towards Ethiopia as a country that has no intention of negotiating seriously, and a desire to fill the dam with an individual Ethiopian initiative.

Keywords: media frameworks - journalistic treatment - crisis - the Grand Ethiopian Renaissance Dam.

أولاً: مقدمة:

تواجه مصر أزمة سد النهضة الإثيوبي والتي يتعلق الصراع فيها بمياه نهر النيل الذي يُعد شريان الحياة في مصر قديماً وحديثاً، وقد أثارت أزمة سد النهضة الإثيوبي الرأي العام العالمي؛ حيث أخذت تقارير المنظمات الدولية في رصد الأزمة ضمن قضايا المياه مشتركة الروافد بين الدول التي يتعلق بعضها بعوامل طبيعية وبعضها الآخر بعوامل سياسية واقتصادية، وأصبحت الدبلوماسية المائية واحدة من الدبلوماسيات الجديدة الهامة التي شاعت لممارسة العلاقات الدولية[1]، وكون قضية المياه المشتركة هي واحدة من أبرز قضايا العلاقات الدولية التي شغلت العالم منذ قرون[2]، فإن نهر النيل يُعد مثالاً واضحاً كونه يجمع بين طياته عناصر كثيرة للخلاف بين الدول النهرية له، وخاصةً في ظل غياب وجود اتفاقية تضم الإحدى عشرة دولة لنهر النيل[3]، مما جعل بعض المحللين السياسيين يستشرفون المستقبل للحروب القادمة في منطقة الشرق الأوسط بأنها سوف تكون بسبب النزاع على الموارد المائية[4]، ولما كانت مصر من بين كل دول حوض النيل كونها دولة المصب تعتمد على نهر النيل كمصدر وحيد للمياه، فإن أي اقتطاع للمياه يستتبع انخفاض في كميات المياه المتاحة لمصر يتعارض مع مقتضيات مبدأ الانتفاع المنصف للمياه[5].

وقد برزت أزمة سد النهضة مع قيام إثيوبيا بالبدء في إقامة مشروع على النيل الأزرق في عام 2011 بالقرب من حدودها مع السودان، والذي تم تصميمه ليبلغ ارتفاعه 145 متراً ليُصبح أكبر سد كهرومائي في أفريقيا وترتيبه العاشر عالمياً. وتبرر إثيوبيا إنشاء السد لزيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية كأحد عوامل التنمية التي تستهدف تحقيقها في إثيوبيا، والذي تُعد تهديداً للأمن القومي المصري والسوداني[6]، وعلى الرغم من ذلك فإن نهر النيل هو الرابط الإستراتيجي الذي يجمع بين مصر وإثيوبيا، مما حتم على مصر أن تكون دائماً على علاقة خاصة بدول المنبع التي يمر بها النهر لمسافات طويلة مروراً بالحدود المصرية[7].

وقد حظيت أزمة سد النهضة الإثيوبي باهتمام وسائل الإعلام والصحافة خاصة في ظل تصعيد إثيوبيا للأزمة عن طريق ملء المرحلة الأولى للسد في 2020/7/15 بدون سابق إنذار ومن غير موافقة دولتي المصب (مصر، والسودان)، وعلى مستوى الدراسات الأكاديمية؛ فقد وجد الباحث دراسات سياسية وقانونية وإعلامية اهتمت بمعالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي، كما أن الدراسات الإعلامية التي تناولت أزمة سد النهضة ركزت على معالجة وسائل الإعلام المصرية لها سواء في القنوات الفضائية أو في الصحف المصرية، ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي، والمتضمنة صحف الدراسة المتمثلة في: (الأهرام، الأهالي، المصري اليوم)، في ضوء ماهية الأطر التي استخدمتها هذه الصحف للأزمة مع الكشف عن موقف الدول الفاعلة فيها والمقترحات التي قدمتها.

ويؤدي تشكيل الأطر الخبرية إلى التأثير في السياقات المعرفية للجمهور وهو ما قد يؤثر في فهم الجمهور لذلك الحدث وطبيعة الحُكم عليه، وهو التأطير لمحتوى إعلامي في سياق معين يترتب عليه التأثير في طبيعة الإدراك أو الرأي[8]، كما تعتبر الأطر الخبرية من الأدوات النظرية التي يعتمد عليها الإعلام والأفراد في توصيل المعلومات وتفسيرها وتقييمها[9]، ويؤدي الإطار الخبري مجموعة من الوظائف تتمثل في التعريف بالمشكلة باستخدام عناصر الإبراز المختلفة كتشخيص الأسباب التي أدت إلى نشأة القضية أو تقييمها واقتراح بعض الحلول لمعالجة تلك القضية[10].

لقد تنامى دور وسائل الإعلام في مواجهة الأزمات الأمر الذي جعل الساسة ومتخذي القرار يعتمدون على وسائل الإعلام في تقييم الأوضاع الراهنة وصياغة المواقف والتحركات[11]، وتعتبر الصحافة أكثر الوسائل الإعلامية تأثيراً في الجمهور لما تمتاز به الكلمة المكتوبة من مصداقية عالية، كما أنها أكثر وسائل الإعلام مقدرة على التوجه إلى ذهن القارئ بهدف التأثير على معارفه ومنطقه وآرائه واتجاهاته ومن ثَّم على وعيه[12]، ويعتبر الإعلام بمثابة الأداة الرئيسة والفعالة لإدارة الأزمة من خلال توقع الأزمة والتنبؤ بها والتحذير إزاء من مخاطرها، والتصدي لها، ومحاصرة الشائعات والسعي لطمأنة الجمهور ودعوته للمشاركة في دعم جهود مواجهة الأزمات[13].

وتظهر الجهود الإعلامية كإحدى الدعامات الجوهرية في التعامل مع الأزمات في ظل تفاقم تلك الأزمات ضمن مختلف مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويُعد علم إدارة الأزمات أحد العلوم الإنسانية الحديثة التي ازدادت أهميته حيث شهد العديد من المتغيرات عند المستويين الدولي والإقليمي، وقد تعددت مداخل ومناهج دراسته، فهو يُعد مكوناً من مكونات المزيج التكاملي في دراسة الأزمات[14].

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعرضت الدراسة لمجموعة من الدراسات السابقة العربية، والأجنبية، التي تناولت قضية أزمة سد النهضة الإثيوبي كقضية إقليمية واضحة وبارزة، أو تناولها كقضية ترتبط بأزمات السدود في العالم بصفة عامة، ومن ثَّم يمكن تناول تلك الدراسات، والتي انحصرت ما بين (2013-2021)، **وعليه سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين أساسيين:**

المحور الأول: دراسات تناولت أزمة سد النهضة الإثيوبي:

هدفت دراسة (وليد محمد، 2021) إلى الكشف عن الأطر الإعلامية التي قدمتها عينة من الصحف المصرية والسودانية والإثيوبية في معالجتها لأزمة سد النهضة، مع دراسة أسباب الأزمة والمقترحات التي قدمتها الصحف لها، وكذلك

وظائف الأطر والقوى الفاعلة، والأدلة والبراهين التي استشهدت بها، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج: سيطر إطار التفاوض، وإطار التعاون والتفاهم، وإطار المماطلة والمراوغة، وإطار إثارة المخاوف على معالجة صحيفة الأهرام للأزمة، بينما سيطر إطار الصراع والخلاف، وإطار التحذير وإثارة المخاوف، وإطار فرض سياسة الأمر الواقع ضمن معالجة صحيفة السودان اليوم للأزمة، في حين سيطر إطار الهجوم، وإطار الاحتكار والهيمنة، وإطار إظهار مزايا السد، وإطار الحرب العسكرية عبر مُعالجة صحيفة The Reporter الإثيوبية لأزمة سد النهضة، والتي تبلورت في المحصلة في إصرار إثيوبيا على الملء الأحادي للسد دون الاتفاق المسبق مع مصر والسودان، وأيضاً الخلافات الجوهرية بين الدول الثلاث عند المستويين الفني والقانوني بالنسبة لفترة ملء وتشغيل السد، هذا بجانب امتناع إثيوبيا عن تزويد اللجان الفنية بتقارير حول حقيقة الأوضاع الإنشائية وأنظمة أمان السد والمخاوف من عدم قدرة السد على احتمال الضغوط المائية المتوقعة وتجاوز الأمان الهندسي[15].

وقد سعت دراسة (محمد عثمان، 2020) إلى تحقيق هدف رئيس تمثل في التعرف إلى معالجة الكاريكاتير لقضية سد النهضة في صحف الأهرام، والوفد والمصري اليوم في الفترة ما بين 2011 حتى 31 يناير 2020، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تنوع موضوعات الكاريكاتير التي عالجت قضية سد النهضة، حيث تمثلت أهم الموضوعات في: المساعي الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، وموقف الحكومة المصرية والإثيوبية والسودانية من الأزمة، والآثار السلبية لبناء سد النهضة على مصر، وخرق إثيوبيا لمعاهدات واتفاقيات حوض النيل، وفشل مفاوضات سد النهضة، ومراحل تطور بناء السد، وحصة مصر من مياه النيل، وإعلان إثيوبيا لبناء سد النهضة. وأشارت النتائج: إلى أن مصر جاءت كأكثر القوى الفاعلة ظهوراً في صحف الدراسة بالنسبة لقضية سد النهضة، حيث احتلت المرتبة الأولى، وجاءت إثيوبيا في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث جاءت دولة السودان، وجاء في الترتيب الرابع مجموعة من الدول الأوروبية[16].

كما سعت دراسة (دعاء خالد، 2020) إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في رصد وتحليل خصائص وسمات الخطاب الصحفي إزاء أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف عينة الدراسة (الصحف المصرية تتمثل في موقع صحيفة اليوم السابع، والسودان تتمثل في موقع صحيفة المجهر السياسي السوداني، وإثيوبيا يمثلها موقع صحيفة (هيرالد الإثيوبية Ethioian Herald). وقد توصلت الدراسة إلى أن المضمون الأمني احتل الترتيب الأول بنسبة (22.1%)، يليه في الترتيب الثاني المضمون الاقتصادي بنسبة (20.1%)، واتخذ المضمون السياسي الترتيب الثالث بنسبة (19.7%)، في حين جاء المضمون التاريخي في الترتيب الرابع بنسبة

(13.1%)، بينما احتل الترتيب الخامس المضمون الاجتماعي والثقافي بنسبة (12.5%)[17].

وهدفت دراسة (ياسمين محمد، 2020) إلى الكشف عن الأطر الخبرية المستخدمة في المعالجة الصحفية للقضايا الإفريقية في كل من الصحف القومية والحزبية والخاصة، وكذلك القوى الفاعلة المؤثرة في معالجة هذه القضايا الإفريقية، وقد تم اختيار صحيفة الأهرام والوفد والشروق كصحف ممثلة للصحافة المصرية، واختيار عام 2017 كفترة الدراسة التحليلية، وانتهت الدراسة إلى أن قضية مياه النيل وسد النهضة احتلت الترتيب الرابع ضمن مُعالجة صحيفتي الأهرام والوفد، كما أن إطار التعاون والتفاهم جاء في الترتيب الأول بين الصحيفتين، بينما احتل الترتيب الرابع في صحيفة الشروق، كما جاءت الدول المعنية في الترتيب الأول كقوة فاعلة مؤثرة في صحيفتي الوفد والشروق، والترتيب الثالث في صحيفة الأهرام، وانتهى التحليل الكيفي في الدراسة إلى تفاقم التوترات الفائقة بين دول حوض النيل بسبب بناء إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق، حيث تخشى مصر من تناقص في واضح من حصتها المائية من النهر، وأن المفاوضات بين الدول الثلاث مرت بكثير من العثرات[18].

في حين أظهرت نتائج دراسة (يوسف آدم، 2019) أن الماء عنصر إستراتيجي في غاية الأهمية، حيث إنه يتعلق بالحياة والوجود، وأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإفادة المثلى من نهر النيل هي التعاون الكامل والتنسيق بين دول الحوض والتركيز على تبادل المنافع بدلاً من المياه، ويمكن الإفادة من سد النهضة بالتعاون وبالشراكة في إدارته، والاتفاق على مدة ملء الخزان على أساس حسن النية، وعدم الإضرار بالغير، وتحقيق التنمية لدول حوض النيل[19].

كما هدفت دراسة (رشدية محمد، 2019) إلى التعرف إلى الأطر الإعلامية المستخدمة في العلاقات المصرية الإثيوبية في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم خلال الفترة من يناير 2018 حتى فبراير 2019، هذا بجانب التعرف على أنواع القضايا التي ظهرت أثناء تناول العلاقات المصرية الإثيوبية، وانتهت الدراسة إلى أن المعالجات الإعلامية للعلاقات المصرية الإثيوبية بموقع الأهرام ذي التوجه القومي اتسمت غالباً بالتحفظ والدبلوماسية حتى في أصعب الفترات التي مرت بها تلك العلاقات، أما موقع المصري اليوم "الخاص" فقد عرض تصريحات تضمنت انتقادات حادة للجانب الإثيوبي بل إن بعض هذه التصريحات كانت ترفض التعاون مع إثيوبيا لأنها تسعى "إلى تنفيذ المخطط الصهيوني"، كما انتهت الدراسة أيضاً إلى أن إطار التعاون احتل المرتبة الأولى في معالجتي صحيفتي الأهرام والمصري اليوم للأزمة تلاه الإطار الإستراتيجي، ثم إطار التغيير السياسي، ثم إطار المسئولية، ثم إطار النتائج الاقتصادية، وبالنسبة لأنواع القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإثيوبية فقد احتلت قضية سد النهضة وحصة مصر من مياه النيل المرتبة الأولى، تلتها قضية تعزيز التعاون بين البلدين، واحتل البعد السياسي أكثر الأبعاد في تناول

الصحيفة لقضية سد النهضة، ثم تلاه البعد المائي، ثم البعد الفني والهندسي ثم البعد الاقتصادي، وأخيراً بعد القانون الدولي[20].

وقد استهدفت دراسة (أسماء رشوان، 2019) رصد وتحليل أطر التناول الإعلامي المصري للعلاقات المصرية الإثيوبية، ومعرفة الأطر المرجعية التي تم استخدامها، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين القائمين بالاتصال في القنوات والصحف عينة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تفوق جريدة الأهرام في تناول الموضوعات الخاصة بمشكلة أزمة سد النهضة الإثيوبي، كما أشارت النتائج إلى اعتماد صحف الدراسة على التقارير الإخبارية باعتبارها أحد أنواع الأشكال والفنون الصحفية في تغطية العلاقات المصرية الإثيوبية، وقد أخذت صحيفة المصري اليوم المرتبة الأولى في التقارير الإخبارية مُتجَاوزةً جريدة الأهرام، وأظهرت النتائج إضافة المحرر لانطباعه الشخصي وآرائه وأحكامه واستنتاجاته، واهتُم بعرض معلومات ذات طابع تاريخي ووثائقي[21].

وحاولت دراسة (Aisha Ahmed, 2019) التعرف إلى أثرِ سد النهضة الإثيوبي على التوليد المائي في خزان الروصيرص وسنار، وهي التي تأخذ من أمام خزان سنار بعد تشغيل سد النهضة؛ ولتحقيق ذلك الهدف قامت الباحثة بعمل مقارنة بين كمية الكهرباء المولدة والاحتياجات المائية للمشاريع الزراعية القائمة في الوضع الحالي، وبعد تشغيل سد النهضة لمعرفة تأثير قيام السد في ذلك الجزء من السودان، وتوصلت الباحثة إلى أن تشغيل سد النهضة الإثيوبي سوف يؤثر بالإيجاب على التوليد المائي في سد الروصيرص؛ حيث سيزداد توليد الطاقة الكهربائية بنسبة (45%) بسبب زيادة توفر المياه أثناء فترة الانحسار، أما بالنسبة للاحتياجات المائية للزراعة فإن المياه الواردة من سد النهضة تقدر بـ (47.114) مليار متر مكعب في السنة وهذه المياه سوف تتوفر بصورة منتظمة خلال السنة مما يُسهم في إمكانية زيادة المواسم الزراعية، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي[22].

في حين ذهبت دراسة (ياسر رجاء، 2018) إلى التعرف على ماهية تأثير بناء سد النهضة الإثيوبي على محددات العلاقة بين مصر وإثيوبيا، والكشف عن تأثير السد في الأمن القومي المصري ومستقبل العلاقات السياسية والأمنية التي بين البلدين، وقد حددت الدراسة مدى زمنياً لها خلال الفترة من 2011 حتى 2018 لأنها الفترة التي شهدت تفاعلاً في العلاقات بين مصر وإثيوبيا حول قضية سد النهضة، وانتهت الدراسة إلى أن نمط التفاعلات الصراعية هو النمط الغالب على طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل عامة، وعلى هذا اتسمت العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة من خمسينيات القرن الماضي إلى عام 2014 بالطابع الصراعي أيضاً عبر معظم هذه العقود. كما انتهت الدراسة إلى أن هدف سد النهضة هو هدف سياسي أكثر منه هدف اقتصادي، وذلك نظراً للآثار الجسيمة التي سيسببها بناء السد على الأمن

القومي المصري في مجالات الزراعة وتوليد الكهرباء وعلى القوة الإستراتيجية لمصر[23].

وقد هدفت دراسة (نجوى إبراهيم، 2018) إلى التعرف على المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية، ومستوى اهتمام الفضائيات عينة الدراسة بمعالجة أخبار أزمة مياه النيل، والتعرف إلى آراء المراهقين بشأن المعالجة الإعلامية للأزمة، وقد تم تحليل عينة من البرامج التلفزيونية بلغت (48) حلقة من 2017/6/1 حتى 2017/11/31 عبر قنوات النيل للأخبار ودريم والجزيرة، وبالنسبة لعينة المراهقين فقد تم اختيار (300) مفردة من جامعات القاهرة، وعين شمس والمنوفية، والمنيا، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى اعتماد القنوات الفضائية على الأطر الإيجابية بالطمأنة للقضية بنسبة (45.8%)، وقد ثبت أيضاً من النتائج حضور الإطار السلبي بنسبة (31.3%)، وأخيراً أثبتت النتائج صحة اختلاف المعالجة لأزمة مياه النيل تبعاً لاختلاف السياسة الإعلامية التي تتبعها القناة[24].

في حين قامت دراسة (Noah El Tawil, 2018) بتحليل الأطر التي قدمتها وسائل الإعلام حول الأزمات التي تهدد أمن ورفاهية الدولة المصرية، وذلك بالتركيز على قضيتي الإرهاب وبناء سد النهضة الإثيوبي الذي سيؤدي إلى تقليل حصة البلاد من المياه بشكل كبير. وقامت الدراسة بتوظيف نظرية تحليل الأطر ونظرية المجال العام ونظرية تدفق المعلومات عبر مرحلتين، كما قامت باستخدام أداة تحليل المضمون بالتطبيق على عينة من المواد المنشورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر، وعبر مواقع صحف الأهرام والمصري اليوم والوفد، وذلك خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2017 حتى مارس 2018[25].

كما قامت دراسة (نرمين نصر، 2017) برصد وتحليل أطر المعالجة الصحفية للعلاقات المصرية الإفريقية في كل من صحف (الأهرام، المصري اليوم، الوفد) وذلك من خلال إجراء المسح الشامل للأخبار والموضوعات التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية الواردة بالصحف خلال الفترة من 30 يونيو 2013 حتى 30 يونيو 2016، كما تم اختيار (24) مفردة من الجمهور للتعرف إلى اتجاهاتهم نحو العلاقات المصرية الإفريقية، وجاء البعد المائي من أكثر الأبعاد الواردة في قضية سد النهضة الإثيوبي، كما جاءت الجهود الإفريقية من أهم الجهود المبذولة لحل قضية سد النهضة، ورأي غالبية المبحوثين أن صحيفة الأهرام كانت من أكثر الصحف التي اهتمت بمشكلة سد النهضة، وكان إطار الصراع من أهم الأطر التي تم توظيفها، ثم تلاه إطار التعاون، ثم الإطار التاريخي، واحتلت الأطر الرسمية الصدارة بين الأطر المرجعية المستخدمة من قبل الصحف عينة الدراسة[26].

في حين هدفت دراسة (عزة حسن، 2017) إلى التعرف على آليات تأطير الأزمات السياسية في تغطية الصحافة المصرية، وقد اختارت الدراسة أزمتين هما أزمة الإعلان الدستوري وأزمة سد النهضة، وذلك بالتطبيق على صحف الأخبار والوفد والمصري اليوم خلال عامي 2012 و 2013، وانتهت الدراسة إلى أن الأطر المسيطرة على معالجة صحف الدراسة لأزمة سد النهضة كانت إطار الصراع وإطار التهديد، وإطار المؤامرة، وإطار الضغط والتصعيد، وإطار الإدانة، وإطار الرفض، وإطار الفوضى ونشر الشائعات، وجاءت صحيفة الوفد في المركز الأول في الاعتماد على الأطر السلبية في التغطية الصحفية لأزمة سد النهضة يليها المصري اليوم ثم الأخبار، وخلصت النتائج إلى أن الأطر السلبية كانت المسيطر في معالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي، بينما جاءت الأطر الإيجابية في المرتبة الثانية بنسبة (39.2%) ضمن الصحف التي عالجت أزمة سد النهضة الإثيوبي، وكان أهم أطرها الطمأنة والتأييد ودعم القرارات وأطر الوساطة والمفاوضات[27].

وأبرزت دراسة (أسامة الرشيدي، 2017) دور عدد من وسائل الإعلام في رصد وتحليل وتغطية قضية سد النهضة الإثيوبي، في الفترة ما بين يونيو 2014 وحتى يونيو 2016، وتوصلت النتائج إلى أن الإعلام المصري تبنى خطاباً حاداً ركز على مخاطر السد على الحياة في مصر، وضَخَّم من تأثيراته، كما ارتكزت التغطية الإعلامية للقضية على العديد من الأفكار والتصورات ومن بينها الدعوة إلى استخدام القوة، والحنين للماضي وأوهام التفوق الراهن، واستضافة المعارضة الإثيوبية، وخطاب المؤامرة الأجنبية، والاستهزاء بإثيوبيا[28].

واستهدفت دراسة (دينا يحيى، 2017) رصد الأطر والتكنيكات المستخدمة في التناول الإخباري لأزمة سد النهضة عبر مواقع القنوات الإخبارية الثلاث: (روسيا اليوم، وفرنسا 24، وألـ C.N.N). في الفترة من يناير 2013 حتى يونيو 2016 من خلال تحليل المضمون الإخباري المقدم في مواقع القنوات تحليلاً كمياً وكيفياً والتعرف إلى أبرز التطورات والقضايا التي تناولتها هذه المواقع في تقديم أزمة سد النهضة، وانتهت النتائج إلى غلبة الاتجاه السلبي على عناصر البناء التركيبي للتناول الإخباري للأزمة عبر مواقع القنوات الثلاث مع تفاوت درجته، وجاء استخدام إطار الصراع في المعالجة الإخبارية بأعلى نسبة بين إجمالي أنواع الأطر الإخبارية المستخدمة في عرض تناول الأزمة، يليه إطار الإستراتيجية، ثم إطار النتائج الاقتصادية، ثم إطار الاهتمامات الإنسانية. كما جاء استخدام تكنيك التصعيد بأعلى نسبة بين التكنيكات المستخدمة، يليه تكنيك التهديد، ثم تكنيك إثارة المخاوف، ثم في الترتيبي الرابع والخامس جاء استخدام تكنيك التهدئة وتحويل الاتجاه[29].

وقد هدفت دراسة (هند ضياء الدين، 2015) إلى التعرف على تأثير ملف مياه نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية، ورصد تأثير هذا الملف في العلاقات بين البلدين عند مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وذلك خلال

الفترة في 1990 حتى نهاية 2011، وانتهت الدراسة إلى أن تحقيق أمن مصر المائي وضمانه لا يمكن أن يتحقق استناداً إلى المداخل القانونية فقط أو الدبلوماسية أو حتى العسكرية منفردة، بل إن السياسية المصرية يلزمها تطوير رؤية شاملة تراعي مصالح إثيوبيا وتنفتح اقتصادياً معها حتى تشعر بوجودها ويتسنى لها مواجهة المخططات التي تدار ضدها. وعلى الطرفين أن يستوعبا أن علاقتهما لابد أن تدار في إطار من المصالح المتبادلة، وأن هناك اتفاقية دولية تحكم التعامل مع ملف مياه النيل، ومن الصعوبة بمكان أن يستأثر طرف بالمصلحة الكاملة دون الطرف الآخر. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن حالة نهر النيل حالة مساومة وتهديد، فالإصرار على بناء سد النهضة بهذه المواصفات لا يعود إلى أبعاد اقتصادية تنموية، وإنما إلى أبعاد سياسية لتحقيق الحلم الإثيوبي في التحكم في مياه النيل الأزرق، وتغيير موازين القوى الإقليمية لصالح إثيوبيا[30].

في حين أبرزت دراسة (مهيرة عماد، 2015) تحليل وتفسير سمات وخصائص الخطاب الصحفي المصري نحو أزمات القارة الإفريقية مع تحديد الأطروحات ومسارات البرهنة، والقوى الفاعلة والأطر المرجعية التي طرحتها الصحف المصرية من يناير 2010 حتى ديسمبر 2012 في صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم، وقد انتهت الدراسة إلى أنه فيما يخص أزمة مياه حوض النيل جاء إطار المفاوضات في المرتبة الأولى (35%)، ثم تلاه إطار الأمن القومي (23%)، وإطار المؤامرة (15%)، ثم إطار النقد (10.5%) وإطار الصراع (10%)، ولقد برز إطار المفاوضات في المقام الأول للتأكيد على استعداد مصر للدخول في مفاوضات مع دول حوض النيل حول بنود اتفاقية عنتيبي للوصول إلى حل جذري. كما جاءت مصر كقوة فاعلة محورية بنسبة (44%) بما يجعلها في المرتبة الأولى كونها طرفاً أساسياً في أزمة سد النهضة، ثم ظهرت إثيوبيا كقوة فاعلة بنسبة (20%) تلتها إسرائيل بنسبة (19.5%) وفي المرتبة الأخيرة المنظمات الدولية والعربية بنسبة (16.5%)[31].

وحاولت دراسة (إسلام جمال الدين، 2015) التعرف إلى ملامح وأبعاد تطورات أزمة مياه النيل القائمة حالياً بين مصر وإثيوبيا، والإستراتيجية المصرية لمواجهتها، والتعرف إلى العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا، بما تشمله من آليات التبادل التجاري، والاستثمار، والتكامل الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها؛ أن الأمن المائي المصري مهدد بفعل عوامل أهمها السدود الإثيوبية، والزيادة السكانية المطردة، وعدم الاستقرار في علاقة مصر بدول حوض النيل، والتغيرات المناخية. كما يشير الواقع الفعلي للتكامل الاقتصادي بين مصر وإثيوبيا إلى ضعف تفعيل الاتفاقيات التي تم وضعها من أجل إنجاح التكامل الاقتصادي بين البلدين، ورغم تعدد فرص الاستثمار في إثيوبيا فإن الاستثمارات المصرية متواضعة مقارنة بالدول الأخرى[32].

وقد بحثت دراسة (Yeshiwas Degu, 2014) التغطية الصحفية المقدمة إزاء مشروع "سد النهضة الإثيوبي" في الصحف الإثيوبية، وإلى أي مدى تعكس هذه التغطية وجهة النظر الرسمية للحكومة الإثيوبية، وقامت الدراسة بتوظيف نظرية تحليل الأطر، كما استخدمت أداة تحليل المضمون من أجل تحقيق التحليل النوعي الطولي للمادة محل الدراسة، بالتطبيق على 26 مادة قدمتها الصحيفة الإثيوبية "The Reporter" خلال الفترة من 9مارس2013 حتى 15مارس2014، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى وجود ستة أطر مهيمنة على التغطية الصحفية للقضية محل الدراسة، تتحدد في "التنمية، الصورة الوطنية، الحق، الضحية، المنفعة المتبادلة، الحرب"، وأضافت النتائج أن التغطية الصحفية قدمت مجموعة من القوى الفاعلة، تتصدرها الأطراف الثلاثة، ثم دول الحوض الأخرى في المرتبة الثانية، يليها الدول الأخرى التي استبعدت دعم المشروع[33].

في حين هدفت دراسة (جوزيف أنطون، 2013) إلى التعرف إلى نوعية المعالجة الإعلامية لقضية مياه النيل عبر التلفزيون المصري، ومدى نجاح تلك المعالجة في إدارة الأزمة مع الكشف عن درجة الاختلاف بين القنوات عينة الدراسة في طريقة معالجتها لقضية مياه النيل، وقد طبقت الدراسة على عينة من القنوات المصرية تمثلت في القناة الأولى، وقناة النيل للأخبار، والفضائية المصرية، وقناة النيل الدولية، وذلك خلال الفترة من 2010/4/19 حتى 2011/9/17، وقد توصلت الدراسة إلى غلبة القضايا السياسية بنسبة (90%) على مجموعة القضايا الفرعية المثارة حول قضية مياه النيل في الحلقات البرامجية بنسبة (89.8%)، كما أظهرت نتائج الدراسة بروز الحلول لمواجهة تلك الأزمة لمياه النيل من خلال توثيق التعاون بين مصر ودول حوض النيل بنسبة (76.2%)، يليه في ذلك حل الاستفادة من مياه النيل بدرجة أكبر بنسبة (23.8%)، وانتهت الدراسة إلى أن مياه نهر النيل شغلت مقدمة النشرات الإخبارية وذلك بنسبة (65.9%) لكون القضية التي تعالجها هذه المادة الإخبارية هي قضية أمن قومي[34].

المحور الثاني: دراسات تناولت أزمات السدود في العالم:

هدفت دراسة (أيمن مرعي، 2019) إلى التعرف على ماهية الضوابط القانونية لإقامة السدود عبر المجرى المائي الدولي عامة، وتأثير سد النهضة الإثيوبي على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل خاصة، وإلى أي مدى تضطلع قواعد القانون الدولي العام بدور فاعل في تنظيم الاستغلال المشترك للأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، وذلك خلال الفترة من ثورة يناير 2011 حتى ثورة 30 يونيو 2013، وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من سلامة الموقف المصري قانونياً، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن النتيجة النهائية تعتمد كثيراً على أبعاد سياسية للعلاقات بين الدول، حيث إنه ليس باستطاعة مصر اللجوء إلى التحكيم الدولي، والفصل في نزاعها مع إثيوبيا حول سد النهضة دون موافقة الأخيرة، وعلى هذا،

وحسب الدراسة، ينبغي أن تركز التحركات السياسية الحالية والمستقبلية لمصر على بذل جهود مكثفة لإطلاق التفاوض من جديد لحل خلافات بنود اتفاقية عنتيبي، كما يتوجب التحرك الدبلوماسي على صعيد الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وكافة المنظمات المعنية لتأكيد الحقوق التاريخية، والمكتسبة لمصر في مياه النيل والتي يقرها القانون الدولي للأنهار[35].

في حين كشفت دراسة (M.Rae Moors, 2019) عن أهداف البحث في التغطية الإعلامية لأزمة تلوث المياه في مدينة فيلينت بولاية ميتسيغان بعد تلوث مصدر مياه الشرب للمدينة بالرصاص، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن أزمة تلوث المياه في فيلينت أصبحت قصة خبرية قومية في يناير 2016 حين قامت جريدة النيويورك تايمز بتغطيتها، وفي نفس الشهر بدأ النشطاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي في التجاوب مع الأزمة، حيث اهتموا بالابتعاد عن الأشكال التقليدية للتغطية الصحفية، واتجهوا نحو تقديم المنشورات عبر حسابات تويتر، والفيسبوك، والمواقع، الإلكترونية، والهاشتاج، واليوتيوب لنشر القصص عن أنفسهم وعن مدينتهم، وقد نجحوا في نشر هذه المواد على نطاق واسع كما استطاعوا استخدام الوسائط المختلفة لتوضيح أزمة المياه التي يمرون بها. وبذلك تؤكد الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي استطاعت أن تقوم بدور كبير في تعبئة المجتمعات للتعامل مع الأزمة[36].

كما قامت دراسة (Catherine Davit & Eosin O'Neill, 2017) برصد وتحليل الأطر الخبرية التي قدمتها الصحف الأيرلندية في تناولها لحوادث الفيضانات، وإلى أي مدى تعكس هذه الأطر التحولات المعاصرة في سياسات التعايش مع مخاطر الفيضانات، مع البحث في النتائج المترتبة على أساليب التكيف المجتمعي مع هذه المخاطر في أيرلندا، وذلك بالتطبيق على فيضان عام 2009 وفيضان عام 2014، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون بالتطبيق على ثلاث صحف أيرلندية هي: he Irish Independent (II), Irish Times (TT) and Irish Examiner (IE)، وتوصلت هذه الدراسة في نتائجها إلى وجود خمسة أطر رئيسي سيطرت على التناول الإعلامي لحوادث الفيضانات، تتحدد في "مقاومة الفيضانات" و"وسائل الدفاع الهيكلية" و"تسييس مخاطر الفيضانات" و"المواطن كمدير للمخاطر" و"المواطن كضحية"، وكذلك "الاتفاقات والمبادلات المستجدة"، وأضافت النتائج أن تركيز الصحف على وسائل الدفاع الهيكلية ضد الفيضانات وتسييس مخاطرها كان له تأثيرات سلبية حددت من قدرة المواطنين على تحديد مكانتهم، ودورهم في إدارة مخاطر الفيضانات وقدرتهم على المشاركة[37].

في حين قامت دراسة (Steven Lam & et.al, 2017) برصد وتحليل التغطية الصحفية التي قدمتها الصحف الكندية تجاه قضية أمن مياه الشرب بين السكان الأصليين في كندا. واستخدمت الدراسة أداة التحليل الكمي الوصفي بالتطبيق

على الصحف: Wind speaker, Toronto Star, The Globe and Mail and National Post، وذلك خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2015، ووصل عدد المواد الخاضعة للتحليل إلى 256 مادة. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المواد الخبرية ركزت على تحديات أمن مياه الشرب بنسبة وصلت إلى (71%)، في حين أشارت المواد الأخرى بشكل موجز إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية، فقد ركزت المواد الخاضعة للتحليل على تحديات الاستجابات الحكومية بشكل أساسي، مع الإشارة بشكل خاص إلى الإنفاق والعمل الحكومي غير الكافي، كما ركزت الصحف في المرتبة الثانية على تحديات البنية التحتية الخاصة بمياه الشرب بما في ذلك التحديات التقنية والمالية، ثم إطار العمل التنظيمي، ثم سياسات مياه الشرب، حيث تضمن ذلك غياب المعايير الملزمة باحتياطات مياه الشرب الآمنة[38].

كما بحثت دراسة (Kimberly J. & Newsha K., 2017) في العلاقة بين توعية الجمهور بالقضايا المتعلقة بالمياه واستهلاكهم لها، وذلك من خلال تحليل التغطية الإعلامية الإخبارية لقضية الجفاف في كاليفورنيا خلال الفترة من 2005 حتى 2015، حيث شهدت هذه الفترة حالتين مختلفتين من الجفاف، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون بالتطبيق على تسع صحف تصدر في كاليفورنيا، وهي: Wall Street Journal, New Los Angeles Times, San Jose Mercury, York Times USA Today News, The Sacramento Bee, The Orange County Register, The San Diego Union-Tribune, and San Francisco Chronicle. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن التغطية الإخبارية كانت مرتبطة بالتغييرات المتعلقة باستخدام المياه في المناطق الحضرية في منطقة خليج سان فرانسيسكو منذ عام 2005 حتى عام 2015، وأن هذه التغطية مرت بعدة مراحل في تناولها لقضية الجفاف، فخلال المرحلة الأولى من الجفاف، انخفض الاهتمام الإعلامي بالقضية بسبب سيطرة أحداث اقتصادية وسياسية، تتمثل في التراجع الاقتصادي الذي عانت منه أمريكا وإجراء الانتخابات الرئاسية، وارتفعت التغطية الإعلامية للقضية بداية من عامي 2012 و2013 ووصولاً إلى عام 2014، بعد إعلان جيري براون حاكم كاليفورنيا حالة الطوارئ الثانية للجفاف على مستوى الولاية، وأن توعية أفراد الجمهور بالقضايا المتعلقة بالمياه تؤدي دوراً تجاه قضية استهلاك المياه[39].

في حين بحثت دراسة (Laura Alves & Isabela Kojin, 2016) عمليات تشكيل المعلومات في المجال العام حول أزمة المياه في مدينة سان باولو في البرازيل وتأثير ذلك في سلوكيات الأفراد الاستهلاكية، حيث تم البحث عن الدراسات والبحوث التي تتضمن مجموعة من الكلمات والعبارات تشمل كل من "نظام التزويد بالمياه ولاية سان باولو" و"الجفاف" و"المياه" و"نقص المياه"، وذلك منذ بداية مرحلة الجفاف في أواخر عام 2013 حتى أوائل عام 2015، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن التغطية الإعلامية لأزمة المياه تؤثر في أفراد الجمهور المتابع لها،

كما يؤدي اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا المائية وإبرازها في المجال الاجتماعي إلى حدوث تغييرات في عادات الأفراد الاستهلاكية، وأن (98%) من المبحوثين أصبحوا يغلقون صنابير المياه عند غسل أيديهم، ومنهم (97%) يغلقونها عند غسل أسنانهم، كما توقفوا بنسبة (86%) عن تنظيف الأرصفة والساحات بالمياه، وتوقفوا بنسبة (60%) عن غسيل السيارات، كما أوضح المبحوثون بنسبة بلغت (88%) أن المدينة معرضة لخطر جسيم ومعاناة كبيرة في المستقبل بسبب نقص المياه[40].

التعليق على الدراسات السابقة:

1. تنوعت الدراسات السابقة ما بين دراسات سياسية وقانونية وإعلامية عالجت أزمة سد النهضة الإثيوبي، وكانت الدراسات الإعلامية في مجملها تتناول القنوات التليفزيونية، والصحف المصرية (والوطنية) باختلاف ملكيتها واتجاهاتها.
2. احتلت قضية سد النهضة المرتبة الأولى في معظم الدراسات السابقة التي تم تناولها، وهو ما يعكس أهمية هذه القضية وتأثيرها في الأمن القومي المصري واستحواذها على اهتمام وسائل الإعلام، في حين ركزت بعض الصحف على التعامل الإعلامي مع قضية مياه نهر النيل وتأثيرات ذلك في اتجاهات الجمهور نحوها، فيما عني البعض الآخر بتناول قضية سد النهضة وأطر تقديمها ضمن قضايا أخرى.
3. تعتبر نظرية الأطر الإعلامية من أكثر النظريات التي استخدمتها الدراسات السابقة في معالجة أزمة سد النهضة، حيث تلاءمت المعطيات المعرفية للنظرية وطبيعة الأزمة وجاء: إطار الصراع، وإطار الضغط والتهديد، وإطار النتائج الاقتصادية، وإطار المؤامرة كأكثر الأطر استخداماً بين الصحف والقنوات التليفزيونية.
4. أوضحت نظرية الأطر الإعلامية قدرة الوسائل الإعلامية المختلفة في تحويل المضمون الظاهر على اختلاف طبيعته، ودرجة الاهتمام به إلى قضايا جوهرية من خلال المعالجة والتناول في إطار تفسيري يحمل أبعادًا أخرى للمضمون ذات أهمية كبرى.
5. تباينت أهداف الدراسات السابقة؛ حيث جاء معظمها للتعرف إلى الخطاب الإعلامي المستخدم لمواجهة تداعيات أزمة سد النهضة الإثيوبي، وهدفت بعضها للتعرف إلى دور الإعلام سواءً التقليدي أو الحديث في التعريف بالأزمة وتطوراتها، واهتمت بعض الدراسات بالتعرف إلى دور المواقع التليفزيونية والإخبارية بالتعريف بالأطر الإعلامية للأزمة وسبل الوقاية منها، وتختلف هذه الدراسة مع ما هدفت إليه الدراسات الأخرى في التعرف إلى معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي، عبر دراسة تحليلية بين عينة من الصحف

المصرية الموصوفة بـ (القومية، الحزبية، الخاصة)، حيث لم تتطرق أي من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية لهذه الجزئية على نحو منفرد. بل إن أغلبها أدخل صحف كل من دولتي السودان وإثيوبيا على سبيل المقارنة.

6. تنوعت المناهج البحثية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، إلا إن التركيز الأساسي جاء حاضراً بين منهج المسح بالعينة والمنهج المقارن ووظفت معظم المقاربات المنهجية أداة تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي لجمع البيانات عن جميع متغيرات الدراسة.

7. لم تتطرق الدراسات السابقة، في حدود معرفة الباحث، لموضوع الدراسة الحالي، وهو معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي، دراسة تحليلية على عينة من الصحف الموصوفة بالقومية في إطار نظرية الأطر الإعلامية، فقد اهتمت معظم الدراسات ببيان الاستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها المنظمات الدولية في مواجهة الأزمة، كما اهتم بعضها الصراعات والتهديد، وأنماط التفاهم، والمصالح وغير ذلك.

8. انتهت معظم الدراسات السابقة إلى أن هدف سد النهضة هو هدف سياسي في المقام الأول أكثر منه هدف اقتصادي تنموي، وذلك لتأثيره في الأمن القومي المصري من جانب، ولتحقيق السيطرة الإثيوبية على مياه النيل، والهيمنة عليها من جانب آخر.

9. توصلت الدراسات السابقة إلى أن نمط التفاعلات الصراعية الخلافية هو النمط الغالب على العلاقات المصرية الإثيوبية متجاوزاً أنماط التعاون والتفاهم والمصالح المتبادلة، والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى النزاع حول مياه النيل منذ عقود طويلة.

حدود الإفادة من الدراسات السابقة:

باستعراض مُقاربات الدراسات السابقة يتضح أنها ساعدت الباحث في تكوين رؤية واضحة نحو المشكلة البحثية؛ وصياغتها، والإطار العام لها، وبعض العناصر الأخرى؛ من أهمها:

1. المساعدة في تحديد المنهج العلمي المناسب لموضوع الدراسة، وتحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات، مع تحديد عينة الدراسة التحليلية.

2. الإفادة من الجوانب المنهجية للمقاربات التحليلية التي تبنتها معظم هذه الدراسات في الكشف عن مضمون المعالجة الصحفية وبخاصة فئات التحليل ووحداته.

3. صياغة فروض الدراسة وتساؤلاتها بشكل علمي يحقق أهداف الدراسة، وذلك بناءً على ما جاء بها من نتائج.

4. أظهرت بعض الدراسات السابقة أهمية تبلور القيم المهنية للمعالجة الصحفية أثناء وقوع الأحداث والأزمات الطارئة مثل الدقة والموضوعية والسرعة في نقل الحدث، وهو ما يعزز أهمية الدراسة للاقتراب من حزم القيم المهنية الحاكمة عند مُعالجة الصحف المصرية للأحداث.

5. اقتصرت معظم هذه الدراسات على تحليل التغطية الإخبارية في الصحف ولم تهتم بأشكال الكتابة الصحفية خاصة ما يرتبط مواد الرأي التي توجه القراء وتستخدم العديد من الأساليب في محاولة للتأثير في آرائهم حول القضايا المتنازلة حيث تلعب هذه المواد دوراً أكبر في رصد رسم أبعاد القضايا المختلفة والتأكيد لمكوناتها المعرفية، وإبرازها للجمهور.

6. حداثة البحوث والدراسات العربية التي تناولت معالجة الصحف للأزمات والقضايا المائية وندرتها بصفة عامة، مما يؤكد أهمية إجراء المزيد من الدراسات في هذا الشأن، على حين تعددت الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا النمط من الأزمات بشكل متنوع بأطر المعالجة حول مشاكل البحار والأنهار والسدود بصفة عامة؛ والدول الأوروبية بصفة خاصة وما ينتج عنها من فقر مائي وأثره في الحيوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

7. استخدام "تحليل المضمون" في معظم الدراسات التحليلية كأداة رئيسة لجمع البيانات وذلك بسبب طبيعة القضايا والموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات، والتي استهدفت تعميق نتائجها، وعرض تلك الموضوعات بطريقة شمولية ودقيقة، وطرح التفسيرات المختلفة لأسلوب المعالجة الإعلامية لهذه القضايا.

8. معرفة المراجع العربية والأجنبية التي يمكن الرجوع إليها للعمل في متن الدراسة.

9. بصفة عامة استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تأصيل الجانبين النظري والمنهجي للبحث، وكذلك في بلورة مشكلته.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

للإعلام أهمية كبيرة في إدارة مختلف الأزمات بأنماط حضورها المتباينة، وقد أكدت الدراسات السابقة أن الصحافة من أهم وسائل الإعلام التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى أنها مصدر ذو مصداقية وموثوق بها في وقت الأزمات(41)، ولقد استحوذت تلك الأزمة على اهتمام الرأي العام المحلي والدولي، وهو ما دفع وسائل الإعلام كافة لطرح مساحات واسعة من التغطية لهذه الأزمة. وتعتبر قضية أزمة سد النهضة الإثيوبي من أبرز القضايا التي تُمثل أولوية هامة في مصر سواء عند مستوى الدولة وقيادتها السياسية، أو بين أفراد المجتمع المصري؛ كون تأثير تلك الأزمة ليس قاصراً على الواقع

المصري الراهن بل سيقع التأثير في المستقبل القريب إن لم تُحل تلك القضية لتُساعد في حفظ قضية الأمن المائي المصري.

وتنطلق المشكلة البحثية من فرضية تأثير موقف الدولة من القضية محل الدراسة في التناول الصحفي لها في مصر، وآليات تأطيرها، وكيفية توظيف الإطار وإستراتيجيات التأثير المستخدمة، وذلك باستخدام تحليل الأطر الإعلامية التي تعاطتها الصحف عينة الدراسة، والأطر المرجعية ومسارات البرهنة التي اعتمدت عليها في طرح القضية لتفسير أسباب تبني هذه الصحف لاتجاهات بعينها، وكذلك وظائف الأطر والقوى الفاعلة، والبراهين والأدلة الخاصة بهذه الأزمة في صحف الدارسة الثلاث، وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: **"كيفية معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي خلال الفترة من (2021/7/1 إلى 2021/10/31)؟"**.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول أطر معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي؛ وهي واحدة من القضايا الرئيسة فوق أجندة الدولة المصرية عند كافة المستويات، سواء كان ذلك عند مستوى رأس السلطة، أو عند مستوى رجل الشارع، كما أنها تبحث في كيفية تأثير القضية وأهميتها ومحوريتها وكيفية طرحها، والتعامل معها عبر دول المصب (مصر، إثيوبيا، السودان)؛ وانعكاسات ذلك على أطر المعالجة داخل عينة من الصحف المصرية الموصوفة بالقومية والحزبية والخاصة، وعليه تستمد الدراسة أهميتها من مرجعيات على النحو التالي:

1. كون قضية سد النهضة الإثيوبي من القضايا الحيوية لدولة المنبع ودولتي المصب، كما أنها تُمثل من الأهمية للأمن القومي المصري ما يستوجب تناولها بشكل مستفيض فهي مصدر للتنمية لا يمكن تركه أو الاستغناء عنه.
2. قلة الدراسات الخالصة التي تناولت قضية سد النهضة على المستوى الإعلامي بشكل مستفيض؛ فمعظم الدراسات تتحد عن سد النهضة وفق بعض الاتجاهات السياسية والقانونية البحتة؛ وكان لزاماً على الباحث معرفة مدى اتساق ذلك مع الإطار الإعلامي الذي تستند إليها الممارسات المهنية للصحف عينة الدراسة.
3. إبراز أهمية الممارسة الصحفية المتعلقة بنوع المضمون ومجالاته، ومستويات التناول بين الموضوعية والمقاربة الإثارية، بما يمثل أساساً علمياً لدراسة متعمقة تجمع الأنماط الصحفية المختلفة.
4. يُعد تطبيق نظرية الأطر الإعلامية في مجال الأزمات بمثابة استكمال للجهود العلمية الخاصة في مجال الدراسات الإعلامية.

5. اكتساب الدراسة أهمية خاصة كونها تهتم بواحد من أهم الموضوعات التي تشغل الرأي العام للتأكد من مدى التفاعل بين الصحف المصرية، وجماهيرها أثناء وقوع الأحداث والأزمات.

6. توفر الدراسة خلفية معلوماتية هامة للباحثين القائمين على دراسة قضية أزمة سد النهضة الإثيوبي؛ وخاصة في مجال الإعلام والاتصال، مما قد يثري المكتبة الإعلامية بمزيد من المعرفة حولها.

7. سعي الباحث للتعرف إلى طبيعة معالجة الصحف المصرية والأطر المستخدمة للخروج بمؤشرات هامة قد تساعد صناع القرار وكذلك الدوائر المعنية بالأزمة للتعرف إلى طبيعتها كما يراها الجمهور؛ ما قد يُسهم في تكوين صورة متكاملة عنها، كما أنها تساعد الإعلاميين للتعرف إلى أوجه القصور والقوة في معالجة تلك الأزمة لتحسين الأداء الإعلامي على نحو عام.

8. مُساهمة الدراسة في تقييم الخدمة الإعلامية الموجهة للجمهور، وذلك من خلال التعرف إلى أوجه التمييز والقصور فيما تقدمه من محتوى إعلامي، لاستبانة مدى النجاح في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي، المتضمنة حفظ الأمن المائي المصري.

خامساً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس وهو: **"رصد وتحليل معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي عبر دراسة تحليلية مُقارنة بين مُقاربات (الأهرام، الأهالي، المصري اليوم)، والعوامل المؤثرة في معالجة هذه الصحف للقضية"**، ويَرفد من الهدف الجوهري أهداف فرعية على النحو التالي:

1. رصد الأطر الإعلامية الرئيسة والفرعية التي وظفتها الصحف المصرية في معالجتها لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

2. رصد الفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف المصرية عينة الدراسة عند تناولها لقضية سد النهضة الإثيوبي.

3. تحديد سمات المعالجة الصحفية لقضية سد النهضة الإثيوبي بين الصحف المصرية الثلاث بتنوع ملكيتها.

4. معرفة الركائز الأساسية لأسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة والمتضمنة جانب التعنت والمماطلة في المفاوضات واستخدام القنوات غير الشرعية دولياً.

5. الكشف عن آليات توظيف الإطار التي استخدمتها الصحف المصرية عند تناولها لقضية سد النهضة الإثيوبي.

6. تحديد القوى الفاعلة في المعالجات الصحفية المصرية وسمات وأدوار كل منها كما أبرزتها النصوص الصحفية التي تناولت القضية.
7. رصد مسارات البرهنة والأطر المرجعية التي اعتمدتها الصحف المصرية عينة الدراسة عند تناولها لقضية سد النهضة الإثيوبي.
8. التعرف إلى الأسباب والحلول التي طرحتها الصحف المصرية عينة الدراسة لقضية سد النهضة الإثيوبي.
9. استخلاص ملامح معالجة الصحافة المصرية لقضية سد النهضة الإثيوبي، والعوامل المؤثرة فيها.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة بحكم مشكلتها البحثية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس: **"كيفية معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي خلال الفترة من (2021/7/1 إلى 2021/10/31)؟"**، وينبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلات الفرعية:

1. ما الأطر الرئيسة والفرعية التي وظفتها الصحف المصرية عينة الدراسة في معالجتها أزمة سد النهضة الإثيوبي؟
2. ما الفنون الصحفية التي استخدمتها الصحف المصرية عينة الدراسة عند معالجتها لقضية سد النهضة الإثيوبي؟
3. كيف وظفت الصحف المصرية الأطر المختلفة، مع توظيف الأدلة والحجج والبراهين لدعم اتجاه مقارباتها لقضية سد النهضة الإثيوبي؟
4. كيف عرضت الصحف المصرية مقاربات الأطراف الرئيسة في قضية سد النهضة الإثيوبي؟
5. ما السمات والأدوار التي نسبت إلى القوى الفاعلة في قضية سد النهضة الإثيوبي؟
6. ما الركائز الأساسية لأسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة والمتضمنة جانب التعنت والمماطلة في المفاوضات واستخدام القنوات غير الشرعية دولياً.
7. كيف وظفت الصحف المصرية نوعية معينة من السرد لطرح قضية سد النهضة الإثيوبي؟
8. ما أبرز ملامح معالجة الصحف المصرية لقضية سد النهضة الإثيوبي؟

9. ما القوى الفاعلة التي ظهرت في معالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة؟ وما سماتها والأدوار المنسوبة لها؟

10. ما وظائف الأطر الإعلامية (تعريفية، تقييمية، تشخيصية، تقترح حلولاً) التي ظهرت في صحف الدراسة أثناء معالجتها لأزمة سد النهضة؟

11. ما البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة؟

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

نظرية الدراسة (الأطر الإعلامية):

نظراً لأن الدراسة تستهدف التعرف إلى أطر معالجة الصحافة المصرية لأزمة سد النهضة الإثيوبي؛ فقد تم اختيار نظرية الأطر الإعلامية من بين العديد من نظريات الاتصال للتأصيل العلمي لموضوع الدراسة وتعد نظرية الأطر الإعلامية واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال حيث تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تُنتجها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية حُزمة من الإمكانات التفسيرية تفسير منتظمة لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال الأزمات والقضايا البارزة، حيث تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام تمارس تأثيراً ذا دلالة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة خلال فترة زمنية معينة[42].

ويعتبر Goffman أول باحث أوضح مفهوم الأطر، وإليه يرجع الفضل في نشأة هذه النظرية وتوجيه أنظار الباحثين نحو استخدام تحليل الإطار بوصفه أداة يتم توظيفها لتصنيف الخبرات المختلفة، وقد استخدم جوفمان Goffman مصطلح الأطر للإشارة إلى جانب معين من التوقعات التي تستخدم لصنع اتجاه معين في المواقف الاجتماعية المختلفة[43].

وفي زات السياق يرى عالم الاجتماع Goffman أن الفرض الرئيس للنظرية يتمثل في أن وضع الأحداث في إطار معين يكسبها المعنى، وذلك من خلال تنظيم المعلومات المرتبطة بها بطريقة معينة تضفي عليها قدراً من الاتساق وإهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الأحداث مما يؤثر بدوره في الأفكار التي يكونها الجمهور عنها وبالتالي يؤثر في كيفية إدراك الجمهور للأحداث وتقييمهم لها وسلوكهم نحوها فالأطر هي منبهات لتفكير الأفراد[44].

إلا إن بداية التوجه للتطبيق العملي لتحليل الأطر في الدراسات الإعلامية يرجع لجهود توشمان Gaye Touchman، وذلك في دراستيها عامي (1976، 1978)، حيث وظفت تحليل الإطار بوصفه أداة منهجية لتحليل المضمون الإخباري في وسائل الإعلام المختلفة[45]، ففي عام 1978 تحدثت Touchman

عن صناعة الأخبار Making News، وتناولت القرارات الفورية التي يتخذها المحررون بشأن ما ينبغي تغطيته من بين الأحداث المختلفة، وكيفية هذه التغطية، حيث يستند هؤلاء المحررون إلى أطر مرجعية لانتقاء أحداث بعينها، وإبراز جوانب بعينها دون الأخرى(46).

وقد عرفه Entman بالاختيار والتركيز على بعض العناصر المتعلقة بالموضوع وتجنب بعض العناصر الأخرى، وطبقاً لهذا التعريف، فالإطار هو الفكرة الرئيسة التي تكسب الحدث معناه، مُحدداً جوهر القضية، ويظل التشكيل هو اختيار بعض الجوانب من الحقيقة لجعلها أكثر بروزاً، وإعطاء تفسير سببي، وتقييم أخلاقي، وطريقة معالجة لهذه الحقيقة، وترجع الأصول التاريخية لنظرية الأطر الإخبارية إلى النظرية النقدية في الاقتصاد السياسي الماركسي، ومن ثَّم تُدرّس عملية التأطير ضمن سياق وسائل الإعلام وتفسيرها للمعانى، كما تشير إلى أهمية وسائل الإعلام في فرض الرسالة على الجمهور(47).

نماذج تحليل نظرية الأطر الإعلامية:

وضع (Entman, 1993)؛ واحداً من أشهر النماذج لتحليل أطر التناول الإخباري لقضية ما، وهو يتضمن خطوات رئيسة(48):

1. **التعريف بالمشكلة Define Problem:** والتي عادة ما يتم تشكيلها تبعاً للمصالح السياسية والاقتصادية، والقيم الثقافية السائدة.
2. **تشخيص أسباب القضية Diagnose:** وتشمل تحديد القوى التي تتسبب في المشكلة، وتقييم العوامل المسببة وآثارها.
3. **التقييم الأخلاقي Moral Judgments:** ويعني تحديد كيفية معالجة المشكلات وتبريراتها والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة.

ويوجد خلط نسبي في مجال الأطر الإعلامية أساسه عدم الاتفاق بين الباحثين على استخدام مصطلح علمي موحد للدلالة على التأطير، والذي قد يشير إلى عملية التأطير كعملية اتصال جماهيري أو يشير إلى الزوايا والجوانب Frame متعددة الأطراف، أو مصطلح الأطر التي يتم من خلالها تغطية الأحداث المختلفة، إلى إطار العمل Frame Work وتأثيراته المفترضة(49).

ويُعرف ويفر (Weaver) الإطار بأنه: "الفكرة الرئيسة لمضمون الأخبار، والتي توفر محيطاً أو بنية لهذه الفكرة، والشكل الذي يكون عليه الموضوع من خلال الاعتماد على الاختيار والتركيز، والاستبعاد والشرح، أو التفسير"(50).

فيما عرفت (Diana Kendall, 2011) التأطير؛ بأنه: عملية مهمة تقوم من خلالها وسائل الإعلام بالتركيز على أيديولوجيات بعينها وإبرازها بطريقة محددة، مما يؤدي إلى لفت انتباه الجمهور إلى أفكار معينة، وبناء القصة بطريقة معينة، وسرد تفاصيلها بشكل محدد، واستخدام مفردات تمكن من استيعابها وفهمها على نحو معين"[51].

وفي السياق يرى (Kosicki, 2006)؛ أن أهمية الأطر الإعلامية وفاعليتها في التأثير تتزايد مع تناول الأحداث الضخمة التي تحظى باهتمام الجمهور ويثار حولها الجدل[52].

ومما سبق فقد عَرَّف الباحث الإطار الإعلامي بأنه: "عملية تفاعلية تهدف إلى إبراز جوانب محددة من القضية المطروحة وإغفال جوانب أخرى بما يتناسب مع أيديولوجية القائم بالاتصال بهدف تفسير الأحداث، وتحديد المشكلات وتشخيص الأسباب، والبحث عن حلول، وتأطيرها بما يتوافق والسياقات السياسية والمجتمعية لآليات عمل الوسيلة الصحفية.

مكونات تحليل نظرية الأطر الإعلامية:

للإطار ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الآتي[53]:

1. **البناء التركيبي (الشكلي) للقصة الإخبارية:** والذي يتضمن تتابع عناصر القصة وكذلك بعض الإستراتيجيات والأساليب المتبعة مثل الإسناد لمصدر ذي خبرة.
2. **الفكرة المحورية:** وتتكون من الأبعاد الرئيسة للموضوع، والتكثيف الذي يقدم الفكرة المحورية التي تدور حولها القصة الإخبارية، وقد يتضح ذلك في بعض العناصر مثل المعلومات الخلفية التي تشير إليها التغطية الإخبارية، وماهية الاستشهادات.
3. **الاستنتاجات الضمنية:** التي تساعد على بلورة الجوهر الأساسي للقصة الإخبارية والتأكيد عليها، وإجرائياً يتحدد إطار قضية ما من خلال الكلمات، والمصطلحات والعبارات وتوظيف المصادر، وهذا كله يبرز حقائق معينة دون غيرها، توجه أو تقود المتلقي إلى استنتاجات وأحكام بعينها، حول القضايا التي تقدمها وسائل الإعلام[54].

وفي السياق أوضح (Sheufele, 1999)؛ أن ثمة عوامل رئيسة يحتمل أن يكون لها تأثير على الطريقة التي يصنع بها الإعلاميون أطراً لقضية معينة وهي كالتالي[55]: **(أولاً):** السياق السياسي الذي ينتج فيه الإطار، بما يتضمنه من شكل العلاقة بين السلطة، والوسيلة الإعلامية وتأثيرات سياسة الدولة على تحديد سياسة الوسيلة. **(ثانياً):** السياق الاقتصادي بما فيه من ضغوط تتمثل في: عناصر الملكية، والتمويل، والإعلان، وجماعات المصالح في المجتمع. **(ثالثاً):** الأنماط

والقيم الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع. **(رابعاً):** الانتماءات الفكرية والعقائدية بين الصحفيين.

أنواع الأطر الإعلامية:

1. **إطار الإستراتيجية:** يتناول الأحداث في سياق إستراتيجي مثل تأثيراتها في محددات الأمن القومي للدولة وكذلك الأحداث السياسية والعسكرية، ويركز على قيم النفوذ، والقوة، والإنجازات الضمنية أو الإخفاقات الضمنية.
2. **إطار الصراع:** يتناول الأحداث في إطار تنافسي صراعي يركز على الخاسر والرابح في رصد المصالح وإبراز الصراع والاختلافات.
3. **إطار النتائج الاقتصادية:** يتناول الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث ويشير إلى التأثير المتوقع أو القائم على الأفراد والمؤسسات والدول ويحاول دائماً الربط بين الرسالة ومصالح الناس المتحققة من زاوية اقتصادية.
4. **إطار الاهتمامات الإنسانية:** يتناول الأحداث في سياق تأثيراتها الإنسانية والعاطفية وتصاغ الرسائل بشكل مؤثر ذي نزعة عاطفية.
5. **إطار المسئولية:** يتركز محتوى الرسالة حول إجابة تساؤل من المسئول؟ ويحدده في شخص أو مؤسسة أو قانون أو حكومة.
6. **إطار المبادئ الأخلاقية:** عرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع ويهتم بالأمور الأخلاقية والعقائدية(56).

كما أن هناك نمطين أساسيين للأطر الإعلامية هما: (أولاً): الإطار المحدد: ويرتبط بوقائع ملموسة ومحددة، ويركز على شرح القضايا المثارة من خلالها. **(ثانياً): الإطار العام:** ويتناول القضايا المثارة في سياق مجرد يتسم بالعمومية مثل إرجاع الأسباب إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة أو بسبب التغيرات الاجتماعية أو المتغيرات الدولية(57).

خصائص نظرية الأطر الإعلامية:

اهتم Stephen Rese بالأطر الإعلامية، ووضع لها مجموعة من الخصائص:

1. الإطار الخبري ينقل جزءاً من الوقائع وبعضاً من تفاصيل القضية ومعلوماتها، ويربطها بالحدث الآني ليعطي المعنى لهذا الحدث طبقاً للهدف الراغب بالاتصال في تحقيقه.
2. فكرة الإطار الإعلامي يتم الترويج لها بتناول القضية باعتبارها منطلقا فكرياً، يتم توظيفه لشرح وتفسير الحدث.

3. يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تحمل إيماءات معينة، وتضفي دلالة على النص الإعلامي.
4. حيث يتناول الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويتجاهل الأبعاد الأخرى، ويبدو ذلك في صياغة الموضوع وتفسيره(58).

فروض نظرية الأطر الإعلامية:

تنطلق نظرية الأطر الإعلامية من فرض أساسى مفاده أن معلومات الجمهور واتجاهاته نحو الأحداث والقضايا المختلفة تتشكل في ضوء تأثره بما تقدمه وسائل الإعلام من أطر إعلامية لهذه الأحداث، ويمتد تأثير تلك الأطر إلى قرارات الأفراد، حيث تُساعد تلك الأطر في اتخاذ قرارات معينة إزاء قضايا أو أحداث في فترة زمنية معينة(59)، **وتفترض النظرية مجموعة الفروض التالية:**

1. أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، إنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها، من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى، ويضفي عليها قدراً من الاتساق.
2. تركيز وسائل الإعلام في رسائلها على جوانب بعينها من القضية دون غيرها، يخلق معايير معينة يستخدمها الجمهور المشاهد في تقييمهم للقضية.
3. الاستعانة بالأطر المرجعية المختلفة في الرسالة الإعلامية يؤدى بدوره إلى اختلاف الأحكام التي يصدرها الرأي العام تجاه الأحداث والقضايا المختلفة.
4. إن وسائل الإعلام تتجاوز عملية إبراز أحداث أو قضايا معينة من خلال اختيارها لما يجب أن ينشر من القصص الخبرية عندما تقوم بعرضها في إطار معين.

لذا تفترض نظرية الأطر الإخبارية أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار Frame يحددها وينظمها، ويضفي عليها قدرة من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع، وإغفال جوانب أخرى، والإطار الإعلامي لقضية ما يعني الانتقاء المتعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية، وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، وطرح حلول مقترحة بشأنها(60).

وبتطبيق فروض نظرية الأطر الإعلامية على الدراسة الحالية يتبين الآتي:

- أن أخبار وأحداث وتطورات أزمة سد النهضة الإثيوبي، والتي تقوم صحف الدراسة بمعالجتها لا تنطوي على مغزى معين؛ وإنما تكتسب مغزاها من خلال

وضعها في إطار يحددها وينظمها ويركز على بعض الجوانب دون الآخر في كل صحيفة من الصحف المبحوثة.

- تركيز صحف الدراسة في معالجاتها لأزمة سد النهضة الإثيوبي على أهداف بعينها؛ حيث تعطي صورة معينة للأزمة والتي تنعكس على طبيعة تلك المعالجة.
- أن صحف الدراسة تتجاوز عملية إبراز أزمة سد النهضة الإثيوبي من خلال اختيارها لما يجب أن يعرض أو لا يعرض، وتقوم بعرضها في إطار معين يتناسب مع اتجاهات الوسيلة وسياستها الإعلامية وموقفها من الأزمة.

وظائف نظرية الأطر الإعلامية:

تستهدف نظرية تحليل الأطر تفسير دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته تجاه قضايا معينة، وتقترح نظرية الأطر أن الإعلاميين غالباً ما يعملون وفقاً لأطر إخبارية من أجل وضع أولويات لها[61]، وتؤدي الأطر الإعلامية العديد من الوظائف، على النحو التالي[62]:

1. تساعد على تقييم الحدث أو القضية عبر معيار تداولي وتشاوري فعال.
2. تعد نظرية الأطر الإعلامية واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام.
3. إن التأطير يمارس دوراً هاماً في تشكيل الواقع؛ حيث لا تقدم المواد الإخبارية بشكل مستقل، لكن ضمن مجموعات أو حزم ذات أبنية داخلية، وكل حزمة تحتوي عدداً من العبارات والرموز التي تتوافق مضمونياً في الإطار المستخدم للتأطير الخبري.
4. تعتبر نظرية الأطر بمثابة أداة يستخدمها القائمون بالاتصال في تناول، وبلورة الكم الهائل من المعلومات المتاحة حول قضية ما بطريقة سريعة، ومنظمة.
5. إن قوة الأطر تكمن في قدرتها على هدم أو بناء أي نص من خلال مفردات ومصطلحات متناقضة؛ وهو ما يمكن تسميته بثنائية التأطير.
6. يهتم التأطير بطريقة تآلف الاهتمامات والقائمين بالاتصال والمصادر الثقافية معًا؛ لتنظيم طرق فهمنا للعالم وتطوير استخدامنا لكل من المصادر الرمزية المتاحة.

وفي ضوء مبررات اختيار نظرية الأطر الإعلامية كإطار نظري للدراسة الحالية:

- تساعد النظرية على اختبار مدى قدرة الصحف المبحوثة بكافة توجهاتها (القومية, الحزبية, الخاصة) على عرض موضوع الدراسة برؤى وأساليب معالجة مختلفة بما يتفق مع أهداف وتوجهات كل وسيلة.

- تساعد النظرية على معرفة مدى تأثير الأطر المستخدمة في معالجة موضوع الدراسة، والتي تؤدي في النهاية إلى خلق صورة معينة بين الجمهور لمقاربات صحف الدراسة.
- تقدم نظرية الأطر تفسيراً منظماً للدور الذي تقوم به الوسيلة لتشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة، وتحديد أولويات الجمهور، من خلال التحكم في التدفق الإخباري للأحداث والقدرة على تحديد المشكلات وصياغة أسبابها، والحكم عليها(63).

وسائل الإعلام ومعالجتها للأزمات:

تهدف الصحافة إلى تكوين موقف متكامل ووعي عميق بالأزمة من خلال المعرفة العلمية السليمة لمعطياتها المعلوماتية والمعرفية، ولذلك تحاول إعطاء صورة كاملة تتسم بالوضوح، والاتساق، والشمول لمختلف جوانب الأزمة، وإضاءة تاريخها وسياقها. وكذلك تقديم آفاق تطورها وهي تراعي في ذلك كله المستويات المختلفة للجمهور، والاعتماد على كوادر إعلامية مؤهلة، والتركيز على الأبعاد المحلية للأزمة(64).

وتزداد أهمية وسائل الإعلام والاتصال في أوقات الأزمات التي تضرب المجتمعات الإنسانية، فتشكل أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها الجمهور في استقاء المعلومات. والأخبار المرتبطة بهذه الأحداث، وذلك من خلال قيامها بدورين مختلفين، الأول إيجابي؛ ويكون بضمان تغطية كاملة ومتوازنة للأزمة، أما الدور الثاني فهو سلبي ويتجلي في تشويه الحقائق، وتقديم معالجة منقوصة للحدث بعيدة عن الموضوعية والمصداقية، فقد أصبحت وسائل الإعلام من أهم مصادر المعلومات والأخبار في الأوقات الحرجة التي تمر بها المجتمعات، فالعلاقة بين الإعلام والأزمات هي علاقة ينظر إليها على أساس التكامل والتداخل، وعلى اعتبار أن الإعلام عامل مهم في إدارة الأزمات.

وتعود بداية دراسة دور وسائل الإعلام أثناء الأزمات إلى الستينيات من القرن العشرين، وفي الثمانينيات والتسعينيات، ازدادت بحوث إعلام الأزمات عند المستويين الإقليمي والدولي، ولكن يلاحظ أن معظم تلك البحوث تركزت حول الإذاعة والتلفزيون، ولم تهتم بالتغطية الصحفية في أوقات الأزمات. كما تشير الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين الأزمة والإعلام، إلى أهمية البعد الإعلامي، حيث يعد الإعلام أداة رئيسة وفعالة من أدوات إدارة الأزمة سواء عند المستوي الداخلي أو الخارجي، وأيضاً سواء كانت أزمات سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو بيئية، فهذه النوعية من الأزمات تعتمد في إدارتها على وسائل الإعلام كأحد مكونات إستراتيجية مواجهة الأزمة، وهناك اتفاق عام بين الباحثين على أن وسائل الإعلام الجماهيرية تؤدي دوراً بالغّ الأهمية في المراحل المختلفة للأزمات، وهذا

يفسر تعدد الروابط المشتركة، وتوسعها وتلاقحها بين الإعلام والمجالات المعرفية الأخرى.

وفي ضوء ذلك يمكن فهم المجالات الأخرى "السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها واندفاعها صوب وسائل الإعلام لتشخيص، واقعها ولمعالجة شاهد عملها، وإدارتها وتقوية تأثيرها، ومخاطبة جمهورها، وعلى الرغم من الاتجاهات الحديثة لمسارات إعلام الأزمات في الدول الغربية، والاهتمام المتزايد بدراسة مختلف جوانب الأزمات وعلاقتها بوسائل الإعلام، فإن الاهتمام بهذا المجال بين الدراسات العربية عامة، وفي مصر خاصة، ما يزال محدوداً للغاية ويمثل بدايات تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، وخاصة الدراسات التي تهتم بمعرفة تغطية الصحافة للأزمات. ويبقى الهدف من إدارة الأزمات هو التخفيف من حدة الأزمة وتوقيف نشاطها والتخفيف من آثارها هذا في حال وقوع الأزمة، أما قبل وقوعها فالهدف هو طرح بدائل وقائية مناسبة قبل انفجار الأزمة ومواجهتها[65].

وتقوم الصحافة بدور رئيس في التأثير على إدراك الجمهور وتشكيله، ونظراً لأن الخبر يتناول الأحداث غير العادية، فإن الصحافة تركز عموماً على الأخطار الهائلة والنادرة، كما تنشر أخبار الأزمات باعتبارها أخباراً لأحداث صادمة بصورة متكررة، كما أن الصحافة قد تتناول مثل هذه الأزمات تناولاً جزئياً، لما لها من جاذبية بين الجمهور، مما يدل أحياناً على أن الصحافة لم تقدم حُزماً متكاملة وكافية من المعلومات، وقد تكون التغطية الصحفية لبعض الأزمات تعبيراً عن اتجاه لوضع الأزمة في دائرة اهتمام الجمهور العام[66].

وتظهر الجهود الإعلامية كإحدى الدعامات الأساس في التعامل مع الأزمات، حيث يعد الإعلام أداة رئيسة وفعالة من أدوات إدارة الأزمة من خلال توقع الأزمة والتنبؤ بها، والتحذير من مخاطرها والتصدي للأكاذيب والشائعات، والسعي لطمأنة الجمهور ودعوته للمشاركة في جهود الإنقاذ، أو دعم جهود مواجهة الأزمات، وحتى فيما بعد انتهاء الأزمة يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم ببحث وتقييم ما حدث للكشف عن الإيجابيات والسلبيات وإخضاعها للمُراجعة التحليلية[67].

ومع تنامي اعتماد الجمهور على الصحافة على نحو خاص، ووسائل الإعلام عموماً، في أوقات الأزمات التي تهدد استقرار المجتمع، أوضحت الدراسات المتخصصة في هذا المجال أنه كلما زادت درجة عدم الاستقرار في المجتمع، زاد اعتماد أفراده على الوسائل الإعلامية؛ وحالة عدم الاستقرار هذه تمثل حالة استثنائية في المجتمع، ولذلك فإن التغطية الإعلامية لمثل هذه الأزمات تمثل أيضاً حالة استثنائية في العمل الإعلامي. إذ تستنفر الوسيلة الإعلامية كل طاقتها، وتحشد جهودها لمتابعة الحدث وتقديم تقارير حول وقائعه، ومستجداته[68].

ويزداد اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام الجديد، كالصحف الإلكترونية، التي فرضت فريضة على الساحة والتي تصقل في معرفة الجمهور بتفاصيل الأزمة وأيضاً في تشكيل اتجاهاته نحوها فغياب أو قصور عملية الاتصال أثناء الأزمات تؤدي بالفعل إلى زيادة حالة الاضطراب وتفاقم الخسائر المادية والبشرية بين الجماهير ذات العلاقة بالأزمة(69).

إن تفاقم الأزمات واختراقها المجتمعات والمنظمات وانتشارها الواسع وتهديدها لأمن المجتمع وسلامته، هو ما كان سبباً وراء البحث عن سبل كفيلة لمواجهة الأزمات والتقليل من حدتها ودرجة تأثيرها، فقد عرف العالم أزمات كثيرة متنوعة ومتعددة عند كافة الأصعدة. وتعني إدارة الأزمات في ذلك السياق، تلك العملية التنظيمية والإدارية التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق رصد المتغيرات الداخلية والخارجية المولدة للأزمات، وتعبئة كافة الجهود والإمكانات المتاحة للتعامل معها، وبما يحقق أقل قدر ممكن من الأضرار مع ضمان استعادة الأوضاع الطبيعية في أسرع وقت، وبأقل تكلفة(70).

التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

يُقصد بالتعريف الإجرائي ذلك التعريف الذي يضعه الباحث طبقاً لاستجابته المعرفية لمفردات البحث، والتي بها المدلولات اللغوية والقانونية ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثم يمكن تفكيك المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث على النحو التالي:

1. **سد النهضة الإثيوبي:** يقصد بسد النهضة المشروع المائي المتخصص لتوليد الطاقة الكهرباء والتنمية الزراعية، والذي جرى تشييده بدولة إثيوبيا، منذ شهر أبريل 2011، ضمن خطتها المستقبلية الرامية إلى الاستفادة من مواردها المائية في نهر حوض النيل الشرقي. ونظراً لضخامة المشروع حسب المواصفات التي أعلنت عنها، لقي هذا المشروع جدلاً واسعاً من قبِل دولتي المصب (مصر، السودان)(71).
2. **النهر الدولي:** يقصد به المجرى المائي للدفق العذب، أو الماء العذب الغزير في حالة الجريان من الثلوج الذائبة أو بفعل سقوط الأمطار، أو كان مصدرها من العيون والينابيع. ولم يقف مفهوم النهر الدولي عند هذه الحدود في القانون الدولي المعاصر، بل أصبح يعبر عن شبكة المياه السطحية والجوفية، التي تشكل في مجموعها وحدة متكاملة للنهر الدولي(72).
3. **الإطار الإعلامي:** يُعرفه الباحث بأنه: "تحديد جوانب معينة من الواقع يتعلق بقضية أو حدث ما، وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، ويعني في الدراسة

كيفية تناول الصحف المصرية قضية سد النهضة الإثيوبي وتداعياتها على مصر والسودان؟.

4. **الأطر الخبرية:** يُقصد بها تلك الفكرة المحورية التي تدور حولها المعلومات الخاصة بالقضايا المبحوثة. والفكرة الأساسية التي تعبر عنها السياسة التحريرية الخاصة بالصحف الخاضعة للدراسة، وتعود مرجعية تحديد هذه الأطر إلى الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على عينه من المواد الخبرية.

5. **الأطر الفرعية:** تشمل الموضوعات الفرعية التي تندرج تحت سياق الأطر الرئيسة للقضايا، بالإضافة إلى الأطر المتعلقة بأسباب القضية، والتي يُقصد بها الأسباب التي تقدم كمبررات مسببة للقضايا والحلول المقترحة لهذه القضايا، وهي الحلول التي تطرحها الصحف أو المصادر البارزة إزاء القضايا لتجاوز المشكلة التي تم معالجتها.

6. **الفكرة الرئيسة في المادة التحريرية:** يقصد بها التكثيف المعرفي الذي يقدم الفكرة المحورية التي تدور حولها الموضوعات.

7. **الصحف المصرية محل الدراسة:** هي صحف ورقية ذات ملكية مصرية، وتصدر بصفة يومية، وتمثل الاتجاهات الثلاثة الرئيسة للملكية، وهي: (الأهرام: القومية؛ الأهالي: الحزبية؛ المصري اليوم: الخاصة).

8. **المعالجة الإعلامية:** هي العملية التي يتم من خلالها تناول، وعرض المعلومات، والأفكار والأحداث والقضايا المختلفة عبر الوسيلة الإعلامية. ويقصد بها عملية تأطير إعلامية تفرضها سياسة المؤسسة في التعامل مع الأحداث والقضايا عند نقل الأخبار وعرض الوقائع والأحداث، وهذه العملية تنطوي على إضافات تفسيرية أو ممارسة للرصد والتحليل، والتلاعب بالألفاظ، أو التدخل لتقييم المعلومات ذاتياً، وإبداء الرأي وتقديم المقترحات والحلول[73].

9. **المعالجة الصحفية:** مجموعة الأساليب الفنية المتبعة في التغطية الصحفية لقضية معينة من خلال القوالب التحريرية، والمصادر التي اعتمدت عليها، وأساليب الإخراج والإبراز، والمداخل والحجج الإقناعية، وأساليب الصياغة، والتعبيرات اللغوية المستخدمة. وتركز الدراسة على الصحف المصرية التي تملك طبعة ورقية ويتم الاطلاع عليها عبر شبكة الإنترنت، ويتم إصدارها يومياً وتتناول من خلال فنون التحرير والإخراج المختلفة التي تنشر بها الأزمات المرتبطة بقضية سد النهضة الإثيوبي محل الدراسة[74].

10. **الأزمة:** مفهوم الأزمة من المفاهيم التي تتسم باتساع مجالات استخدامها، فهي ضاربة بجذورها في كل التخصصات والحقول المعرفية، بدءاً من النفس البشرية إذ يمكن الحديث عن أزمة نفسية أو أزمة ثقة، كما تُستخدم في مجال العلوم السياسية عند توتر العلاقات بين الدول، وفي العلوم الاقتصادية للحديث عن أزمة الكساد وغيرها من الاستخدامات، وجاء في قاموس petit Robert أن الأزمة هي "مرحلة صعبة تعرف حالة من الاضطراب تتعلق بأشياء بعينها أو أحداث أو أفكار"[75].

ثامناً: الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند مُعالجة أية ظاهرة أو إشكالية معينة في ميدان معرفي بعينه تحديد المنهج المُتبع لكي يكون الوسيلة المُعينة للوصول إلى النتائج المنطقية المُبتغاة، وتندرج هذه الدراسة ضمن فئة الدراسات الوصفية التي تستهدف دراسة الحقائق الراهنة وتحليل وتقييم خصائص مجموعة معينة بهدف الحصول على معلومات دقيقة دون الدخول في أسبابها أو الحكم فيها، ويُعد المنهج الذي يعتمد عليه الباحث في دراسة موضوع ما بمثابة الدليل الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة، وهو خطة أساسية وضرورية يلجأ إليها لتحديد أساليب، وأدوات، البحث، والطريقة المثلى التي يتعامل بها مع موضوع الدراسة[76].

نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن "الدراسات الوصفية" التي تستهدف وصد الظاهرة وعناصرها، وعلاقاتها في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة بل تتجاوزه تتعداه لتشمل تحليل العلاقات والتأثيرات المتبادلة، والظاهرة التي تستهدف الدراسة رصدها، وتحليلها هي أطر معالجة الصحف لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

منهج الدراسة: في ضوء الدراسة التحليلية يستخدم الباحث منهج المسح وذلك عن طريق مسح المواد الصحفية التي تناولت أزمة سد النهضة الإثيوبي خلال الفترة من: (2021/7/1 إلى 2021/10/31)؛ الخاضعة للتحليل المقارن بين صحف الدراسة: (الأهرام، الأهالي، المصري اليوم).

عينة الدراسة: بالنسبة للفترة الزمنية فقد أجرى الباحث دراسة استطلاعية عبر سنة 2021 وجد خلالها أن جولة المفاوضات تُواجه تحديات معقدة بسبب تعنت الجانب الإثيوبي، وإصراره على مواقفه سواء من الناحية الفنية أو القانونية، ومما هو ثابت بالملء في المرحلة الأولى والثانية المنتهية في (2021/7/19)، مما جعل الصحف بعد هذا التاريخ وتحديداً خلال شهري أغسطس وسبتمبر تتناول بكثافة أزمة السد في أخبارها وتقاريرها ومواد الرأي فيها، وعلى هذا فقد مثل تاريخ 2021/7/19 (تاريخ ملء المرحلة الثانية من مياه سد النهضة الإثيوبي) نقطة مفصلية في عينة الدراسة، وقد قام الباحث بتحديد عينة دراسته لتبدأ من شهر أغسطس 2021 الذي

شهد جولة من المفاوضات الكثيفة، وتمتد العينة حتى أكتوبر من نفس العام، أي لمدة أربعة أشهر من (2021/7/1 حتى 2021/10/31).

بالنسبة لعينة الصحف قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية على مجموعة من الصحف المصرية وهي: (الأهرام، والأهالي، المصري)، خلال شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2021، وتبين من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية أن أكثر الصحف اهتماماً بأزمة سد النهضة الإثيوبي هي صحيفة الأهرام تليها صحيفة الأهالي ثم صحيفة المصري اليوم، ويمكن تفسير اهتمام الأهرام بأزمة سد النهضة كونها صحيفة تهتم بالشئون الدولية والإفريقية تحديداً، حيث يوجد بالصحيفة صفحات متخصصة تهتم بالشئون الخارجية، **وعليه تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:**

1. **الحدود الموضوعية:** تُعني هذه الدراسة بأطر المعالجة الصحفية لقضية سد النهضة الإثيوبي، وانعكاساته التي شهدتها القضية خلال عام 2021 على هذه المعالجة.
2. **الحدود الزمنية:** اختار الباحث هذا العام بسبب التطورات المتلاحقة التي شهدها هذا الملف خلال عام 2021 سواء ما يتعلق بالتغيرات الداخلية التي شهدتها إثيوبيا، أو التصورات المتعلقة بالتعامل مع القضية حيث تصاعد البُعد السياسي لكيفية التعاطي معها في مقابل تراجع كبير للجانب الفني.
3. **الحدود المكانية "الوثائقية":** تشمل تحليل المواد المنشورة حول أزمة سد النهضة الإثيوبي في ثلاث صحف مصرية مطبوعة؛ وهي: (الأهرام: القومية، الأهالي: الحزبية، المصري اليوم: الخاصة)؛ وقد اختيرت بوصفها عينة تختلف أنماطها للعوامل الآتية:

- كشفت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريت بين عينة من الصحافة المصرية عن تباين تلك الصحف فيما قدمته من تغطيات إخبارية مختلفة, وتباين مقاربتها للأزمة؛ مما يفيد في تحقيق تساؤلات الدراسة.

- تتباين هذه الصحف فيما تعبر عنه من منطلقات فكرية وأيديولوجية، كما تتباين في علاقتها المُفترضة بالسلطة السياسية؛ الأمر الذي يخدم أهداف الدراسة من خلال رصد انعكاس هذا التباين, وتحليله على أبعاد الإطار الخبري الذي ارتكزت عليه صحف الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

يتمثل هدف الدراسة الأساسي في توصيف الأطر الإعلامية التي تناولت أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف (الأهرام، الأهالي، المصري اليوم)؛ ومن ثم

فإن استمارة تحليل المضمون بشقيها الكمي والكيفي تُعد الأداة المناسبة للحصول على بيانات الدراسة، وقد شملت هذه الاستمارة على عدة فئات تحليلية مثل: (الأطر الإعلامية المستخدمة في المعالجة الصحفية، والأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة من وجهة نظر كل صحيفة، ونوع القوى الفاعلة المؤثرة في هذه الأزمة وسماتها وأدوارها، ووظائف الأطر الإعلامية التي استخدمتها الصحف الثلاث، وشبكة الكلمات المفتاحية، والأدلة التي وظفتها كل صحيفة في تناولها لأزمة سد النهضة، وأخيراً الحلول المقترحة لحل تلك الأزمة من وجهة نظر كل صحيفة) وكما وظفت الدراسة الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تأطيرها لقضية سد النهضة، والقوى الفاعلة من خلال رصد مجموعة من الفاعلين ذوي الأهمية ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة لهم، ومسارات البرهنة عن طريق رصد الأمثلة والبراهين والحجج التي طرحتها صحف الدراسة لدعم التصورات بشأن القضية محل الدراسة.

تاسعاً: نتائج الدراسة التحليلية:

حتى يكون تحليل المضمون ناجعاً لابد من التعاطي مع حُزمة من الإجراءات، الاعتماد على مجموعة من العوامل، أهمها: تحديد فئات التحليل التي تتضمن فئات المحتوى وفئات الشكل، وفئات المحتوى هي مضمون مادة التحليل والمعاني التي تنقلها الوسيلة، أما فئات الشكل تمثل الشكل الذي قدم من خلاله فيه هذا المضمون وانتقلت عبره معانيه، ويُعرف تحليل المضمون بأنه "أسلوب بحث علمي لوضع وصف كمي موضوعي مُنظم وظاهر للمضمون، وتعتبر استمارة تحليل المضمون إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات الأساسية خاصة في بحوث الإعلام[77].

خصائص عينة الدراسة:

جدول (1)

خصائص عينة الدراسة

الصحف عينة الدراسة	نوع الملكية	عدد الأخبار المُحللة	النسبة (%) من الإجمالي
الأهرام	قومية	200	%44.44
الأهالي	حزبية	90	%20
المصري اليوم	خاصة	160	%35.55
صحف مصرية		450	%100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة بملكية الصحف عينة الدراسة والاستطلاع الأولي لاستخراج العينة.

وتوضح بيانات الجدول (1) توصيف العينة المُحللة من أخبار صحف الدراسة؛ والتي وقع عليها الاختيار من قِبل الباحث، حيث تكونت عينة الدراسة

التحليلية من عدد 450 خبر، تم نشره في الفترة من 2021/7/1 إلى 2021/10/31، وهي الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة الحالية، وقد اختيرت تلك الأخبار بطريقة عشوائية من بين مجموعة الأخبار والفنون الصحفية التي نشرتها تلك الصحف في فترة التحليل، بواقع 50 خبراً شهريًا لصحيفة الأهرام، وبواقع 22-23 خبراً شهرياً لصحيفة الأهالي، وبواقع 40 خبراً شهرياً لصحيفة المصري اليوم أثناء فترة التحليل، ومن خلال متابعة تلك الصحف وجد الباحث اهتماماً لافتاً من قبل هذه الصحف بمعالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي وتداعياته السلبية على كل من مصر والسودان من قبل الطرف الإثيوبي، وحيث إن المسح الشامل قد أسفر عن زيادة أعداد الأخبار المحلية والعالمية لأزمة سد النهضة الإثيوبي؛ فقد اختار الباحث عينة منها مع مراعاة سحب نفس عدد الأخبار في كل صحف الدراسة حتى يكون هناك نوع من التوازن، خاصة في المعالجة الكيفية لمحتوى كل صحيفة من صحف الدراسة. وفي السياق يوضح شكل (1) خصائص عينة الدراسة التحليلية إحصائياً؛ وعلى النحو التالي.

شكل (1)

خصائص عينة الدراسة التحليلية

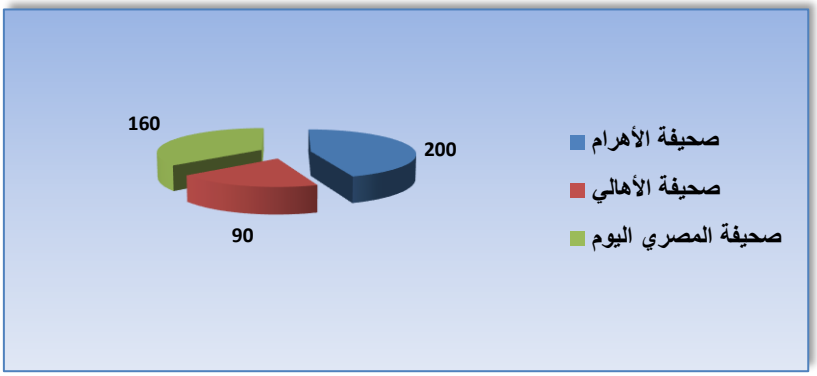

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

التحليل الكمي والكيفي لعينة الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة في تناولها لنتائج التحليلين الكمي والكيفي لعينة المواد الصحفية، على الأخبار والتحقيقات والتقارير الصحفية وبعض آراء الكتاب التي تناولت أزمة سد النهضة الإثيوبي وتأثيراتها إزاء مصر والسودان. عند المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من البلدين، وذلك في صحف الدراسة المُحددة والخاضعة للتحليل؛ ومن خلال ما يلي.

الأطر المستخدمة في صحف الدراسة:

جدول (2)

طبيعة الأطر المستخدمة لمعالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي

م	المصدر	صحيفة الأهرام		صحيفة الأهالي		صحيفة المصري اليوم		المجموع	
		ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)
1	أطر عامة	135	%67.50	60	%66.66	105	%65.63	300	%66.66
2	أطر محددة	65	%32.50	30	%33.33	55	%34.38	150	%33.33
الإجمالي		200	%100	90	%100	160	%100	450	%100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحف الدراسة للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31.

وتشير نتائج الجدول (2) إلى طبيعة الأطر المستخدمة في معالجة أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة، وقد أشارت النتائج إلى اعتماد صحيفة الأهرام على الأطر العامة بنسبة (67.50%)، بينما اعتمدت صحيفة الأهالي على الأطر العامة بنسبة (66.66%)، فيما اعتمدت صحيفة المصري اليوم على الأطر العامة بنسبة (65.63%)، وفيما يخص الأطر المحددة فقد اعتمدت صحيفة الأهرام على الأطر المحددة بنسبة (32.50%)، بينما اعتمدت صحيفة الأهالي على الأطر المحددة بنسبة (33.33%) أما صحيفة المصري اليوم فقد اعتمدت على الأطر المحددة بنسبة (34.38%)، فيما سجل الإجمالي للأطر العامة في صحف الدراسة بنسبة (66.66%) مقابل نسبة (33.33%) للأطر المحددة.

جدول (3)

الأطر الفرعية المستخدمة في صحف الدراسة التي تناولت أزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الأطر الفرعية	صحيفة الأهرام		صحيفة الأهالي		صحيفة المصري اليوم		المجموع	
		ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)
1	إطار التفاوض	44	%22.00	16	%17.77	22	%13.75	82.00	%18.22
2	إطار التعاون والتفاهم	37	%18.50	13	%14.44	36	%22.50	86.00	%19.11
3	إطار التعنت والمماطلة	36	%18.00	20	%22.22	30	%18.75	86.00	%19.11
4	إطار التحذير وإثارة المخاوف	17	%8.50	11	%12.22	16	%10.00	44.00	%9.77
5	إطار فرض سياسة الأمر الواقع	14	%7.00	9	%10.00	13	%8.13	36.00	%8.00

م	الأطر الفرعية	صحيفة الأهرام		صحيفة الأهالي		صحيفة المصري اليوم		المجموع	
		ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)	ك	(%)
6	إطار النقد والهجوم	13	%6.50	7	%7.77	10	%6.25	30.00	%9.66
7	إطار الصراع والخلاف	12	%6.00	-	-	12	%7.50	24.00	%5.33
8	إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي	11	%5.50	6	%6.66	7	%4.38	24.00	%5.33
9	إطار المخاطر الفنية للسد	9	%4.50	5	%5.55	5	%3.13	19.00	%4.22
10	إطار الحلول والمقترحات	7	%3.50	3	%3.33	9	%5.63	19.00	%4.22
	(ن)	200		90		160		450	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحف الدراسة للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من إطار في المادة الصحفية الواحدة لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

شكل (2)

الأطر الإعلامية في معالجة الصحف عينة الدراسة لأزمة سد النهضة الإثيوبي

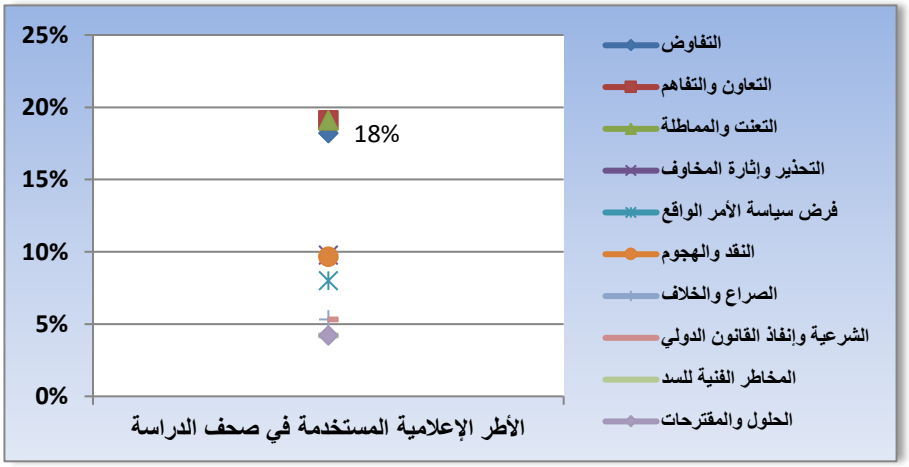

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

ويتبين من الجدول (3)، والشكل (2)؛ أن إطار التفاوض يحتل المرتبة الأولى بنسبة (18.22%)، تلاه إطار التعاون والتفاهم في المرتبة الثانية بنسبة

(19.11%)، ثم في المرتبة الثالثة جاء إطارا التعنت والمماطلة بنسبة (19.11%). ثم إطار التحذير وإثارة المخاوف في المرتبة الرابعة بنسبة (9.77%)؛ ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع في المرتبة الخامسة بنسبة (8%)، ثم في المرتبة السادسة إطار النقد والهجوم بنسبة (9.66%)، ثم في المرتبة السابعة إطار الصراع والخلاف بنسبة (5.33%)، وجاء إطار الشرعية وإنفاذ القانون في المرتبة الثامنة بنسبة (5.33%)، ثم في المرتبة التاسعة جاء إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (4.22%)، ثم تلاها إطار الحلول والمقترحات في المرتبة العاشرة بنسبة (4.22%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحف الدراسة؛ وعليه يمكن تناول معالجة الصحف كما يلي:

(أولاً): أطر معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

جدول (4)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الأطر الفرعية	صحيفة الأهرام	
		ك	(%)
1	إطار التفاوض	44	%22.00
2	إطار التعاون والتفاهم	37	%18.50
3	إطار التعنت والمماطلة	36	%18.00
4	إطار التحذير وإثارة المخاوف	17	%8.50
5	إطار فرض سياسة الأمر الواقع	14	%7.00
6	إطار النقد والهجوم	13	%6.50
7	إطار الصراع والخلاف	12	%6.00
8	إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي	11	%5.50
9	إطار المخاطر الفنية للسد	9	%4.50
10	إطار الحلول والمقترحات	7	%3.50
	(ن)	200	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهرام للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من إطار في المادة الصحفية الواحدة لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

شكل (3)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة الإثيوبي

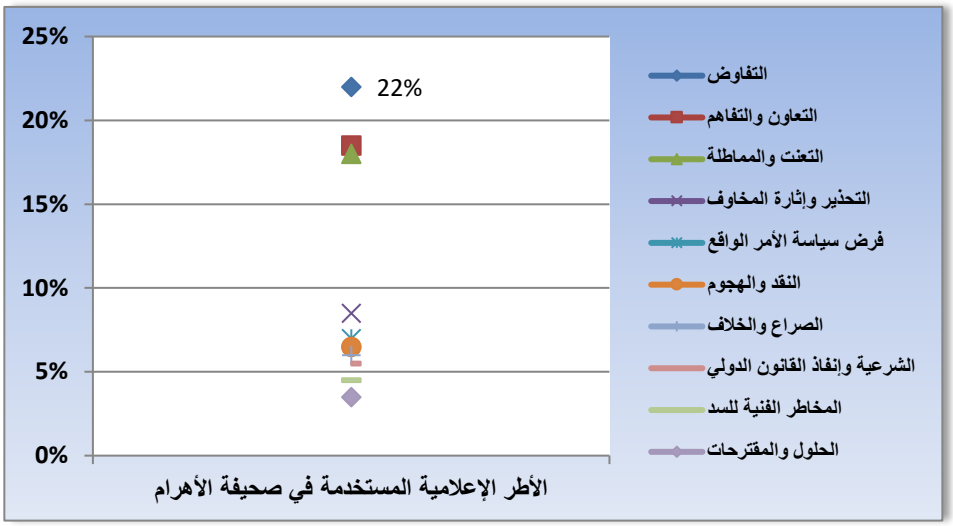

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4).

ويتبين من الجدول (4)، والشكل (3)؛ أن إطار التفاوض جاء كأكثر الأطر الإعلامية حضوراً في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة بنسبة (22%)، تلاه إطار التعاون والتفاهم في المرتبة الثانية بنسبة (18.5%)، ثم في المرتبة الثالثة جاء إطارا التعنت والمماطلة بنسبة (18.0%) لكل منهما. ثم "التحذير وإثارة المخاوف" في المرتبة الرابعة بنسبة (8.5%)؛ ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع في المرتبة الخامسة بنسبة (7%)، ثم في المرتبة السادسة إطار النقد والهجوم بنسبة (6.5%)، ثم في المرتبة السابعة إطار الصراع والخلاف بنسبة (6%)، وجاء إطار الشرعية وإنقاذ القانون في المرتبة الثامنة بنسبة (5.5%)، ثم في المرتبة التاسعة جاء إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (4.5%)، ثم إطار الحلول والمقترحات في المرتبة العاشرة بنسبة (3.5%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحيفة الدراسة.

الأسلوب الكيفي لأطر المعالجة المستخدمة في صحيفة الأهرام:

1- إطار التفاوض: أبرزت صحيفة الأهرام ضمن إطار التفاوض، قبول دولتي المصب "مصر والسودان" التفاوض والحلول السلمية لحل الأزمة. "فقد أكدت مصر على انخراطها في جولات التفاوض حول سد النهضة بحسن نية، سعياً منها لاستكشاف السبل المتاحة للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم، ينظم عملية ملء وتشغيل السد، وفي ذلك؛ أكد وزير الموارد المائية والري د. محمد عبد العاطي: أن مصر انخرطت في عملية التفاوض، وفق منهج يؤمن لإثيوبيا تحقيق أهدافها التنموية من

هذا المشروع، من خلال توليد الكهرباء، مع الحد في الوقت ذاته من الآثار السلبية والأضرار التي سيسببها هذا السد لدولتي المصب"[78].

"كما استعرض وزير الري، تطورات قضية مياه النيل، والموقف الراهن إزاء مفاوضات السد الإثيوبي، مع وفد دولي، برئاسة إلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، وسيلفان ميرلن، القائم بأعمال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمصر، بحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وسفارات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وهولندا وفنلندا"[79]. "وأكد وزير الري؛ إن نجاح مفاوضات سد النهضة يستلزم وجود إرادة سياسية متبادلة، مشيرًا إلى أن مصر كان لديها إرادة سياسية وفنية كبيرة لكن هذه الإرادة لم تتوفر لدى الجانب الإثيوبي"[80].

2- إطار التعاون والتفاهم: فحسب صحيفة الأهرام وضمن إطار "التعاون والتفاهم" مع جميع الأطراف بشأن أزمة سد النهضة، وتفهمها لمواقف الدول الأخرى، "فقد أكدت مصر ضرورة تحقيق المصالح المشتركة، وتقاسم المنافع، والاستخدام العادل والمنصف في أحواض الأنهار الدولية المشتركة، وأنها لا تقف حجر عثرة أمام التوصل لاتفاق وتعتز بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين المصري والإثيوبي، وقد سعت خلال السنوات الست الماضية بتوجيه من رئيس الجمهورية إلى تعزيز التكامل والتعاون مع الدول الإفريقية"[81].

"وأكد مساعد وزير الخارجية الأسبق السفير محمد حجازي؛ ضرورة التوافق بين الدول المعنية المتشاطئة على الأنهار الدولية، عند تنفيذ مشروعات مائية، وإبرام اتفاق رسمي قبل الشروع في الإنشاء؛ لمنع حدوث أي نزاعات بسبب الأضرار التي قد تحدث لدول المصب، وطالب "حجازي"، بأن يكون التعاون بديلاً عن الصراع في قضية سد النهضة"[82].

"كما أكد د. محمد عبد العاطي، أن مصر وافقت على إنشاء العديد من السدود في دول حوض النيل، شدد وزير الري؛ على أن إنشاء سد النهضة بهذا الحجم الضخم، بدون وجود تنسيق بينه وبين السد العالي، هو سابقة لم تحدث من قبل، الأمر الذي يستلزم وجود آلية تنسيق واضحة وملزمة بين السدين، وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا"، "فنحن في مصر ملتزمون بالعمل بلا كلل لدعم جهود إخواننا في الدول الإفريقية، وخاصة دول حوض النيل بما فيها إثيوبيا، لتحقيق الرفاهية الأمر الذي يؤكده التاريخ الطويل للتعاون البناء بين مصر وتلك الدول في تنفيذ مشروعات تنموية عديدة كحفر الآبار وإزالة الحشائش التي تعيق تدفق النهر"[83].

3- إطار التعنت والمماطلة: اعتبرت صحيفة الأهرام أن الجانب الإثيوبي، بعد استمراره في التفاوض لفترة كبيرة، لم تكن لديه نوايا حسنة وصادقة في إجراء المفاوضات بل أظهر نوعاً من المماطلة والمراوغة. "فقد أكد سامح شكري وزير الخارجية، أن التعنت الإثيوبي سبب الإخفاق المستمر لمفاوضات سد النهضة، جاء ذلك خلال جلسة مجلس الأمن مساء اليوم الخميس، والتي تعقد خصيصا لمناقشة أزمة سد النهضة الإثيوبي بدعوة من كل من مصر والسودان"، "وأضاف شكري أن مصر

ترغب في اتفاق عادل يضمن حق دولتي المصب مصر والسودان، مشيراً إلى دأب إثيوبيا على تجاهل حقائق الجغرافيا"[84].

"وأكد د. هشام بخيت أستاذ الهيدرولوجي بكلية هندسة جامعة القاهرة، إن هناك العديد من التحديات الرئيسية في دول حوض النيل جاء ذلك خلال مشاركة بيسواس، عبر الفيديو كونفرانس، في جلسة رئيسية ضمن فعاليات أسبوع القاهرة الرابع للمياه في 24-2021/10/28 برعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي أشار فيها إلى أن الإجراءات الأحادية الجانب من إثيوبيا تمثل تحدياً يجب مواجهته، ولكن التصرف من جانب أحادي هو كابوس في دول حوض النيل، ولابد أن يكون هناك تشارك وتعاون بين دول الحوض لحدوث التنمية والتطوير بشكل مستدام، والتفكير معا كأمة واحدة تعيش على ضفاف نهر النيل"[85].

4- إطار التحذير وإثارة المخاوف: ارتكازاً على إطار التعنت والمماطلة التي أظهرتها إثيوبيا خلال المفاوضات فقد بدأت المخاوف تظهر في صحيفة الأهرام من أن تقوم إثيوبيا بملء السد للمرة الثانية بشكل أحادي، وأن تتعرض مصر والسودان لمخاطر وجودية في حالة انهيار السد أو منع الماء عن دولتي المصب. "فقد كشفت وزارة الري والموارد المائية في السودان عن تجاوز منسوب نهر النيل عند الخرطوم لمستوى الفيضان، داعية المواطنين لـتوخي الحيطة والحذر"، "وقد صدر من لجنة الفيضانات بوزارة الري والموارد المائية السودانية تحذيراً، أن "يأتي ارتفاع منسوب نهر النيل في السودان بعد أسابيع من إعلان إثيوبيا انتهاء المرحلة الثانية من ملء خزان سد النهضة،"، "وطالبت المواطنين بأخذ كل الاحتياطات اللازمة، خاصة في ولايات سنار والخرطوم ونهر النيل"[86].

"كما أكد وزير الخارجية السودانية على أن ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي يهدد حياة الملايين في السودان، "وأننا نأمل من مجلس الأمن الاضطلاع بمسئولياته في حفظ الأمن الإقليمي، ودعوة الأطراف إلى استئناف التفاوض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي"[87].

5- إطار فرض سياسة الأمر الواقع: اعتبرت صحيفة الأهرام أن التعنت والمماطلة في الملء الثاني لسد النهضة هو بمثابة وضع دول المصب والدول الأخرى ضمن سياسة الأمر الواقع. "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن نهر النيل هو شريان الوجود الوحيد لمصر، وأن سياسة فرض الأمر الواقع باتت تنذر بتهديد واسع لأمن واستقرار المنطقة بأكملها"، "وأشار" سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ إلى أن مصر مازالت تتمسك بالتوصل في أسرع وقت ممكن باتفاق ملزم قانونا حول ملء وتشغيل السد، وأن مصر لجأت لمجلس الأمن لحل القضية"[88].

6- إطار النقد والهجوم: اعتبرت صحيفة الأهرام أن سياسة الأمر الواقع التي سبق وأن وضعت إثيوبيا دول المصب فيها، تستلزم بالضرورة نقداً وهجوماً على الجانب الإثيوبي لطريقة تعاطيه السلبية مع مصالح بلد كبير مثل مصر وهي قلب الوطن العربي. "فقد أكد وزير الخارجية سامح شكري؛ إنه لا يوجد أمام مصر بديل إلا إن

تصون حقها في الحياة، إذا تضررت حقوقها المائية لتفادي الأضرار السلبية التي تهدد بتقويض السلم والأمن في المنطقة. بفضل التصرفات الأحادية الإثيوبية المستمرة والإخفاق المتواصل للمفاوضات وهو ما أدى للجوء إلى مجلس الأمن"[89].

"كما شددت لجنة حقوق الإنسان العربية على أنَّ نهج حقوق الإنسان في التعامل مع قضية سد النهضة وتداعياتها المختلفة، يفرض على إثيوبيا أن تبرر عدم امتثالها للالتزامات الأساسية المنصوص عليها في المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وهي التزامات لا يمكن الانفلات منها. ووفقاً للقانون الدولي، فإن عدم التصرف بحسن نية لاتخاذ تدابير الوفاء بالالتزامات يعتبر بمثابة انتهاك لحق الإنسان في الماء"[90].

وفيما يخص النقد؛ فقد "أكد وزير الري: د. محمد عبد العاطي؛ إن إثيوبيا تقوم بالسحب من مياه بحيرة تانا للزراعة دون حساب، بالإضافة إلى إمكانات المياه الجوفية في إثيوبيا، والتي تصل إلى 40 مليار متر مكعب سنوياً، وتقع على أعماق تتراوح بين 20-50 مترا فقط من سطح الأرض، وهي عبارة عن مياه متجددة"، "وأكد أن المياه الجوفية في صحاري مصر، مياه غير متجددة، تقع على أعماق كبيرة تصل لمئات الأمتار"[91]. "كما أضاف د. محمد عبد العاطي، أنه في المقابل تتكلف مصر مبالغ طائلة للاستفادة من كل قطرة مياه وإعادة استخدام المياه، وألمح إلى إعداد مصر إستراتيجية للموارد المائية حتى عام 2020 ووضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام 2037 بتكلفة تصل إلى 50 مليار دولار"، "وأكد وزير الري؛ أن مصر تعد من أكثر دول العالم التي تعانى من الشح المائي، حيث يصل نصيب الفرد إلى 570م3 سنوياً، وهو ما يقترب من خط الفقر المائي"[92].

7- إطار الصراع والخلاف: جاء إطار الصراع والخلاف عقب التعنت الإثيوبي ضد مصر والسودان واستمرار الخلافات عبر المفاوضات بين الطرفين حول بعض النقاط الرئيسية والجوهرية فيما يتعلق بالجوانب الفنية والقانونية مما ترتب عليه تعثر المفاوضات بين الأطراف الثلاثة المعنية بالأزمة. "أكد د. محمد عبد العاطي، وزير الموارد المائية والري، أن الإجراءات الأحادية، والمعلومات الخاطئة التي تقدمها إثيوبيا، من شأنها أن تزيد الوضع تعقيداً"، "وأشار عبد العاطي، إلى أنه يلزم الوصول لاتفاق قانوني ملزم بشأن الملء والتشغيل يمكن أن يمهد الطريق للتكامل الاقتصادي، والتنمية الشاملة لكل الدول، بما يحقق أهداف التنمية بالدول الثلاث، وتحقيقاً لمبادئ المنفعة المشتركة"[93].

وقد "أكد العسومي رئيس البرلمان العربي أن قضية سد النهضة لا يجب أن تذهب في مسار منفرد أو قضية دولة أو دولتين عربيتين كبيرتين كمصر والسودان، بل قضية الأمة العربية أجمع، مشيرًا إلى أنها مرتبطة بشكل أساسي بالأمن القومي العربي"، "ولفت العسومي "أنه يثق في مسارات الرئيس عبد الفتاح السيسي وقدرته على إدارة هذا الملف"، لافتًا "إلى أن قدرة مصر وثقلها يعطينا الآمال بأن الملف سينتهي بما يصب في مصلحة مصر والسودان". "وأكد أيضاً ضرورة اتخاذ موقف

عربي قوي، مستندًا إلى أن أدوات العرب كبيرة، للدرجة التي طالب فيها بمقاطعة إثيوبيا حال استمرار التعنت[94].

8- إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي: اهتمت صحيفة الأهرام بإطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي بعد فشل المفاوضات. إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة، حتى يُمكن الحد من نفوذ إثيوبيا على مجرى نهر النيل، وفي هذا السياق "أكد الرئيس السيسي ضرورة وجود اتفاق قانوني ملزم لحل أزمة"، "وأكد راضي أن تجمع فيشجراد متفهم بشكل كبير لموقف مصر في أزمة السد الإثيوبي خاصة أنه موقف عاقل ورشيد ومصر تطالب بتطبيق قواعد القانون الدولي في أزمة السد الإثيوبي وتوقيع اتفاق قانوني ملزم"، "وشدد راضي على أن مصر من الدول التي تعاني من الفقر المائي فنصيب الفرد من الماء في العام أقل من 600م3"[95].

ففي نص بعنوان التصريحات الإثيوبية بشأن سد النهضة استفزازية، ولا تتفق مع القانون الدولي وتذهب صحيفة الأهرام إلى أن "ملء وتخزين السد بشكل أحادي منفرد لا يتفق والقانون الدولي، والسودان لديه الكثير من المخاوف المتعلقة بأمان وتشغيل وإدارة سد النهضة"[96]. "وأكد د. أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي: إن استمرار إثيوبيا في بناء سد النهضة، والإسراع في الانتهاء منه لفرض الأمر الواقع على مصر، يخالف اتفاق إعلان المبادئ حول مشروع السد الموقع بالخرطوم مارس 2015، وأشار إلى تتويج تلك القواعد الدولية المستقرة باتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، أو ما يُعرف باتفاقية قانون الأنهار الدولية الموقعة بالأمم المتحدة في مايو 1997"[97].

9- إطار المخاطر الفنية للسد: أبرزت صحيفة الأهرام إطار المخاطر الفنية لسد النهضة الإثيوبي نتيجة جملة من الإخفاقات؛ بعد قيام إثيوبيا بالملء الأول لسد النهضة؛ وتعثر المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان وعدم توصلها إلى نتيجة حقيقية لحل أزمة سد النهضة ظهر إطار المخاطر الفنية للسد في صحيفة الأهرام تعبيراً عن النتيجة التي انتهت لها بعد الملء الأول للسد. "أكد د. عباس شراقي أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة، أن الأمطار تشتد خلال هذه الفترة وفي شهر أغسطس 2021، وممكن أن تصل لمليار م3/يومياً ستمر كلها عبر السودان، وأن الانجراف سيؤدي إلى تهدم الجزء العلوي من السد واندفاع جزء من المياه إلى مصر والسودان"[98].

كما أكد هاني سويلم أستاذ الموارد المائية بجامعة أخن بألمانيا، عن سر تخوف المصريين من الملء الثاني لسد النهضة، موضحًا أن النيل الأزرق الذي تبني إثيوبيا عليه سد النهضة، يمثل الشريان الرئيس للمياه القادمة إلى مصر، وأوضح "أن التعديات التي تجري في السد الإثيوبي مرعبة لنا كفنيين، والهدف منها سياسي، وليس تنموياً أو اقتصادياً"[99]. و"يتوالى ظهور إخفاقات الحكومة الإثيوبية عن تنفيذ ما تعلن وتصرح به لشعبها، حين أعلنت أن الملء الثاني سيختزن نحو 13.5 مليار م3 من المياه، ليضاف إلى ما تم اختزانه، إلا أنه لذات المشكلات الفنية، لم تستطع اختزان كامل الكمية"[100].

10- إطار الحلول والمقترحات: اهتمت صحيفة الأهرام بإطار الحلول والمقترحات بعد فشل المفاوضات؛ حيث أشارت بأنه يجب حل قضية سد النهضة من خلال الحوار والتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم دون اللجوء إلى التصعيد. إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة حتى تستطيع أن تخرج من الأزمة التي أوجدتها إثيوبيا إزاء دولتي المصب مصر والسودان. "أكد ألبرت شينجيرو وزير خارجية بوروندي: على أنه يجب حل الأزمة بالحوار وعدم اللجوء إلى خيار الحرب كونه غير حكيم"[101].

"كما أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن مصر وضعت خطة إستراتيجية متكاملة لإدارة وتنمية الموارد المائية حتى عام 2037 بتكلفة تقديرية مبدئية 50 مليار دولار، وذلك لمواجهة التحديات الجمة والمركبة في هذا المجال حيث إن مصر هي من أكثر الدول جفافاً في العالم، مما يؤدي للاعتماد بشكل شبه حصري على مياه نهر النيل"[102]، "وأكد الرئيس السيسي أن "مصر تبنت مشروعا قوميا لتبطين الترع والتحول لنظم الري الحديثة بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المائية المحدودة"، "وحرصنا على تهيئة البيئة المناسبة بما يتماشى مع برامج العمل، والمشروعات المائية من خلال التطوير التشريعي والمؤسسي، وزيادة الوعي بأهمية ترشيد المياه"[103].

ومما سبق يتضح أن صحيفة الأهرام اهتمت بإطار التفاوض ليظهر في المرتبة الأولى، ثم إطار التعاون والتفاهم في المرتبة الثانية إلا أن الفترة التي قام الباحث بتحليلها شهدت محاولة لإحياء مفاوضات مع الجانب الإثيوبي بعد ملء السد في مرحلتيه الأولى، والثانية والتي وقف الجانب المصري والسوداني على إثرها لإحياء تلك المفاوضات في شهر يوليو2021 بين أطراف الأزمة الثلاثة "إثيوبيا، ومصر، والسودان"، وكانت هذه المفاوضات فرصة ناقشت فيها أطراف الأزمة سُبل تقريب وجهات النظر فيما بينها، وبحث طرق التعاون والتفاهم لحل تلك الأزمة.

وبالنسبة لحضور إطار "التعنت والمماطلة" في المرتبة الثالثة؛ فيرجع لتوقف المفاوضات واتسام إثيوبيا بالمراوغة في قراراتها، والمماطلة في تجنب كافة الحلول المقدمة إليها من الجانبين المصري والسوداني، وذلك لكسب الوقت إزاء ملء السد في المرحلة الثانية، وهذا ما اتبعته إثيوبيا خلال ملء السد في المرحلة الأولى، وهو ما أظهر إطار "التعنت والإصرار" في المرتبة الرابعة، ومن ورائه إطار "التحذير وإثارة المخاوف" في المرتبة الخامسة. إذ تخوف الجانبان المصري والسوداني من الموقف الإثيوبي، نظراً لما ظهر بعد ملء السد في المرحلة الثانية من أخطار فنية بالسد ووضع رؤية استشرافية لانفجار السد، وإيقاع ضرر مؤكد على دولتي المصب.

وبالنسبة لتفسير ظهور إطار "فرض سياسة الأمر الواقع" في المرتبة السادسة. (فقد بدا الأمر) لتصدع بُنها منطقياً فهذا أمر طبيعي وخاصة بعد الانتهاء من ملء السد في مرحلته الثانية، وفي سياقه انحسرت الجدوى من المفاوضات، بل اتجهت تنتقل كل من مصر والسودان إلى التفكير في حلول أخرى تخص شأنها الداخلي بالنسبة لشعبها، وحمايته من الفقر المائي أو حصول الجفاف؛ حيث صُنفت

مصر ضمن المراتب الأولى من دول الجفاف نظراً لاعتمادها الكلي على نهر النيل. وقد أعقب إطار فرض سياسة الأمر الواقع إطار النقد؛ والذي ظهر بعد توقف المفاوضات نهائياً بين أطراف الأزمة، وعدم قبول الجانب الإثيوبي بأية حلول مقدمة من قوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، مما جعل كتاب الصحيفة ومحرريها يهاجمون الطرف الإثيوبي وينتقدون موقفه الذي سعى إلى كسب الوقت من خلال التفاوض من أجل ملء السد في مرحلته الثانية بشكل أحادي دون موافقة الجانبين المصري والسوداني.

وترتب على إطار النقد والهجوم إطار "الصراع والخلاف" بين الجانب المصري والسوداني ضد الجانب الإثيوبي. والذي احتل المرتبة الثامنة، بعدها ظهر إطار "المطالبة بالشرعية" في إنفاذ القانون الدولي، حيث ظهر في معالجة صحيفة الأهرام للأزمة مطالبة مصر بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنهار والتي أقرتها الأمم المتحدة، واتفاق المبادئ الموقع بين الأطراف الثلاثة في 2015، وتطبيق العقوبات على الجانب الإثيوبي، وفي الأخير يأتي إطارا المخاطر الفنية للسد، وعدم الوصول إلى حلول ومقترحات ترضي أطرافاً في تلك الأزمة.

الركائز الأساسية لأسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة الأهرام:

جدول (5)

الركائز الأساسية التي اعتمدت صحيفة الأهرام في أسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الركائز الأساسية لأسباب الأزمة	صحيفة الأهرام	
		ك	(%)
1	إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة في المفاوضات	36	%18.00
2	فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب	14	%7.00
3	استخدام إثيوبيا للقنوات غير الشرعية وعدم إنفاذ القانون الدولي	11	%5.50
4	المخاطر الفنية للسد عقب الانتهاء من الملء الثاني	9	%4.50
5	عدم التوصل لحلول ومقترحات تفيد أطراف الأزمة	7	%3.50
	(ن)	200	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات الأهرام للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من سبب لأزمة سد النهضة الإثيوبي في المادة الصحفية الواحدة.

ويتبين من الجدول (4) أن من أهم الركائز الأساسية لأسباب الأزمة والتي اتخذت المرتبة الأولى، والتي وردت بصحيفة الأهرام، هي إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة؛ والتي بدورها أدت إلى خلق أزمة بينها وبين دولتي المصب مصر والسودان؛ إذ دأبت إثيوبيا على إبداء تعنت واضح في التفاوض وكان الطرف الإثيوبي في كل اجتماع بطرح يبدي نقاطاً جديدة ومختلفة، ويعرض أوراقاً مُغايرة تماماً ويتراجع عن معظم ما تم الاتفاق عليه، وفي هذا "أعلن وزير خارجية إثيوبيا

بعجرفة أن النهر تحول إلى بحيرة وأن النيل ملك لنا، مع تأكيد الأهرام أن رد فعل مصر إزاء هذا الاعتداء على النيل اتسم بضبط النفس وإتباع درب السلم للتوصل لتسوية هذه الأزمة"[104].

وجاء في المرتبة الثانية لأسباب الأزمة في صحيفة الأهرام؛ فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب، فقد "أكد وزير الري أن قرار إثيوبيا ببناء السد كان متسرعاً وأرادوا وضع مصر أمام الأمر الواقع، موضحاً أن إثيوبيا كانت تريد توليد الكهرباء من 2014 وحتى الآن لم تنجح ولديها مشاكل كبيرة في السد"[105].

كما جاء في المرتبة الثالثة عدم استجابة إثيوبيا للقنوات الشرعية لإنفاذ القانون الدولي؛ وعليه فقد "أكد د. محمد شوقي، أستاذ القانون الدولي وعضو مجلس الشيوخ، إن مصر لم تترك سبيلاً في القانون الدولي إلا وطرقته لحل أزمة سد النهضة"، "وأضاف أستاذ القانون الدولي، أن مصر وتقديراً لمتطلبات التنمية في الدول الأفريقية ودول المنابع وقعت إعلان اتفاق المبادئ في مارس 2015، الذي يبلور القواعد القانونية التي تحكم استغلال الأنهار الدولية. ووضعت في هذا الاتفاق يتحدث عن ملء السد ووجوب الاتفاق قبل الملء"[106].

وفي المرتبة الرابعة جاءت أزمة المخاطر الفنية للسد وذلك عقب الانتهاء من الملء الثاني للسد، والذي أظهر قدرة السد على إنتاج الكهرباء، وأنه من الواضح وجود احتمالات لانهيار الجزء العلوي من السد؛ وفي هذا الإطار "شدد السفير محمد حجازي، مساعد وزير الخارجية الأسبق، على أن سد النهضة يمثل خطرًا وجوديًا على شعبي مصر والسودان"[107].

"وأكد وزير الري أن سد إثيوبيا مليء بالمشاكل الفنية الخطيرة، كما أنه من الصعب قيام إثيوبيا بتخزين 74 مليار م3 من المياه أمام السد، وشدد على أن الملء الثاني للسد الإثيوبي كان مليئاً بالبيانات الخاطئة، ولم تستطع إثيوبيا ملء السد بـ 13 ونصف مليار وخزنت 3 ونصف مليار فقط في الملء الثاني"[108].

"وأشارت الدراسة، إلى أن الملء السريع لكميات كبيرة من المياه يمكن أن تتسبب في حدوث هبوط أكبر، قد ينتج عنه مشكلة كبيرة، لافتا إلى أن طرحه حول أمان السد علمياً يظل مُبرراً ومنطقياً"[109]، "وأكد د. محمد عبد العاطي، وزير الموارد المائية والري، إن الدولة تعد سيناريوهات طوارئ في حال حدث انهيار سد إثيوبيا، منها أن سعة المجرى المائي يستوعب المياه الزائدة، كما أن إزالة التعديات تعد ضمن الإجراءات الاستباقية، لامتصاص الأزمة في حال حدث انهيار للسد"[110].

وتأتي المرتبة الخامسة والأخيرة لأسباب أزمة سد النهضة والتي ارتكزت عليها صحيفة الأهرام هو "عدم الوصول إلى الحلول والمقترحات المتوازنة التي تجدي نفعاً لدول المصب"، فقد "أوضح د. محمد عبد العاطي، أنه يتم العمل على إحداث تنمية صناعية، وعمرانية، وبنية تحتية في المشروعات الجديدة، ويتم إعادة

استخدام المياه كمدخل أساسي، وشدد وزير الري على أنه لا يتم استخدام مياه نهر النيل في الأراضي الجديدة، فيما يتم استخدام المياه الجوفية، أو التحلية، أو إعادة استخدام في الأراضي الجديدة"[111].

وظائف أطر المعالجة الإعلامية لأزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة الأهرام:

جدول (6)

وظائف الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة

م	وظائف أطر المعالجة الإعلامية	صحيفة الأهرام	
		ك	(%)
1	إطار تعريفي	80	%40.00
2	إطار تقييمي	65	%32.50
3	إطار تشخيصي	55	%27.50
	(ن)	200	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهرام للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من وظيفة من وظائف الأطر الإعلامية لمعالجة الأزمة بصحيفة الأهرام في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (6) بأن الوظائف التعريفية في تحليل الأطر احتلت المرتبة الأولى في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة بنسبة (40%) ويمكن تفسير هذا في ضوء اهتمام الصحيفة بتعريف الأزمة للقراء من أجل رصد جوانبها، وإضاءة تفاصيلها المتعددة، ثم جاءت في المرتبة الثانية الوظائف التقييمية بنسبة (32.5%) وظهرت هذه الوظائف أثناء جولات المفاوضات. إذ كانت الوظائف التقييمية السلبية أكبر على نحو لافتٍ من الوظائف التقييمية الإيجابية، وأخيراً الوظائف التشخيصية في المرتبة الثالثة بنسبة (27.5%).

القوى الفاعلة في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج صحيفة الأهرام فيما يتعلق بظهور القوى الفاعلة المرتبطة بأهمية الدول المعنية بالقضية المبحوثة (مصر، إثيوبيا، السودان)، وبعدها الاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية من زاوية قراراتها في مجلس الأمن؛ وهذا ما سوف يوضحه الجدول التالي.

جدول (7)

القوى الفاعلة في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة

م	القوى الفاعلة	صحيفة الأهرام	
		ك	(%)
1	مصر	70	%35.00
2	إثيوبيا	65	%32.50
3	السودان	30	%15.00
4	الاتحاد الإفريقي	20	%10.00
5	الولايات المتحدة الأمريكية	15	%7.50
	(ن)	200	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهرام للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من دولة (قوى فاعلة) لمعالجة الأزمة بصحيفة الأهرام في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (7) أن مصر جاءت في المرتبة الأولى كأكثر القوى الفاعلة ظهوراً في صحيفة الأهرام بنسبة (35%)، تليها في المرتبة الثانية إثيوبيا بنسبة (32.5%)، ثم السودان في المرتبة الثالثة بنسبة (15%)، يليها الاتحاد الإفريقي ضمن المرتبة الرابعة بنسبة (10%)، ثم ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (7.5%)؛ وعلى النحو التالي:

1- مصر: جاء موقف مصر كقوة فاعلة في صحيفة الأهرام موضوعياً ومتوازياً، كونها لم تيأس من المفاوضات مع دولة مثل إثيوبيا اتخذت المراوغة والتعنت سبيلاً لها لفرض سياسة الأمر الواقع على دول المصب وبعض الدول الأخرى. "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني عادل ومتوازن حول ملء وتشغيل السد على نحو يحفظ الأمن المائي المصري، ويحافظ على الاستقرار الإقليمي، أخذاً في الاعتبار ضرورة استمرار المجتمع الدولي في الاضطلاع بدور جاد في هذا الملف، فضلاً عن إبراز حسن النية والإرادة السياسية اللازمة من كافة الأطراف في عملية المفاوضات، بما يتسق مع البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في سبتمبر 2021"[112].

2- إثيوبيا: جاء موقف إثيوبيا كقوة فاعلة في صحيفة الأهرام غير موضوعي، بل غير منضبط كونها اتخذت منهج التعنت في التفاوض والمماطلة، ومُخترقة قواعد القانون الدولي، فإثيوبيا ترى نفسها المالك الوحيد للمياه، وترفض أن تشارك مياه النيل مع أي من دول المصب سواء كانت تلك الحقوق ذات جذور تاريخية مكتسبة من اتفاقيات استعمارية ترفضها إثيوبيا. "على الرغم من حرص مصر على استكمال المفاوضات، بشأن سد النهضة للتوصل إلى اتفاق قانوني عادل

وملزم للجميع، فإن المفاوضات وصلت إلى مرحلة من الجمود نتيجة التعنت الإثيوبي، وإصرارها على المضي في طريق الخداع وكسب الوقت، بما ينذر بكارثة محققة حال انهيار هذا السد"، "كما أعلن وزير خارجية إثيوبيا: أن النهر تحول إلى بحيرة إثيوبية، وأن النيل ملك لهم، ومع ذلك فإن رد فعل مصر إزاء هذا الاعتداء على النيل اتسم بضبط النفس وإتباع درب السلم والسعي للتوصل لتسوية هذه الأزمة"[113].

3- السودان: جاء موقف السودان كقوة فاعلة في صحيفة الأهرام مسانداً للجانب المصري فوق طاولة التفاوض، وضد الموقف الإثيوبي في "المتعنت والمماطل". "فقد أكد رئيس وزراء السودان د. عبد الله حمدوك؛ موقف بلاده المبدئي من قيام سد النهضة، موضحا أن السودان لا يعارض قيام السد ولكن يتمسك بموقفه من معارضة قيام إثيوبيا بخطوات أحادية غير مدروسة، وأضاف حمدوك أن السودان يتطلع إلى إبرام اتفاق قانوني ملزم قبل القيام بأي خطوة خاصة بالسد"[114]، "كما أكد وزير الري السوداني د. ياسر عباس؛ أن عدم التوصل لاتفاق بشأن سد النهضة سيشكل تهديداً حقيقياً لنصف السكان"[115]. "كما أشار رئيس وزراء السودان د. عبد الله حمدوك؛ أن إصرار رئيس الحكومة الإثيوبية "أبى أحمد" على الملء الثاني أحادي الجانب، من ارتكاب لأخطاء جسيمة، وعدم تقدير لخطورة ذلك، لأن الإتيان بتلك الأعمال تضر مستقبل الحياة المائية في مصر والسودان، لأن مياه النيل هي شِريان الحياة لهذه الدول"[116]، "وأوضح أنه لابد من وضع قوانين جديدة فيما يخص الأمن المائي للدول، وان يكون هناك اتفاق في الحصص والكميات التي يتم استخدامها من المياه دون الأضرار بحصص الدول الأخرى"[117].

4- الاتحاد الإفريقي: جاء موقف السودان كقوة فاعلة في صحيفة الأهرام مساندة لدولتي المصب مصر والسودان، وجاء دور الاتحاد الإفريقي متضمناً الوساطة بين الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا، حيث قام الاتحاد بتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث ومحاولة الوصول إلى حلول ترضي وتحافظ على مصالحهم حيث "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي ضرورة تمكين رئاسة الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع الدول والأطراف المشاركة، من الاضطلاع بدور فعال في تسيير النقاش، ومعاونة الدول الثلاث على التوصل لاتفاق ملزم قانوناً لملء وتشغيل سد النهضة في إطار زمني واضح ومحدد"[118]، وفي ذلك "يؤكد اللواء سمير فرج؛ أن إثيوبيا ستضطر للاستماع لقرار الاتحاد الإفريقي، وحضور المفاوضات القادمة، لأنها لا تريد تصاعد الأزمة أكثر من ذلك مع مجلس الأمن"[119].

5- الولايات المتحدة الأمريكية: جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة في صحيفة الأهرام كدولة وسيطة بين أطراف الأزمة الثلاثة، ومحاولة الوصول إلى حل يحافظ على مصالح أطراف الأزمة، ففي خبر بعنوان مجلس الأمن القومي الأمريكي يطالب إثيوبيا بحل توافقي مع مصر والسودان قبل بدء ملء سد النهضة الإثيوبي في المرحلتين الأولى والثانية. حيث "ذكر بيان نشر عبر موقع

وزارة الخارجية الأمريكية، أن وزير الخارجية أنطوني بلينكين والمبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان ناقشا الأزمة في أثيوبيا خلال اجتماعهما مع الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي أولوسيجون أوباسانجو، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، ورئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، ووزيرة الخارجية البريطانية إليزابيث تروس ووزير الخارجية الألماني نيلز أنين والمبعوث الفرنسي الخاص للقرن الأفريقي فريدريك كلافييه، وأضاف البيان أن التنسيق مستمر بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سعياً للتوصل إلى حل سلمي للأزمة"[120].

البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج صحيفة الأهرام فيما يخص ظهور البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة الأزمة أنها تضمنت الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات القديمة والحديثة؛ ومن ثم تجارب بعض الدول، وأخيراً الاستشهاد بالوقائع التاريخية لدول المصب؛ وهذا ما سوف يوضحه الجدول التالي.

جدول (8)

البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة

م	البراهين والأدلة	صحيفة الأهرام	
		ك	(%)
1	الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات	75	%37.50
2	الاستشهاد بتجارب الدول	55	%17.50
3	الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة	45	%22.50
4	الاستشهاد بالوقائع التاريخية	25	%12.50
	(ن)	200	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهرام للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من دليل وبرهان لمعالجة الأزمة بصحيفة الأهرام في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (8) أن الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات جاء في المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، يليه الاستشهاد بتجارب بعض الدول في المرتبة الثانية بنسبة (17.5%)، ومن ثم الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة في المرتبة الثالثة بنسبة (22.5%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الاستشهاد بالوقائع التاريخية بنسبة (12.5%)؛ وعلى النحو التالي:

1- الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات: جاء الاستشهاد بها في توظيف صحيفة الأهرام وطرها للأدلة والبراهين، حيث ظهر في الصحيفة اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان عام 2015 كأكثر الاتفاقيات ظهوراً

باعتباره يمثل إطاراً قانونياً لملء وتشغيل السد فقد أبرمت الدول الثلاث في 23 مارس 2015 اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة الإثيوبي، وهو "اتفاق دولي وضع التزامات واضحة لا غموض أو لبس في مضمونها، أهمها إعادة تأكيده التزام إثيوبيا القانوني بإجراء دراسات فنية تفصيلية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العابرة للحدود، فضلاً عن التزام إثيوبيا السياسي والقانوني بالتوصل إلى اتفاق حول القواعد الحاكمة لعمليتي ملء وتشغيل سد النهضة بين الدول الثلاث، والالتزام بعدم المضي في الملء دون توافق حاكم"[121]، "وكذلك أشارت د. أمل سلامة، عضو لجنة الإعلام بمجلس النواب، فأكدت أنه "برغم وجود 12 اتفاقية دولية، تضمن حصة مصر التاريخية من مياه نهر النيل، أطرافها دول منابع حوض نهر النيل، فإن إثيوبيا اعتادت التنصل من تلك الاتفاقيات، بما فيها المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها بداية من اتفاقية 1902، والتي تعهدت فيها الحبشة بعد استقلالها من الاحتلال الإيطالي بعدم القيام بأي منشآت على نهر النيل من شأنها أن تعيق وصول المياه لمصر"[122].

2- الاستشهاد بالإحصائيات والأرقام الموثقة: جاء الاستشهاد بها في استدعاء صحيفة الأهرام للأدلة والبراهين الحجاجية، حيث رصدت الصحيفة هذه الإحصائيات لحصة مصر في مياه النيل مقارنة بحصة إثيوبيا منه، ونصيب الفرد في مصر من مياه النيل مقارنة بنصيب الفرد في إثيوبيا، وحجم الضرر الذي قد ينتج من سد النهضة دول إزاء دولتي المصب. فقد أشار "وزير الموارد المائية والري إلى أن حجم المياه الخضراء "مياه الأمطار" في إثيوبيا يصل إلى أكثر من 935 مليار م3 سنوياً من المياه، وأضاف أن (94%) من الأراضي الإثيوبيا خضراء، في حين تصل نسبة الأراضي الخضراء في مصر إلى (6%) فقط من المساحة"، "كما لفت وزير الري، إلى إمكانات المياه الجوفية في إثيوبيا، التي تصل إلى 40 مليار م3 سنوياً، وتقع على أعماق تتراوح بين (20-50) متراً فقط من سطح الأرض، مع التأكيد على أن المياه الجوفية الإثيوبية عبارة عن مياه متجددة، في حين تعتبر المياه الجوفية في مصر غير متجددة، وتقع على أعماق كبيرة تصل لمئات الأمتار"[123].

3- الاستشهاد بتجارب الدول: جاء الاستشهاد بها في سياق استخدام صحيفة الأهرام للأدلة والبراهين الداعمة لخطابها، حيث رصدت الصحيفة هذه تجربة إثيوبيا في التعامل مع دول الجوار الإفريقية في التعدي على مياه الأنهار الدولية فالسلوك الإثيوبي يعتمد على التنصل من كل شيء، ومن أي التزام مثل ما فعلته مع جارتيها الصومال واريتريا، حيث إن للدولة الإثيوبية سياسات تم رصدها، على مدار العقود السابقة بالتعدي على الأنهار الدولية المشتركة، وفرض الهيمنة عليها، ومن هذه الأمثلة إقامة سدين كبيرين على نهر صغير يصل إلى الصومال، وتسبب ذلك في عدم وصول المياه إلى الصومال، ومثال آخر عندما أقامت سداً على النهر الذي تشترك فيه مع جارتها كينيا"، "وأشار سلامة إلى أن إثيوبيا تضرب عرض الحائط بالاتفاقيات

والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالأنهار الدولية، لتنفيذ مخططها بتحويل دول منابع الأنهار الدولية، إلى مجرد بحيرة خاصة، وتحرم الدول المتشاطئة على النهر الدولي من الحق في الحياة لبيع المياه بالمخالفة للقوانين الدولية، برغم أن المفاوضات كانت تتم برعاية الاتحاد الإفريقي، ومراقبين أمريكيين، كما رفضت أديس أبابا التوقيع على الاتفاقية في البيت الأبيض برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب"[124].

4- الاستشهاد بالوقائع التاريخية: جاء الاستشهاد بها في استخدام صحيفة الأهرام لدعم الأدلة والبراهين المطروحة، حيث رصدت الصحيفة وقائع تاريخية خاصة ببناء السد وكيف كان التخطيط له منذ عام 1964 "ففكرة بناء السد لم تبدأ فقط في ظل الانشغال بأحداث الخامس والعشرين من يناير 2011، وإنما ظهرت منذ وقت طويل يرجعه خبير الشئون الإفريقية د. حمدي عبد الرحمن إلى فترة بناء السد العالي بأسوان، حيث أسهم هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا بمبلغ 10 ملايين دولار من الخزانة الإثيوبية في دراسة أجرتها إدارة الاستصلاح الأمريكية وصدر تقريرها النهائي عام 1964"، "كما أكد الرئيس السيسي موقف مصر الثابت بالتمسك بحقوقها التاريخية من مياه النيل وبالحفاظ على الأمن المائي لمصر، مع التشديد في هذا الإطار على أهمية قيام كافة الأطراف المعنية بالانخراط في عملية التفاوض بجدية، وبإرادة سياسية جادة للوصول لاتفاق ملزم قانوناً لقواعد ملء وتشغيل السد"[125].

(ثانياً): أطر معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

جدول (9)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الأطر الفرعية	صحيفة الأهالي	
		ك	(%)
1	إطار التعنت والمماطلة	20	%22.22
2	إطار التفاوض	16	%17.77
3	إطار التعاون والتفاهم	13	%14.44
4	إطار التحذير وإثارة المخاوف	11	%12.22
5	إطار فرض سياسة الأمر الواقع	9	%10.00
6	إطار النقد والهجوم	7	%7.77
7	إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي	6	%6.66
8	إطار المخاطر الفنية للسد	5	%5.55
9	إطار الحلول والمقترحات	3	%3.33
	(ن)	90	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحيفة الأهالي للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من إطار في المادة الصحفية الواحدة لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

شكل (4)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة الإثيوبي

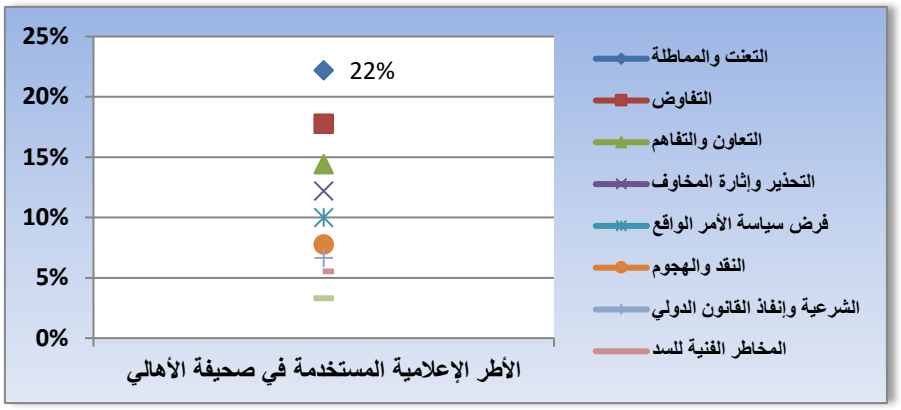

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9).

ويتبين من الجدول (9)، والشكل (4)؛ أن إطار التعنت والمماطلة جاء كأكثر الأطر الإعلامية ظهوراً في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة بنسبة (22.22%)، تلاه إطار التفاوض في المرتبة الثانية بنسبة (17.77%)، ثم في المرتبة الثالثة إطار التعاون والتفاهم بنسبة (14.44%). ثم إطار التحذير وإثارة المخاوف في المرتبة الرابعة بنسبة (12.22%)؛ ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع في المرتبة الخامسة بنسبة (10%)، ثم في المرتبة السادسة إطار النقد والهجوم بنسبة (7.77%)، ثم في المرتبة السابعة إطار الشرعية وإنفاذ القانون بنسبة (6.66%)، وجاء المرتبة الثامنة إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (5.55%)، ثم تلاها إطار الحلول والمقترحات في المرتبة التاسعة والأخيرة بنسبة (3.33%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحيفة الدراسة.

الأسلوب الكيفي لأطر المعالجة المستخدمة في صحيفة الأهالي:

1- إطار التعنت والمماطلة: اعتبرت الأهالي أن التعنت والمماطلة التي أظهرها الجانب الإثيوبي بعد استمراره في التفاوض لفترة كبيرة دليل على عدم وجود نية حسنة وصادقة في إجراء المفاوضات بل أظهر نوعاً من المماطلة والمراوغة، والدليل على ذلك ما "كشفه رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، عن استعداد بلاده لاستئناف المشاركة والانخراط في أي مبادرة تؤدي إلى حل سلمي لأزمة سد النهضة، في ظل تعثر المفاوضات مع إثيوبيا، مؤكداً على موقف السودان الرافض لأي إجراء أحادي وضرورة التوصل لاتفاق ملزم حول الملء والتشغيل لتجنيب السودان الأضرار التي تهدد سبل العيش لنصف سكانه، خاصة بعد أن عجزت

الأطراف خلال جولات التفاوض السابقة عن الاتفاق بسبب التعنت، الأثيوبي بالإضافة إلى الأضرار التي تكبدها السودان خلال الملء الأول، والثاني رغم الإجراءات الاحترازية المتعددة"[126].

"كما دعا د. أحمد السيد النجار الدولة المصرية إلى الانسحاب من إعلان المبادئ الذي وقعته مع أثيوبيا والسودان عام 2015 بشأن سد النهضة، وإسقاط هذا الإعلان والانسحاب الفوري منه، "كون أثيوبيا لم تلتزم بالإعلان عن خطة عملها وفق ما ورد في نصوصه، والتي تلزمها بالإعلان عن خططها لتشييد السد، ومواصفاته الهندسية والفنية، وكيفية ملئه وتشغيله في مدة أقصاها خمسة عشر شهراً من بدء سريان الإعلان. مشيرًا إلى أنها ورغم مرور أكثر من 52 شهراً لم تنفذ التزاماتها حتى الآن، وليس هذا وحسب، وإنما شهدت هذه الفترة الطويلة مراوغات ومماطلات عديدة من الجانب الأثيوبي، وفضلا عن ذلك فإنها رفضت جميع المطالب المصرية والسودانية خلال المفاوضات، حتى أنها تمادت أكثر وأكثر، فقررت في يناير 2021 الاستحواذ على المياه في منابع نهر السوباط والنيل الأزرق، ما يعني خرقاً تامًا لبنود الاتفاق، مشددًا على ضرورة قيام مصر إسقاط هذا الإعلان استنادًا إلى هذا الموقف الأثيوبي"[127].

2- إطار التفاوض: أبرزت صحيفة الأهالي ضمن إطار التفاوض قبول مصر التفاوض والحلول السلمية لحل الأزمة. "قالت النائبة ميرفت عبد العظيم إن البيان خطوة هامة تؤكد حق مصر الأصيل وجديتها في حل الأزمة، مشيرة إلى أنه تأكيداً لسعي مصر القانوني للحفاظ على حقوقها المائية الأبدية في مياه النيل اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي الصادر من مصر بضرورة إلزام الأطراف الشريكة للانخراط في مفاوضات لحسم خطوات الملء وهو ما نادت به مصر منذ بداية التفاوض وماطلت إثيوبيا في الالتزام به"، "وأشادت النائبة إيناس عبد الحليم، ببيان مجلس الأمن حول سد النهضة واستئناف المفاوضات من جديد، مؤكدةً أن مجلس الأمن يتحرك في الاتجاه الصحيح الذي ترغبه مصر، وأكدت أن إثيوبيا لن تتوقف عن بناء السد، ولذلك لابد من استعادة المفاوضات مرة أخرى للانتهاء من هذه الأزمة تمامًا، لافتة إلى أنه لأول مرة يبعث مجلس الأمن برسالة قوية لإثيوبيا لوضع اتفاق ملزم حول أزمة السد بأسرع وقت"[128].

"كما أكد وزير الخارجية سامح شكري انخراط مصر في جولات التفاوض حول سد النهضة بحسن نية، سعياً منها لاستكشاف السبل المتاحة للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم"[129].

3- إطار التعاون والتفاهم: عبرت صحيفة الأهالي في مُقاربتها الكيفية لإطار التعاون والتفاهم مع جميع الأطراف بشأن أزمة سد النهضة، وتفهمها لمواقف الدول الأخرى، "فقد أشار رسلان: إلى قوة ومصداقية الموقف المصري ومصدقايته، وما يقوم عليه من اتساق مع القانون الدولي، والتركيز على التعاون لصالح الشعوب،

والطرح المتوازن الذي يراعى مصالح الآخرين، وتقديم بدائل فنية وعلمية قوية وجادة تحقق مصالح كل الأطراف، مؤكدا أن مكسب مصر من عرض القضية أمام مجلس الأمن، هو شرح الموقف المصري والسوداني وتسليط الضوء على التعنت الإثيوبي وإظهاره للعالم"(130).

4- إطار التحذير وإثارة المخاوف: ارتكازاً على إطار التعنت والمماطلة التي أظهرتها إثيوبيا خلال المفاوضات، فقد بدأت نغمة التحذير تظهر في صحيفة الأهالي من أن تتعرض مصر والسودان لمخاطر وجودية في حالة انهيار السد أو منع الماء عن دولتي المصب. "فقد حذر النجار من أن الخطر الأكبر في وجود سد النهضة الإثيوبي، هو حصولها على صلاحية التحكم في عملية فتح وإغلاق السد، مشدّدًا على ضرورة المشاركة المصرية في بناء السد، ومراقبة عمله، والوقوف على عمليات الفتح والإغلاق بما لا يغرق السودان، ولا يعطّش مصر"، "وقد أوضح الصحافي نبيل عمر، أنَّ "مصر تواجه خطرًا وجوديًا، فالسد تهديد مباشر ودائم"، مشددًا على ضرورة وجود قوة مصرية داخل إدارة السد بذاته، ومعتبرًا الخيار العسكري، فكرة عبثية تزيد المشكلة سوءًا، منوها بأن مصر تتخذ الآن إجراءات عديدة في سبيل الدفاع عن حقوقها المشروعة"، "وأشار عمر، إلى ضرورة الحفاظ على مياه النيل للأجيال القادمة، إذ أنَّ حصة مصر الراهنة من مياه النيل لا تكفي الاحتياج المصري الحالي، وبالتالي ما الذي سيحدث في ظل التنامي المستمر في الزيادة السكانية؟(131)"

5- إطار فرض سياسة الأمر الواقع: اعتبرت صحيفة الأهالي أن المماطلة في المفاوضات هي بمثابة وضع دول المصب والدول الأخرى ضمن سياسة الأمر الواقع. "أكد مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون الأفريقية، السفير علي الحفني، أنه أصبح من العبث الاستمرار في المفاوضات في ظل هذه الظروف، فلا يمكننا الاستمرار في هذه المفاوضات، ولا يمكننا القبول بفرض الأمر الواقع"(132).

6- إطار النقد والهجوم: اعتبرت صحيفة الأهالي أن شرعية نهر النيل تكمن في المصب لا في المنبع. "واتهم النجار القانونيين الذين وافقوا على صياغة إعلان المبادئ بالمسئولية عن الوضع الحالي، الذي جعل إثيوبيا تتصرف من دون اكتراث لدول المصب، ولا تعبأ بالمفاوضات المشتركة بينها وبين البلدين، استناداً إلي صياغة قانونية خاطئة في ديباجة إعلان المبادئ واصفاً هذه الصياغة من القانونيين المصريين بالخطأ الجسيم، وحملهم كامل المسؤولية، مشددًا على أن تلك الجوانب القانونية والفنية ليست من مسئوليات رئيس الدولة أو حتى رئيس الوزراء أو غيره"، وفي هذا السياق "رأى الخبير الاقتصادي، أنَّ نهر النيل تتكون شرعيته في المصب لا في المنبع، معتبرًا أنَّ النهر ينتمي إلى الأرض التي يخلق فيها الحضارة للإنسان، وليس إلى الأرض التي تجّمعت مياهه فيها، بالتالي فإن النهر ينتمي إلى الاستخدام التاريخي، ويعطي لمصر الأحقية في الاستخدام، وهو ما يسمى في القانون بحق الارتفاق، فإنه يترتب على ذلك حق الإقليم أو المدينة في تلك المياه إلى الأبد"(133).

7- إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي: اهتمت صحيفة الأهالي بإطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي بعد فشل المفاوضات. إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة حتى تستطيع أن تحد من نفوذ إثيوبيا على مجرى نهر النيل، وفي هذا السياق "أوضح الدكتور النجار، أن ما يربط بيننا وبين دول حوض النيل عدد من الاتفاقات، ولفت إلى أنَّ "سد النهضة لم يكن يشكّل خطرًا في بداية المشروع في العام 2011، ولكن في العام 2014 اتّخذ المشروع مسارًا آخر، عبر الاستحواذ على 74م3 من المياه النابعة في أراضيها والرافدة لنهر النيل"[134].

8- إطار المخاطر الفنية للسد: أبرزت صحيفة الأهالي إطار المخاطر الفنية لسد النهضة الإثيوبي نتيجة حُزمة من الإخفاقات؛ بعد قيام إثيوبيا بالملء الأول لسد النهضة؛ وتَعَثُّر المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان. "فقد حذر النجار من أن الخطر في وجود سد النهضة الإثيوبي، هو حصولها على صلاحية التحكم في عملية فتح وإغلاق السد، مشددًا على ضرورة المشاركة المصرية في بناء السد، ومراقبة عمله، والوقوف على عمليات الفتح والإغلاق بما لا يغرق السودان، ولا يعطّش مصر"[135].

9- إطار الحلول والمقترحات: اهتمت صحيفة الأهالي بإطار الحلول والمقترحات بعد فشل المفاوضات؛ حيث أشارت بأنه يجب حل قضية سد النهضة من خلال الحوار والتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم دون اللجوء إلى التصعيد. إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة حتى تستطيع أن تخرج من الأزمة التي أوجدتها إثيوبيا إبان دولتي المصب مصر والسودان. "أكد الرئيس السيسي، أن مصر وضعت خطة إستراتيجية متكاملة لإدارة وتنمية الموارد المائية حتى عام 2037 بتكلفة تقديرية مبدئية 50 مليار دولار، وذلك لمواجهة التحديات الجمة والمركبة في هذا المجال، حيث إن مصر هي من أكثر الدول جفافاً في العالم، مما يؤدي للاعتماد بشكل شبه حصري على مياه نهر النيل"[136].

ومما سبق يتضح أن صحيفة الأهالي اهتمت بإطار التعنت والمماطلة، وحضوره في المرتبة الأولى يعود لتوقف المفاوضات واتسام السلوك الأثيوبي بالمراوغة في قراراتها والمماطلة في تجنب كافة الحلول المقدمة إليها من الجانبين المصري والسوداني وذلك لكسب الوقت في ملء السد في المرحلة الثانية، وهذا ما اتبعته إثيوبيا في ملء السد في المرحلة الأولى، وبالنسبة لحضور إطار التفاوض في المرتبة الثانية، ثم إطار التعاون والتفاهم في المرتبة الثالثة فلابد من الإشارة إلى أن الفترة التي قام الباحث بتحليلها كانت ثمة محاولة لإحياء المفاوضات مع الجانب الإثيوبي بعد ملء السد في مرحلته الأولى، ثم الثانية والتي وقف الجانب المصري والسوداني على إثرها لإحياء تلك المفاوضات مرة أخرى في شهر يوليو 2021 بين أطراف الأزمة الثلاث "إثيوبيا ومصر والسودان"، شهدت هذه المفاوضات محاولة أطراف الأزمة بحث سُبل تقريب وجهات النظر فيما بينهما، وبحث طرق التعاون والتفاهم لحل تلك الأزمة.

وبالنسبة لظهور إطار التحذير وإثارة المخاوف في المرتبة الرابعة. فقد أبدى الجانبان المصري والسوداني هواجس فعلية إزاء الموقف الإثيوبي نظراً لما ظهر بعد ملء السد في "المرحلة الثانية" من أخطار فنية بالسد ووضع رؤية استشرافية لاحتمالات انهيار السد، وإيقاع ضرر على دولتي المصب مصر والسودان، أما تفسير ظهور إطار "فرض سياسة الأمر الواقع" في المرتبة الخامسة فقد بدا منطقياً وخاصة بعد الانتهاء من ملء السد في مرحلته الثانية. ومن ثم انتقل كل من مصر والسودان إلى التفكير في حلول أخرى تخص الشأن الداخلي بالنسبة لشعبها، وحمايته من الفقر المائي أو حصول الجفاف؛ حيث صنف مصر من دول الجفاف لاعتمادها على نهر النيل.

وقد أعقب إطار "فرض سياسة الأمر الواقع" إطار النقد؛ والذي ظهر بعد توقف المفاوضات نهائياً بين أطراف الأزمة، وعدم قبول الجانب الإثيوبي بأية حلول مقدمة من قوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، مما جعل كتاب الصحيفة ومحرريها يهاجمون الطرف الإثيوبي وينتقدون موقفه الذي سعى إلى كسب الوقت من خلال التفاوض من أجل ملء السد في مرحلته الثانية من بشكل أحادي دون موافقة الجانبين المصري والسوداني، وترتب على "إطار النقد" والهجوم إطار "المطالبة بالشرعية في إنفاذ القانون الدولي"، حيث ظهر في معالجة صحيفة الأهالي للأزمة مطالبة مصر بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنهار والتي أقرتها الأمم المتحدة، واتفاق المبادئ الموقع بين الأطراف الثلاثة في 2015، وتطبيق العقوبات على الجانب الإثيوبي، ومن بعده ظهر إطارا المخاطر الفنية للسد، وعدم الوصول إلى حلول ومقترحات ترضي أطراف تلك الأزمة.

الركائز الأساسية لأسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة الأهالي:

جدول (10)

الركائز الأساسية التي اعتمدت صحيفة الأهالي في أسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الركائز الأساسية لأسباب الأزمة	صحيفة الأهالي	
		ك	(%)
1	إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة في المفاوضات	26	%28.88
2	فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب	11	%12.22
3	استخدام إثيوبيا للقنوات غير الشرعية وعدم إنفاذ القانون الدولي	9	%10.00
4	المخاطر الفنية للسد عقب الانتهاء من الملء الثاني	7	%7.77
5	عدم التوصل لحلول ومقترحات تفيد أطراف الأزمة	5	%5.55
	(ن)	90	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهالي للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من سبب لأزمة سد النهضة الإثيوبي في المادة الصحفية الواحدة.

ويتبين من الجدول (10) أن من بين أهم الركائز الأساسية لأسباب الأزمة والتي اتخذت المرتبة الأولى، ضمن معالجات الأهالي هي إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة؛ والتي بدورها أدت إلى خلق أزمة بينها وبين دولتي المصب مصر والسودان؛ إذ دأبت إثيوبيا على إبداء تعنت واضح في التفاوض وكان الطرف الإثيوبي في كل اجتماع يطرح نقاطاً جديدة ومختلفة، ويتراجع عن معظم ما تم الاتفاق عليه، وفي ذلك؛ "يرى دكتور أحمد فوزي دياب، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن التعنت الاثيوبي الشديد أصبح منكشفاً أمام العالم بالحجة والبرهان، لأن الاتحاد الأوروبي وأمريكا والأفارقة هي أطراف تملك مراقبين داخل المفاوضات، ويمكن ملاحظة انعكاس ذلك في تخبط ونزعة إثيوبيا في اعتبار النيل الأزرق ملكاً لها كأمر واقع"[137].

وجاء في المرتبة الثانية لأسباب الأزمة في صحيفة الأهالي؛ فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب. "قد أوضح مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون الأفريقية، السفير علي الحفني، وأن هناك ثلاث أطروحات ما بعد جلسة مجلس الأمن، إما أن يصدر قرار أو بيان رئاسي وهذا رد فعل ضعيف، أو بيان صحفي وهذا أضعف بكثير، مضيفاً "نأمل أن يكون هناك إدراك لمتطلبات دولتي المصب اللتين سيتضرران بشدة بتداعيات هذا "الأمر الواقع"، الذي سعت - وتسعى إثيوبيا - لفرضه على دولتي المصب، دون اعتبار لمصالحهما"[138]. كما جاء في المرتبة الثالثة عدم استجابة إثيوبيا للقنوات الشرعية لإنفاذ القانون الدولي؛ "وقد أوضح وزير الخارجية سامح شكري أن الدولة الإثيوبية أبلغت مصر والسودان، ببدء الملء الثاني للسد، مما يعكس دلالة خروجها عن القانون الدولي، فإثيوبيا الآن أمام القانون الدولي دولة عاصية"[139].

وفي المرتبة الرابعة جاءت "أزمة المخاطر الفنية للسد"، وذلك عقب الانتهاء من الملء الثاني للسد، والذي أظهر عدم قُدرة السد على إنتاج الكهرباء، فضلاً عن انهيار الجزء العلوي من السد؛ وفي هذا الإطار أوضح نبيل عمر، أن "مصر تواجه خطرًا وجوديًا، فالسد تهديد مباشر ودائم"، مشددًا على ضرورة وجود قوة مصرية داخل إدارة السد، ومعتبرًا الخيار العسكري، فكرة عبثية تزيد المشكلة سوءًا، منوها بأن مصر تتخذ الآن إجراءات عديدة في سبيل الدفاع عن حقوقها المشروعة"[140]". وتأتي المرتبة الخامسة والأخيرة لأسباب أزمة سد النهضة والتي ارتكزت عليها صحيفة الأهالي في "عدم الوصول إلى الحلول والمقترحات التي تجدي نفعاً لدول المصب"، فقد "أكد وزير الخارجية سامح شكري ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني مُلزم حول ملء السد، على نحو يُراعي مصالح كل الأطراف"[141].

وظائف أطر المعالجة الإعلامية لأزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة الأهالي:

جدول (11)
وظائف الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة

م	وظائف أطر المعالجة الإعلامية	صحيفة الأهالي	
		ك	(%)
1	إطار تعريفي	45	%50.00
2	إطار تقييمي	25	%27.77
3	إطار تشخيصي	20	%22.22
	(ن)	90	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهالي للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من وظيفة من وظائف الأطر الإعلامية لمعالجة الأزمة بصحيفة الأهالي في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (11) بأن الوظائف التعريفية في تحليل الأطر احتلت المرتبة الأولى في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة إذ جاءت بنسبة (50%) ويمكن تفسير هذا في ضوء اهتمام الصحيفة بتعريف الأزمة للقراء من أجل إضاءة جوانبها، وتفاصيلها المتعددة، ثم جاءت في المرتبة الثانية "الوظائف التقييمية" بنسبة (27.77%) وظهرت هذه الوظائف أثناء جولات المفاوضات التي كانت تتم بين أطراف الأزمة الثلاثة إذ بدت كانت الوظائف التقييمية السلبية أكبر بكثير من الوظائف التقييمية الإيجابية، وأخيراً الوظائف التشخيصية وجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (22.22%).

القوى الفاعلة في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج صحيفة الأهالي فيما يتعلق بحضور القوى الفاعلة، أهمية دول الدراسة المعنية بالأزمة (مصر، إثيوبيا، السودان)، ومن ثم الاتحاد الإفريقي، فالولايات المتحدة الأمريكية ارتباطها بقراراتها في مجلس الأمن؛ وهذا ما سوف يوضحه الجدول التالي.

جدول (12)
القوى الفاعلة في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة

م	القوى الفاعلة	صحيفة الأهالي	
		ك	(%)
1	مصر	30	%33.33
2	إثيوبيا	26	%28.88
3	السودان	14	%15.55
4	الاتحاد الإفريقي	11	%12.22
5	الولايات المتحدة الأمريكية	9	%10.00
	(ن)	90	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية الأهالي للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من دولة (قوى فاعلة) لمعالجة الأزمة بصحيفة الأهالي في المادة الصحفية الواحدة.

ويتبين من الجدول (12) أن مصر جاءت في المرتبة الأولى كأكثر القوى الفاعلة حضوراً في صحيفة الأهالي بنسبة (33.33%)، تليها في المرتبة الثانية إثيوبيا بنسبة (28.88%)، ثم السودان في المرتبة الثالثة بنسبة (15.55%)، يليها الاتحاد الإفريقي في المرتبة الرابعة بنسبة (12.22%)، ثم ظهرت أمريكا في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (10%)؛ وكما يلي:

1- مصر: جاء موقف مصر كقوة فاعلة في صحيفة الأهالي متوازن وإيجابي كونها لم تيأس من المفاوضات مع دولة مثل إثيوبيا اتخذت المراوغة والتعنت سبيل لها لفرض سياسة الأمر الواقع على دول المصب وبعض الدول الأخرى. وفي ذلك "يرى د. عباس شراقي، أستاذ الجيولوجيا بجامعة القاهرة وخبير الموارد المائية والري، أن آثار الملء الثاني تتمثل في تأجيل وصول مياه النيل الأزرق إلى مصر، ولكن دولة بحجم مصر اتخذت طريقين أولهما مبدأ حسن النية والآخر هو ضبط النفس، مؤكدًا في ذلك ضرورة توقيع اتفاق قانوني ملزم، موضحا أن أي تخزين أحادي هو بالفعل من حصص دولتَي المصب"[142].

2- إثيوبيا: جاء موقف إثيوبيا كقوة فاعلة في صحيفة الأهالي غير مشرف كونها اتخذت منهج التعنت في التفاوض والمماطلة، مُنتهكةً القانون الدولي، فإثيوبيا ترى نفسها المالك الوحيد للمياه، وترفض أن تشارك مياه النيل مع أي من دول المصب، سواء كانت تلك الحقوق ذات جذور تاريخية مكتسبة من اتفاقيات استعمارية ترفضها إثيوبيا. "بالرغم من حرص مصر على استكمال المفاوضات للتوصل إلى اتفاق قانوني عادل وملزم للجميع، فإن المفاوضات وصلت إلى مرحلة من الجمود نتيجة التعنت الإثيوبي، وإصرارها على المضي في طريق الخداع وكسب الوقت كمنهج للمراوغة والتعنت"[143].

3- السودان: جاء موقف السودان كقوة فاعلة في صحيفة الأهالي مساندة للجانب المصري في لقاءات التفاوض وضد تعنت الموقف الإثيوبي ومُراوغاته. "فقد أكد حمدوك، رئيس الوزراء السوداني؛ استعداد بلاده لاستئناف المشاركة والانخراط في أي مبادرة تؤدي إلى حل سلمي لأزمة سد النهضة، في ظل تعثر المفاوضات مع إثيوبيا للتوصل إلى تسوية بهذا الشأن، مؤكداً موقفهم الرافض لأي إجراء أحادي، وضرورة التوصل لاتفاق ملزم حول الملء والتشغيل لتجنيب السودان الأضرار التي تهدد سبل العيش لنصف سكانه، خاصة بعد أن عجزت الأطراف خلال جولات التفاوض السابقة عن الاتفاق بسبب التعنت، بالاضافة الى الأضرار التى تكبدها السودان خلال الملء الأول (والثاني) رغم الإجراءات الاحترازية المتعددة، موضحا

أن وضع ملف السد أمام مجلس الأمن جاء لتعزيز مظلة التفاوض الحالية تحت إشراف الاتحاد الأفريقي"[144].

4- الاتحاد الإفريقي: جاء موقف الاتحاد الأفريقي كقوة فاعلة في صحيفة الأهالي مساندة لدول المصب مصر والسودان، وجاء دور الاتحاد الإفريقي متضمناً الوساطة بين الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا، حيث حاول الاتحاد تقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث. والوصول إلى حلول ترضي الأطراف المتنازعة وتحافظ على المصالح الوطنية لها. "حيث أشادت النائبة إيناس عبدالحليم، ببيان مجلس الأمن حول سد النهضة، واستئناف المفاوضات من جديد، مؤكدةً "أن مجلس الأمن يتحرك في الاتجاه الصحيح الذي ترغبه مصر، وأكدت أن إثيوبيا لن تتوقف عن بناء السد، وأشارت إلى أن بيان مجلس الأمن يمثل دفعة هامة في هذا التوقيت لنجاح المسار الأفريقي التفاوضي، الذي يقوده رئيس الاتحاد الأفريقي للانتهاء من الأزمة ووضع حلول لها، خاصة أن هذا التحول يُلزم إثيوبيا بالتوصل لاتفاق، وأنه لا يمكن لإثيوبيا أن ترفض التوصل لاتفاق قانوني ملزم"[145].

5- الولايات المتحدة الأمريكية: جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة في صحيفة الأهالي كدولة وسيطة بين أطراف الأزمة الثلاثة تُحاول الوصول إلى حل يحافظ على مصالح أطراف الأزمة ففي تقرير خبري بعنوان مجلس الأمن القومي الأمريكي يطالب إثيوبيا بحل توافقي مع مصر والسودان قبل بدء ملء سد النهضة الإثيوبي في المرحلتين الأولى والثانية. "حيث أشار د. عبد الفتاح مطاوع خبير المياه أن مصر لا تتمنى فشل مساعي ومجهودات الاتحاد الأفريقي، ووساطته في مفاوضات الجولة الأخيرة حول سد النهضة الإثيوبي، تلك التي تمت مع مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات التي فشلت جولاتها الأخيرة"[146].

البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج صحيفة الأهالي فيما يخص حضور البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة الأزمة أنها تضمنت الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات القديمة والحديثة؛ ثم تجارب بعض الدول، وأخيراً الاستشهاد بالوقائع التاريخية المرتبطة بدولتي المصب؛ وكما يلي:

1- الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات: جاء الاستشهاد بها في استخدام صحيفة الأهالي للأدلة والبراهين، حيث ظهر في معالجات الصحيفة اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان عام 2015 كأكثر الاتفاقيات حضوراً باعتباره يمثل إطاراً قانونياً لملء وتشغيل السد، فقد أبرمت الدول الثلاث في 23 مارس 2015 اتفاق إعلان المبادئ حول السد.

2- الاستشهاد بالإحصائيات والأرقام الموثقة: جاء الاستشهاد بها في سياق استخدام صحيفة الأهالي للأدلة والبراهين، حيث أبرزت الصحيفة هذه الإحصائيات بشكل عام لحصة مصر في مياه النيل مقارنة بحصة إثيوبيا منه، ونصيب الفرد في مصر من مياه النيل مقارنة بنصيب الفرد في إثيوبيا، وحجم الضرر الذي قد ينتج من سد النهضة بين دولتي المصب.

3- الاستشهاد بتجارب الدول: جاء الاستشهاد بها في سياق استخدام صحيفة الأهالي للأدلة والبراهين، حيث بلورت الصحيفة تجربة إثيوبيا في التعامل مع دول الجوار الإفريقية بالاعتداء على مياه الأنهار الدولية.

4- الاستشهاد بالوقائع التاريخية: جاء الاستشهاد بها في صحيفة الأهالي باستدعاء رصدي لوقائع تاريخية خاصة ببناء السد، وكيفية التخطيط له منذ عام 1964. واللافت- في هذا السياق – أن الباحث لم يرصد توثيقاً لمعالجة الأهالي لهذا البُعد تحديداً، كونها اهتمت بتلك المعالجة في العام 2021، ولكن خارج إطار الحد الزمني للدراسة؛ ومن ثَم تم ذكرها دون توثيقها لأن مثل هذا التوثيق سيفقد الدراسة الحدود الزمنية لها؛ كما أن إزاحتها من الدراسة سيربك متن الدراسة.

(ثالثاً): أطر معالجة صحيفة "المصري اليوم" لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

جدول (13)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الأطر الفرعية	صحيفة المصري اليوم	
		ك	(%)
1	إطار التعاون والتفاهم	36	%22.50
2	إطار التعنت والمماطلة	30	%18.75
3	إطار التفاوض	22	%13.75
4	إطار التحذير وإثارة المخاوف	16	%10.00
5	إطار فرض سياسة الأمر الواقع	13	%8.13
6	إطار الصراع والخلاف	12	%7.50
7	إطار النقد والهجوم	10	%6.25
8	إطار الحلول والمقترحات	9	%5.63
9	إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي	7	%4.38
10	إطار المخاطر الفنية للسد	5	%3.13
	(ن)	160	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية المصري اليوم للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من إطار في المادة الصحفية الواحدة لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

شكل (5)

الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة الإثيوبي

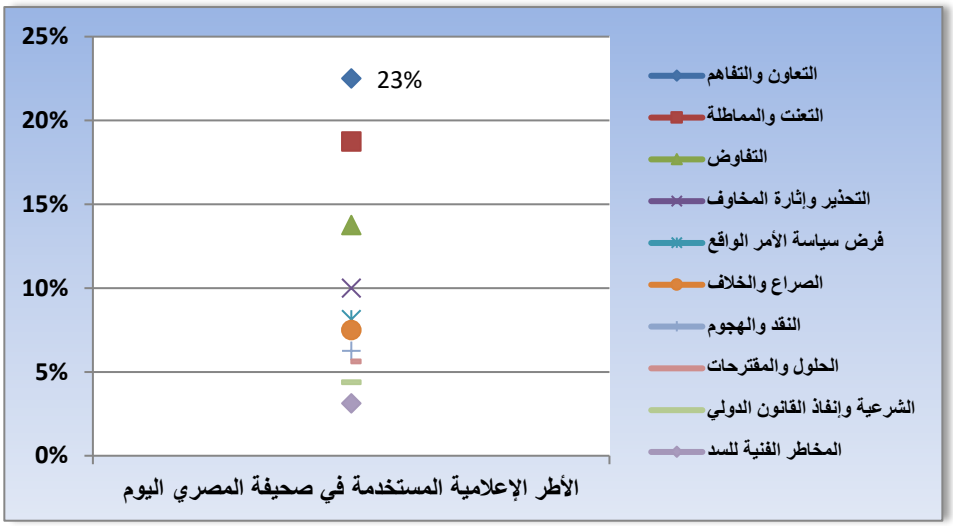

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (14).

ويتبين من الجدول (13)، والشكل (5)؛ أن إطار التعاون والتفاهم جاء كأكثر الأطر الإعلامية حضوراً في معالجة صحيفة "المصري اليوم" لأزمة سد النهضة بنسبة (22.5%)، تلاه إطار "التعنت والمماطلة" في المرتبة الثانية بنسبة (18.75%)، ثم في المرتبة الثالثة "إطار التفاوض" بنسبة (13.75%). ثم جاء إطاري "التحذير وإثارة المخاوف" في المرتبة الرابعة بنسبة (10%)؛ ثم "إطار فرض سياسة الأمر الواقع" ضمن المرتبة الخامسة بنسبة (8.13%)، ثم في المرتبة السادسة إطار "الصراع والخلاف" بنسبة (7.5%)، ثم في المرتبة السابعة إطار "النقد والهجوم" بنسبة (6.25%)، وجاء إطار "الحلول والمقترحات" في المرتبة الثامنة بنسبة (5.63%)، ثم في المرتبة التاسعة جاء "إطار الشرعية وإنفاذ القانون" بنسبة (4.38%)، ثم تلاها إطار "المخاطر الفنية للسد" في المرتبة العاشرة والأخيرة بنسبة (3.13%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحيفة الدراسة.

الأسلوب الكيفي لأطر المعالجة المستخدمة في صحيفة المصري اليوم:

1- إطار التعاون والتفاهم: أكدت صحيفة "المصري اليوم" ضمن الأسلوب الكيفي لإطار "التعاون والتفاهم" مع جميع الأطراف بشأن أزمة سد النهضة، وتفهمها لمواقف الدول الأخرى. "أكد د. محمد عبد العاطي، وزير الري المصري، أن التعاون يعد أهم ركائز استدامة مصادر المياه، وأن تعزيز التعاون المائي يعد إحدى أولويات الدولة المصرية في إدارة مواردها المائية من خلال التعاون الثنائي والإقليمي مع دول حوض نهر النيل والذي يحظى بأولوية متقدمة لدي القيادة السياسية"، "وأوضح وزير

الري" أنه على المستوى الثنائي تحرص مصر على توفير الدعم الفني لدول حوض النيل، من خلال تنفيذ مشروعات تنموية تعود بالنفع المباشر على مواطني دول الحوض، كحفر آبار المياه الجوفية، وإزالة الحشائش من المجاري المائية، وإعداد مراكز للتنبؤ بالأمطار، وتأهيل الموانئ النهرية، وإنشاء سدود حصاد مياه الأمطار، وتدريب الكوادر الفنية بهذه الدول"(147).

"وأشار د. محمد عبد العاطي: أن مشروعات التعاون الثنائي في مجال الموارد المائية بين مصر والدول الأفريقية تعتبر نموذجاً ناجحاً للتعاون بين مصر وأشقائها الأفارقة، موضحاً أن مصر كانت لا تزال حريصة على تقديم كافة أشكال الدعم لأشقائها الأفارقة، من خلال العديد من مشروعات التعاون الثنائي مع دول حوض النيل خلال السنوات الماضية"(148).

"كما أكد وزير الري: إن كل ما طالبت به مصر وسعت إليه هو اتفاق مُلزم يتضمن وسيلة للتأمين ضد الآثار الضارة لهذا السد الإثيوبي على أمن مصر المائي، وقد سعينا لتحقيق ذلك من خلال وضع آلية تستطيع الدول الثلاث بموجبها التعاون سوياً لتحمل مسئولية التبعات التي قد تسببها فترات الجفاف في المستقبل، وللأسف فلا تزال إثيوبيا مصممة على رفض أي اتفاق يمكن أن يوفر وسيلة مجدية لحماية مصالح دول المصب"(149).

"وأشاد وزير الري بأن مصر قامت بتمويل وبناء وإعداد دراسات فنية لإنشاء السدود، بما يلبى طموحات جميع الدول في التنمية؛ منها سدود (جبل الأولياء) في السودان وسد (أوين) في أوغندا وسد (روفينجى) في تنزانيا، ومشروع سد (واو) متعدد الأغراض في جنوب السودان، وتنفيذ دورات تدريبية للكوادر الفنية في الدول الإفريقية ودول حوض النيل في مجالات أنظمة الري الحديث وكفاية استخدام المياه، وإدارة المياه الجوفية، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية، وأمان السدود، وتقييم الآثار البيئية لمشروعات المياه، وهندسة هيدروليكا أحواض الأنهار، وإدارة أحواض المياه المشتركة"(150).

2- إطار التعنت والمماطلة: اعتبرت "صحيفة المصري اليوم" أن التعنت والمماطلة اللتين أظهرهما الجانب الإثيوبي بعد استمراره في التفاوض لفترة ممتدة أكدتا سوء نيته ومقاصده. "فقد أكد د. ضياء الدين القوصي مستشار وزير الري المصري السابق ورئيس قطاع التوسع الأفقي بوزارة الري الأسبق: إن إثيوبيا وصلت لمرحلة شديدة من التعنت والمماطلة في قضية سد النهضة وإنهم في مجلس الأمن اعتقدوا أنهم فازوا بهذه الجولة، وهم بذلك مخطئون لأن هذه الجولة لم يكن الهدف منها الحصول على قرار مجلس الأمن كما أتصور، ولكن الغرض هو تعريف العالم بما وصلت إليه المفاوضات، واتخاذ إثيوبيا قرار الملء الثاني لسد النهضة بشكل منفرد وعدم موافقتها على التوقيع على أي اتفاقية من أي نوع"(151).

3- إطار التفاوض: أظهرت صحيفة "المصري اليوم" إطار التفاوض عبر الإشارة إلى "دولتي المصب" التفاوض والحلول السلمية لحل الأزمة. "أكد د. محمد

عبد العاطي وزير الري أن مصر عرضت خلال المفاوضات العديد من سيناريوهات الملء والتشغيل، والتي تتعامل مع جميع الظروف الهيدرولوجية للنهر، بدءًا من تعيين استشاري دولي، ثم مسار واشنطن، وصولًا إلى مسار الاتحاد الإفريقي، وبما يضمن لإثيوبيا إنتاج ما يقرب من (85%) من الطاقة الكهربائية المطلوبة، وذلك خلال أقصى فترات الجفاف، متابعًا: «الوصول لاتفاق قانوني ملزم بشأن الملء والتشغيل يمكن أن يمهد الطريق للتكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة لكل الدول، وبما يحقق أهداف التنمية بمصر والسودان وإثيوبيا، وتحقيقًا لمبادئ المنفعة المشتركة، غير أن الإجراءات الأحادية والمعلومات الخاطئة من شأنها أن تزيد الوضع تعقيداً"[152].

"كما أكدت مصر انخراطها في جولات التفاوض حول سد النهضة بحسن نية، سعياً منها لاستكشاف السبل المتاحة للتوصل إلى اتفاق قانوني مُلزم، ينظم عملية ملء وتشغيل السد، وفي ذلك؛ أكد وزير الموارد المائية والري د. محمد عبد العاطي: أن مصر انخرطت في عملية التفاوض من منظور ساده التفاؤل والإيمان بقدرة أشقائنا الأفارقة على تسهيل التوصل لاتفاق حول السد. كما اجتهدنا من أجل تنفيذ المخرجات والتوجيهات الصادرة عن اجتماعات هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي عند مستوى القمة للتوصل لاتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل السد، ورحبنا بالانخراط البناء لشركائنا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في هذا المسار."[153].

"وأكد وزير الري: أنه بالرغم مما أبدته وتبديه إثيوبيا من سوء نية، وإصرارها على إتباع سياسات أحادية الجانب، فقد استمرت مصر في التفاوض استناداً لحسن النية، وتوافر إرادة سياسية جادة للتوصل إلى اتفاق عادل"[154]. "كما استعرض وزير الري، تطورات قضية مياه النيل، والموقف الراهن إزاء مفاوضات السد الإثيوبي على مدار عقد كامل من المفاوضات ذات الصلة بالسد الإثيوبي. ورغم شروع إثيوبيا بشكل منفرد، في بدء تشييد هذا السد بالمخالفة للالتزامات الدولية المفروضة عليها كدولة منبع يتعين عليها الإخطار المسبق والتشاور مع دولتي المصب، فقد سعت مصر إلى التوصل لاتفاق يضمن حقوق الأطراف ويعزز مصالحها"[155].

4- إطار التحذير وإثارة المخاوف: ارتكازاً على إطار التعنت والمماطلة اللتين أظهرتهما إثيوبيا خلال المفاوضات، فقد بدأت المخاوف تظهر في صحيفة "المصري اليوم" من أن تقوم إثيوبيا بملء السد للمرة الثانية بشكل أحادي، وأن تتعرض مصر والسودان لمخاطر وجودية في حالة انهيار السد، أو منع الماء عن دولتي المصب. "أكد وزير الري د. محمد عبد العاطي أن الدولة المصرية لن تسمح بحدوث أزمة مياه، ولن تسمح بتأثر أي مواطن مصري بأي أزمة تتعلق بالمياه، لذلك نحن بجميع تخصصاتنا مستعدون للتعامل مع كل السيناريوهات واردة الحدوث، وإن الدولة جاهزة للتعامل مع أي طارئ فيما يخص قطاع المياه، مشيرًا إلى أن وزارة الري تؤمِّن المياه للمواطنين وتقوم بإدارتها"[156].

"وشدد وزير الري أن مصر قادرة على حفظ حقوقها في مياه النيل وانتزاعها كاملة، وجميع السيناريوهات مطروحة لاستخدامها، إذا فشلت طرق التفاوض التي لا نزال نتمسك بها، "وأضاف أن من حق الشعب الإثيوبي أن يبنى مشروعات، ومن حق المصريين أن يحافظوا على حقهم في مصدر الحياة، مشددًا على ضرورة زيادة الوعي بأزمة سد النهضة"[157]. "كما أكد وزير الخارجية السودانية أن ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي يهدد حياة الملايين في السودان، وأننا نأمل من مجلس الأمن الاضطلاع بمسئولياته في حفظ الأمن الإقليمي، واستئناف التفاوض"[158].

"وأكد وزير الري أنه لا أساس لمظلومية إثيوبيا للتهرب من التوصل إلى اتفاق ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة، وعلى إثيوبيا احترام القانون الدولي والتوقف عن التعنت ولابد أن تكون أي جولة قادمة وفقا لإطار زمني محدد، مشيراً إلى أن استمرار ملء سد النهضة بشكل أحادي يجعل المفاوضات مع إثيوبيا بشأنه غير فعالة"، "وأن مصر حذرت من مغبة السعي لفرض السيطرة والاستحواذ على مياه النيل، مشيرًا إلى أن السلوك الفِج من الجانب الإثيوبي يجسد سوء النية من قبل إثيوبيا في تحدٍّ سافر للاتفاقات والمواثيق الدولية"[159].

5- إطار فرض سياسة الأمر الواقع: اعتبرت صحيفة المصري اليوم أن التعنت والمماطلة في الملء الثاني لسد النهضة هو بمثابة وضع دول المصب والدول الأخرى ضمن سياسة الأمر الواقع. "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ أن نهر النيل هو شريان الوجود الوحيد لمصر، وأن سياسة فرض الأمر الواقع باتت تنذر بتهديد واسع لأمن واستقرار مصر، والمنطقة العربية بأسرها"[160].

"كما أكد اللواء محمد عبد الواحد، خبير شؤون الأمن القومي: إن إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة تنذر بحرب مياه عالمية، مشيرًا إلى أن القانون الدولي يرفض كل أفعال إثيوبيا، وفرض الأمر الواقع والسيادة على نهر النيل"، "وأوضح أن إثيوبيا تقوض القانون الدولي بكافة أطيافه في عدم حسن الجوار وتقويض فكرة الانتفاع الآمن والعادل بين الدول، وتقويض الحيلولة دون إحداث أي ضرر على دولتي المصب مع فرض سياسة الأمر الواقع على النهر، وهذا يرفضه القانون الدولي"[161].

6- إطار الصراع والخلاف: جاء إطار "الصراع والخلاف" عقب التعنت الإثيوبي ضد مصر والسودان على التواصل لاتفاق عبر المفاوضات بين الطرفين على بعض النقاط الرئيسة والجوهرية، فيما يتعلق بالجوانب الفنية والقانونية مما ترتب عليه تعثر المفاوضات بين الأطراف الثلاثة المعنيين بالأزمة. "أكد العسومي رئيس البرلمان العربي أن قضية سد النهضة لا يجب أن تذهب في مسار منفرد أو قضية دولة أو دولتين عربيتين كبيرتين كمصر والسودان، بل قضية الأمة العربية أجمع، مشيرًا إلى أنها مرتبطة بشكل أساسي بالأمن القومي العربي" [162].

"كما أكد وزير الري أن سد النهضة الإثيوبي وتأثيره في مياه نهر النيل، يُعتبر أحد التحديات الكبرى التي تواجه مصر حاليًا، خاصة في ظل الإجراءات

الأحادية التي يقوم بها الجانب الإثيوبي، فيما يخص ملء وتشغيل سد النهضة، وما ينتج عن هذه الإجراءات الأحادية من تداعيات سلبية ضخمة"[163]. "وأضاف وزير الري: أن ثوابت مصر تتجه نحو حفظ حقوقها المائية، وتحقيق المنفعة للجميع في أي اتفاق حول سد النهضة، مشيراً إلى طلب مصر والسودان بمشاركة أطراف دولية تقودها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة لدعم منهجية التفاوض بين الدول الثلاث بشكل فاعل، لتعظيم فرص نجاحها، خاصة مع وصول المفاوضات إلى مرحلة من الجمود نتيجة للتعنت الإثيوبي وأن مصر والسودان لن تقبلا بالقرار الأحادي للملء"[164].

7- إطار النقد والهجوم: اعتبرت صحيفة "المصري اليوم" أن سياسة الأمر الواقع التي سبق وأن وضعت إثيوبيا دول المصب فيها، تتطلب أن يكون ثمة نقد وهجوم على الجانب الإثيوبي لطريقة تعاطيه مع بلد كبير مثل مصر وهي قلب الوطن العربي. "أكد رسلان، إن: هذا السلوك من جانب إثيوبيا هو سلوك عنصري تآمري ومغرض وخبيث، مشيراً إلى أن الحكومة الإثيوبية تسعى لاختلاق مشاهد غير موجودة لمحاولة الاستقواء بها، وأن دول حوض النيل الاستوائي من الناحية الفنية لا علاقة لها بدول حوض النيل الشرقي التي تضم مصر والسودان وإثيوبيا"[165].

"واتهم وزير الخارجية سامح شكري أديس أبابا باستخدام المفاوضات كباب خلفي لتكريس وضع سد النهضة وأكد "شكري" أن مصر تطالب مجلس الأمن بإصدار قرار سياسي بناء لإعادة المفاوضات بشأن سد النهضة، وأوضح أن إثيوبيا تتعمد إخراج الحوار الذي قاده الاتحاد الأفريقي عن مساره، مشددا على أن سد النهضة يشكل خطرا على مصالح مصر"[166]. كما اتهمت السودان إثيوبيا بأنها "لم تنقل بشكل أمين وشفاف الوضع الراهن لمفاوضات السد، لإنجاز اتفاقية ملزمة لقواعد ملء وتشغيل السد بصورة تحفظ مصالح الأطراف الثلاثة"[167].

"وأكد وزير الري د. محمد عبد العاطي أن مصر ليست ضد التنمية في إثيوبيا، أو دول حوض النيل، ولكن يجب أن يتم تنفيذ مشروعات التنمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، مع مراعاة شواغل دول المصب، وقد سبق لمصر بالفعل مساعدة دول منابع حوض النيل في بناء السدود في إطار تعاوني توافقي، وتسعى مصر لتحقيق التعاون مع إثيوبيا باتفاق قانوني عادل وملزم لملء وتشغيل السد الإثيوبي، بما يحقق المصلحة للجميع، مشيراً إلى أن مصر أبدت مرونة في التفاوض قوبلت بتعنت كبير من الجانب الإثيوبي، نظراً لأن إثيوبيا ليس لديها الإرادة السياسية للوصول لاتفاق، وإنها تسعى دائماً للتهرب من أي التزام عليها تجاه دول المصب"[168].

8- إطار الحلول والمقترحات: اهتمت صحيفة "المصري اليوم" بإطار الحلول والمقترحات بعد فشل المفاوضات؛ حيث أشارت إلى أنه يجب حل قضية سد النهضة من خلال الحوار والتوصل إلى اتفاق قانوني مُلزِم دون اللجوء إلى التصعيد.

إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة حتى يُمكن الخروج من الأزمة التي صنعتها إثيوبيا إزاء دولتي المصب مصر والسودان. "أكد الرئيس المصري، أن مصر وضعت خطة إستراتيجية متكاملة لإدارة وتنمية الموارد المائية حتى عام 2037 بتكلفة تقديرية مبدئية 50 مليار دولار، وذلك لمواجهة التحديات الجمة والمركبة في هذا المجال حيث إن مصر هي من أكثر الدول جفافاً في العالم، مما يؤدي للاعتماد على مياه نهر النيل"[169].

"وقد أشار د. محمد عبد العاطي وزير الري، إلى أن مصر تحاول تقليل الفجوة المتصاعدة بين الموارد والاحتياجات المائية من خلال تعظيم المنتج من كل قطرة مياه حيث بلغت الكفاءة الكلية لنظام الري في مصر أكثر من (88%) والتي تعد من أعلى المعدلات عند مستوى العالم، حيث يتم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي لأكثر من مرة وبكمية تقارب 21 مليار م3 في السنة، بخلاف استيراد محاصيل وسلع غذائية (مياه افتراضية) بقيمة تصل لـ 34 مليار م3 من المياه سنويًا، وذلك لسد باقي العجز"، "ولفت وزير الري إلى أن وزارة الموارد المائية والري، وضعت الخطة القومية للموارد المائية (2037/2017)، بهدف تطبيق مجموعة من الإجراءات بالتنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية بالدولة، في إطار تبنى مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مع تضمين الإجراءات الخاصة بكل وزارة بما يتماشى مع أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة للدولة 2030، باستثمارات ضخمة تصل إلى 50 مليار دولار، من خلال أربعة محاور تشمل تحسين نوعية المياه، وترشيد استخدامات المياه، وتنمية الموارد المائية، وتهيئة البيئة المناسبة"[170].

9- إطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي: اهتمت صحيفة "المصري اليوم" بإطار الشرعية وإنفاذ القانون الدولي بعد فشل المفاوضات. إذ طالبت بضرورة تطبيق القانون الدولي على أزمة سد النهضة حتى تستطيع أن تحد من نفوذ إثيوبيا على مجرى نهر النيل، وفي هذا السياق "أكد وزير الري والموارد المائية أن هذا النهج الإثيوبي وتصرفاتها الأحادية المستمرة تفضح تجاهلها لقواعد القانون الدولي، وتكشف أهدافها السياسية الحقيقية، والتي ترمي إلى أسر نهر النيل والتحكم فيه وتحويله من نهر عابر للحدود جالب للحياة، إلى أداة سياسية لممارسة النفوذ السياسي وبسط السيطرة، وهو ما يهدد بتقويض السلم والأمن في المنطقة"[171].

"وأشار اللواء محمد عبد الواحد، خبير شؤون الأمن القومي، إلى إن إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة تنذر بحرب مياه عالمية، مؤكداً أن القانون الدولي يرفض كل أفعال إثيوبيا، وفرض الأمر الواقع والسيادة على نهر النيل"، "وأشار عبد الواحد إلى "أن ما تقوم به إثيوبيا يمثل خطورة كبيرة على السلم والأمن الإقليمي والدولي، موضحًا أن هذا يأتي في ظل عدم التوافق بين الأطراف الثلاثة خاصة دولتي المصب مصر والسودان"، "وأوضح أن إثيوبيا تقوض القانون الدولي بكافة أطيافه في عدم حسن الجوار وتقويض فكرة الانتفاع الآمن والعادل بين الدول،

وتقويض الحيلولة دون إحداث أي ضرر على دولتي المصب مع فرض سياسة الأمر الواقع"[172]. "وقد جاءت مصر إلى مجلس الأمن من منطلق إيماننا الراسخ بقيمة القانون الدولي، واقتناعنا المتأصل بأهمية وفاعلية العمل متعدد الأطراف، كأداة لتعزيز السلام ومنع الصراعات والنزاعات. ويقودنا في ذلك التزامنا الراسخ بالمبادئ التي أسسها وقام عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإيماننا وثقتنا الدائمة في قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسئوليته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجة أزمة هذا السد الإثيوبي"[173].

10- إطار المخاطر الفنية للسد: أبرزت صحيفة "المصري اليوم" إطار المخاطر الفنية لسد النهضة الإثيوبي نتيجة جملة من الإخفاقات، بعد قيام إثيوبيا بالملء الأول لسد النهضة؛ وتعثر المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان وعدم توصلها إلى نتيجة ملموسة لحل أزمة سد النهضة. "أكد وزير الري المصري بأن دولتي المصب باتا أكثر عرضة الآن لمخاطر هذا السد، حيث إنه لا يوجد لدينا أية ضمانات مؤكدة بشأن أمان هذا السد وسلامته الإنشائية، وهو ما يعد وضعاً فرضته علينا إثيوبيا بأن يعيش أكثر من 150 مليون من دولتي المصب تحت التهديد، نتيجة لهذا السد الضخم وبحيرته العملاقة التي ستخزن 74 مليار متر مكعب من المياه دون وجود ما يطمئننا بسلامة السد وأمانه"[174].

"ونشرت صحيفة "المصري اليوم" صورًا جديدة متداولة في إثيوبيا، قالت إنها من أمام سد النهضة الإثيوبي، تكشف ارتفاع منسوب المياه بشكل كبير في بحيرة سد النهضة، وعلقت الصفحات الإثيوبية التي أشارت إليها "المصري اليوم"، قائلة: «بدء العد التنازلي لإتمام عملية الملء الثاني بنجاح"، "وقال ياسر عباس وزير الري والموارد المائية السوداني، "إن القرار الإثيوبي بالبدء في ملء سد النهضة، للعام الثاني على التوالي يشكل تهديداً للسودان"[175]. "ففي غياب اتفاق ينظم قواعد ملء وتشغيل السد، فإن هذا المشروع قد يؤدي إلى عجز متراكم للمياه بمصر يبلغ نحو 120 مليار متر مكعب، مما سيساهم بدوره في تقليل سبل الحصول على مياه الشرب النظيفة، ويدمر آلاف الأفدنة من الأراضي، ويساهم في زيادة ظاهرة التصحر، وتدهور النظم البيئية في دول المصب"[176].

ومما سبق يتضح أن صحيفة المصري اليوم اهتمت بإطار التعاون والتفاهم وظهوره في المرتبة الأولى، وبالنسبة لظهور إطار التعنت والمماطلة في المرتبة الثانية؛ فيرجع ذلك لتوقف المفاوضات واتسام السلوك الأثيوبي بالمراوغة لتجنب كافة الحلول المقدمة إليها من الجانبين المصري والسوداني، وذلك لكسب الوقت في ملء السد ضمن المرحلة الثانية وهذا ما اتبعته إثيوبيا في ملء السد في المرحلة الأولى.

وبالنسبة لظهور إطار التفاوض في المرتبة الثالثة، فقد جاء في ضوء المحاولات لإحياء مفاوضات مع الجانب الإثيوبي بعد ملء السد في مرحلتيه الأولى، والثانية، بعدها وقف الجانب المصري والسوداني في محاولة لإحياء تلك المفاوضات مرة أخرى في شهر يوليو 2021 بين أطراف الأزمة الثلاثة إثيوبيا ومصر والسودان،

لبحث سُبل تقريب وجهات النظر فيما بينهم، وبحث طرق التعاون والتفاهم لحل تلك الأزمة، يليه إطار التحذير وإثارة المخاوف في المرتبة الرابعة. إذ تخوف الجانبان المصري والسوداني من الموقف الإثيوبي، نظراً لما ظهر بعد ملء السد في المرحلة الثانية، من أخطار فنية بالسد توقع ضرراً على دولتي المصب. وبالنسبة لتفسير ظهور إطار فرض سياسة الأمر الواقع في المرتبة السادسة فقد بدا منطقياً وخاصة بعد الانتهاء من ملء السد في مرحلته الثانية، وفي هذا السياق انتقلت مصر والسودان إلى التفكير في حلول أخرى تخص الشأن الداخلي وحمايته من الفقر المائي أو حصول الجفاف؛ حيث صنف مصر في المراتب الأولى من دول الجفاف لاعتمادها الكلي على نهر النيل.

وقد أعقب إطار فرض سياسة الأمر الواقع، إطار الصراع والخلاف وفي ذلك أظهرت الصحيفة الخلاف بين الطرفين المصري والسوداني ضد الطرف الإثيوبي والذي احتل المرتبة السادسة، ثم إطار النقد في المرتبة السابعة؛ والذي ظهر بعد توقف المفاوضات نهائياً بين أطراف الأزمة، وعدم قبول الجانب الإثيوبي بأية حلول مقدمة من قوى دولية أخرى مثل أمريكا ومجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، مما جعل المهتمين بالقضية يهاجمون الطرف الإثيوبي، وينتقدون موقفه الذي سعى إلى كسب الوقت من خلال التفاوض من أجل ملء السد في مرحلته الثانية بشكل أحادي. وظهر إطار الحلول والمقترحات في المرتبة الثامنة، والتي أظهرتها الصحف في ضوء البحث عن حلول ترضي كافة الأطراف في تلك الأزمة، يليها المطالبة بالشرعية في إنفاذ القانون الدولي في المرتبة التاسعة، حيث ظهر في معالجة صحيفة المصري اليوم للأزمة مطالبة مصر بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنهار والتي أقرتها الأمم المتحدة، واتفاق المبادئ الموقع بين الأطراف الثلاثة في 2015، وفي المرتبة الأخيرة يأتي إطار المخاطر الفنية للسد في المرتبة العاشرة.

الركائز الأساسية لأسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة المصري اليوم:

جدول (14)

الركائز الأساسية التي اعتمدت صحيفة المصري اليوم في أسباب أزمة سد النهضة الإثيوبي

م	الركائز الأساسية لأسباب الأزمة	صحيفة المصري اليوم	
		ك	(%)
1	إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة في المفاوضات	32	%20.00
2	فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب	12	%7.50
3	عدم التوصل لحلول ومقترحات تفيد أطراف الأزمة	9	%6.62
4	استخدام إثيوبيا للقنوات غير الشرعية وعدم إنفاذ القانون الدولي	7	%4.37
5	المخاطر الفنية للسد عقب الانتهاء من الملء الثاني	5	%3.12
	(ن)	160	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية المصري اليوم للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من سبب لأزمة سد النهضة الإثيوبي في المادة الصحفية الواحدة.

ويتبين من الجدول (14) أن من أهم الركائز الأساسية لأسباب الأزمة والتي اتخذت المرتبة الأولى، والتي وردت بصحيفة المصري اليوم هي إصرار إثيوبيا على "التعنت والمماطلة"؛ والتي بدورها أدت إلى خلق أزمة بينها وبين دولتي المصب مصر والسودان؛ إذ دأبت إثيوبيا على إبداء تعنت واضح في التفاوض، وكان الطرف الإثيوبي في كل اجتماع يُراجع ماجرى الاتفاق بشأنه في جولات تفاوض سابقة ويتراجع عن معظم ما تم الاتفاق عليه، وفي هذا "أوضح وزير الخارجية سامح شكري في كلمته خلال جلسة مجلس الأمن أن التعنت الإثيوبي أحبط كل الجهود المبذولة لتسوية أزمة سد النهضة لافتًا إلى أن إثيوبيا تتوهم إمكانية هيمنتها على نهر النيل"[177]، "كما أكد وزير الخارجية سامح شكري أن التعنت الإثيوبي أحبط كل الجهود المبذولة لتسوية أزمة سد النهضة"[178].

وجاء في المرتبة الثانية لأسباب الأزمة في صحيفة المصري اليوم؛ فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب، فقد "أشار عبد الواحد إلى أن ما تقوم به إثيوبيا يمثل خطورة كبيرة على السِلم والأمن الإقليمي والدَولي، موضحًا أن هذا يأتي في ظل عدم التوافق بين الأطراف الثلاثة خاصة ما يرتبط بموقفي دولتي المصب مصر والسودان"[179].

وتأتي المرتبة الثالثة لأسباب أزمة سد النهضة والتي ارتكزت عليها صحيفة المصري اليوم في عدم الوصول إلى الحلول والمقترحات الداعمة لدولتي المصب، "فقد لفت وزير الري إلى أن وزارة الموارد المائية والري وضعت الخطة القومية للموارد المائية (2037/2017)، بهدف تطبيق مجموعة من الإجراءات بالتنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية بالدولة، في إطار تبنى مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مع تضمين الإجراءات الخاصة بكل وزارة بما يتماشى مع أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة للدولة 2030، باستثمارات ضخمة تصل إلى 50 مليار دولار، من خلال أربعة محاور: تحسين وترشيد استخدامات المياه، وتنمية الموارد المائية، وتهيئة البيئة المناسبة"[180].

كما جاء في المرتبة الرابعة "عدم إتباع إثيوبيا للقنوات الشرعية لإنفاذ القانون الدولي"؛ وفي سياق ذلك "فقد أشار وزير الري السوداني، في خطاب لنظيره الإثيوبي، إن تزويد السودان بمعلومات غير دقيقة وغير مكتملة يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي"، "وسرد عباس، في الخطاب الذي بعث بنسختين منه إلى رئيسي الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، الأضرار التي لحقت بالسودان جراء المعلومات الخاطئة وعدم التنسيق في الملء"، "وحث الوزير السوداني نظيره

الإثيوبي على قبول عملية الوساطة المعزّزة بقيادة الاتحاد الأفريقي لمساعدة الأطراف الثلاثة (السودان، إثيوبيا، مصر) في الوصول لاتفاق مُرضٍ حول "سد النهضة"[181]. "وأكد د. محمد شوقي، أستاذ القانون الدولي وعضو مجلس الشيوخ، إن مصر لم تترك سبيلاً في القانون الدولي إلا وطرقته لحل أزمة سد النهضة"[182].

وفي المرتبة الخامسة جاءت أزمة "المخاطر الفنية للسد" وذلك عقب الانتهاء من الملء الثاني للسد والذي أظهر عدم كفاية إجراءات الملء لإنتاج الكهرباء بالمستويات المستهدفة؛ وفي هذا الإطار "أكد وزير الخارجية أن مصر تواجه تهديداً وجودياً، واتهم وزير الخارجية سامح شكري أديس أبابا باستخدام المفاوضات كباب خلفي لتكريس وضع سد النهضة. وأشار سامح شكري أن مصر تطالب مجلس الأمن بإصدار قرار سياسي بناء لإعادة المفاوضات بشأن سد النهضة"، "ولفت شكري إلى أن إثيوبيا تعمد إخراج الحوار الذي قاده الاتحاد الأفريقي عن مساره، مشدداً على أن سد النهضة يشكل خطرا على مصالح مصر"، "وأكد شكري أن إثيوبيا تريد تسييس مياه النيل، مشيرًا إلى أن التعنت الإثيوبي أحبط كل الجهود المبذولة لتسوية أزمة سد النهضة"[183].

"وأكد وزير الري أن سد إثيوبيا مليء بالمشاكل الفنية الخطيرة، وشدد على أن الملء الثاني للسد الإثيوبي كان محتشداً بالبيانات الخاطئة، ولم تستطع إثيوبيا ملء السد بـ 13 ونصف مليار وخزنت 3 ونصف مليار فقط في الملء الثاني"[184].

وظائف أطر المعالجة الإعلامية لأزمة سد النهضة الإثيوبي في صحيفة المصري اليوم:

جدول (15)

وظائف الأطر الإعلامية في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة

م	وظائف أطر المعالجة الإعلامية	صحيفة المصري اليوم	
		ك	(%)
1	إطار تعريفي	65	%40.62
2	إطار تقييمي	60	%37.50
3	إطار تشخيصي	35	%21.87
	(ن)	160	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية المصري اليوم للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من وظيفة من وظائف الأطر الإعلامية لمعالجة الأزمة بصحيفة المصري اليوم في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (15) بأن الوظائف التعريفية في تحليل الأطر احتلت المرتبة الأولى في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة إذ جاءت بنسبة (40.62%)

ويمكن تفسير هذا في ضوء اهتمام الصحيفة بتعريف الأزمة للقراء من أجل استعراض جوانبها وتفاصيلها المتعددة، ثم جاءت في المرتبة الثانية الوظائف التقييمية بنسبة (37.5%) وظهرت هذه الوظائف أثناء جولات المفاوضات التي كانت تتم بين أطراف الأزمة الثلاثة. إذ كانت الوظائف التقييمية السلبية أكبر بكثير من الوظائف التقييمية الإيجابية، وأخيراً الوظائف التشخيصية وجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (21.87%).

القوى الفاعلة ضمن مقاربة "صحيفة المصري اليوم" لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج صحيفة المصري اليوم فيما يخص حضور القوى الفاعلة، وبما يرتبط بأهمية لدول الدراسة (مصر، إثيوبيا، السودان)، ومن ثم الاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية لما يخص قراراتها في مجلس الأمن؛ وهذا ما سوف يوضحه الجدول التالي.

جدول (16)

القوى الفاعلة في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة

م	القوى الفاعلة	صحيفة المصري اليوم	
		ك	(%)
1	مصر	55	%34.37
2	إثيوبيا	45	%28.21
3	السودان	25	%15.62
4	الاتحاد الإفريقي	20	%12.50
5	الولايات المتحدة الأمريكية	15	%9.37
	(ن)	160	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية المصري اليوم للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من دولة (قوى فاعلة) لمعالجة الأزمة بصحيفة المصري اليوم في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (16) أن مصر جاءت في المرتبة الأولى كأكثر القوى الفعالة ظهوراً في صحيفة المصري اليوم بنسبة (34.37%)، تليها في المرتبة الثانية إثيوبيا بنسبة (28.21%)، ثم السودان في المرتبة الثالثة بنسبة (15.62%)، يليها الاتحاد الإفريقي في المرتبة الرابعة بنسبة (12.5%)، ثم ظهرت الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (9.37%)؛ وذلك على النحو التالي:

1- مصر: جاء موقف مصر كقوة فاعلة في صحيفة "المصري اليوم" متوازن وموضوعي كونها استمرت في لم تيأس من المفاوضات مع دولة مثل إثيوبيا اتخذت المراوغة والتعنت سبيلاً لها لفرض سياسة الأمر الواقع على دول المصب وبعض الدول الأخرى. "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه بالرغم مما أبدته وتبديه

إثيوبيا من سوء نية وإصرارها على إتباع سياسات أحادية الجانب، فقد استمرت مصر في التفاوض استناداً لحسن النية وتوافر إرادة سياسية جادة للتوصل إلى اتفاق عادل"، "ولم تألُ مصر جهداً على مدار عقد كامل في استشراف كل السبل نحو التوصل إلى اتفاق يمكن إثيوبيا من ملء وتشغيل السد بالتوازي مع الحد من الآثار والتداعيات السلبية على دولتي المصب، وهو الاتفاق الذي من شأنه أن يكون أداة للتعاون الإقليمي والتكامل ويدشن عهداً جديداً من التآخي بين الدول الثلاث"، "ولقد سعينا للتوصل لهذا الاتفاق على مدار سنوات من المفاوضات الثلاثية غير المجدية والتي نجحت إثيوبيا خلالها في نسف كل جهودنا الرامية لإجراء دراسات مشتركة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسد وتقييم مضاره البيئية، إلا أنه ونتيجة لعرقلة إثيوبيا لكافة تلك المساعي فلم يعد لدينا دراسة علمية محايدة ومشتركة حول الآثار السلبية لهذا السد الضخم"(185).

2- إثيوبيا: جاء موقف إثيوبيا كقوة فاعلة في صحيفة المصري اليوم غير موضوعي، وغير منضبط قانونياً كونها اتخذت منهج التعنت في التفاوض والمماطلة، وخارجة عن القانون الدولي، فإثيوبيا ترى نفسها المالك الوحيد للمياه، وترفض أن تشارك مياه النيل مع أي من دول المصب، حيث "شرعت إثيوبيا دون مراعاة للقوانين والأعراف في الملء المنفرد لسد النهضة، وأعلن وزير خارجيتها بعجرفة وصلف "أن النهر تحول إلى بحيرة. وأن النيل ملكاً لنا"، مع ذلك، فإن رد فعل مصر إزاء هذا الاعتداء على النيل اتسم بضبط النفس، وإتباع درب السلم والسعي للتوصل لتسوية لهذه الأزمة من خلال اتفاق مُنصف يحفظ مصالح الأطراف الثلاثة، كما تبنينا بصدق مبادرة رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك فخامة الرئيس/سيريل رامافوزا رئيس جنوب أفريقيا، لإطلاق مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وانخرطنا على مدار عام كامل في المفاوضات التي عقدها وأدارها أشقاؤنا الأفارقة من أجل صياغة حل أفريقي لهذه الأزمة الكؤود...ورغم ذلك، فقد باءت كل تلك الجهود بالفشل"(186).

3- السودان: جاء موقف السودان كقوة فاعلة في صحيفة "المصري اليوم" داعمة للجانب المصري في جولات التفاوض، وضد الموقف الإثيوبي في التعنت والمماطلة. "وقد أكد وزير الري السوداني، في خطاب لنظيره الإثيوبي، إن تزويد السودان بمعلومات غير دقيقة وغير مكتملة يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي"، مشيراً إلى إرسال محتوى الخطاب إلى رئيسي الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، شارحاً الأضرار التي لحقت بالسودان جراء المعلومات الخاطئة وعدم التنسيق في الملء"، "وحث الوزير السوداني نظيره الإثيوبي على قبول عملية الوساطة المعزّزة بقيادة الاتحاد الأفريقي لمساعدة الأطراف الثلاثة في الوصول لاتفاق مُرضٍ حول السد"(187).

4- الاتحاد الإفريقي: جاء موقف الاتحاد الأفريقي كقوة فاعلة في صحيفة "المصري اليوم" داعماً لدول المصب "مصر والسودان"، وجاء دور الاتحاد

الإفريقي متضمناً الوساطة بين الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا، حيث قام الاتحاد بتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث، ومحاولة الوصول إلى حلول ترضي وتحافظ على مصالح أطراف الأزمة، حيث "أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية دور الاتحاد الإفريقي، "فقد شاركت مصر بفاعليه على مدار عام كامل منذ انعقاد جلسة مجلس الأمن حول قضية المفاوضات التي عقدت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، كما اجتهدنا من أجل تنفيذ المخرجات والتوجيهات الصادرة عن اجتماعات هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة للتوصل لاتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل السد"(188).

5- الولايات المتحدة الأمريكية: جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة في صحيفة "المصري اليوم" كطرف وسيط بين دول الأزمة الثلاث، ومحاولة الوصول إلى حل يحافظ على مصالح أطراف الأزمة، ففي تقرير خبري بعنوان مجلس الأمن القومي الأمريكي يطالب إثيوبيا بحل توافقي مع مصر والسودان قبل بدء ملء سد النهضة الإثيوبي في المرحلتين الأولى والثانية. "فقد أكد وزير الري د. محمد عبد العاطي؛ أن ثوابت مصر تتجه نحو حفظ حقوقها المائية، وتحقيق المنفعة للجميع في أي اتفاق حول سد النهضة، مشيراً إلى طلب مصر والسودان بمشاركة أطراف دولية تقودها جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لدعم منهجية التفاوض بين الدول الثلاث بشكل فاعل، لتعظيم فرص نجاحها، خاصة مع وصول المفاوضات إلى مرحلة من الجمود نتيجة للتعنت الإثيوبي وأن مصر والسودان لن تقبلا بالقرار الأحادي لملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي"(189).

"كما وقد قبلت مصر الدعوة للمشاركة في مفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، والتي انخرطت فيها إثيوبيا، بشكل كامل وبحرية مطلقة، والتي تم خلالها وبعد اثنتي عشرة جولة من المفاوضات المضنية بلورة اتفاق شامل حول ملء وتشغيل السد، وهو الاتفاق الذي وقعته مصر ورفضته إثيوبيا"(190).

البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة صحيفة "المصري اليوم" لأزمة سد النهضة الإثيوبي:

أبرزت نتائج تحليل صحيفة "المصري اليوم" فيما يتعلق بحضور البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة الأزمة أنها تضمنت الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات القديمة والحديثة؛ فضلاً عن استدعاء تجارب بعض الدول، وأخيراً الاستشهاد بالوقائع التاريخية لدول المصب؛ وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (17)

البراهين والأدلة المستخدمة في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة

م	البراهين والأدلة	صحيفة المصري اليوم	
		ك	(%)
1	الاستشهاد بالوقائع التاريخية	60	%37.50
2	الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة	45	%28.12
3	الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات	35	%21.87
4	الاستشهاد بتجارب الدول	20	%12.50
	(ن)	160	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محتويات صحفية المصري اليوم للفترة من 2021/7/1 وحتى 2021/10/31، وتشير (ن) في الجدول إلى وجود أكثر من دليل وبرهان لمعالجة الأزمة بصحيفة المصري اليوم في المادة الصحفية الواحدة.

يتبين من الجدول (17) أن الاستشهاد بالوقائع التاريخية جاء في المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، يليه الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة في المرتبة الثانية بنسبة (28.12%)، ومن ثم الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات في المرتبة الثالثة بنسبة (21.87%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة يأتي الاستشهاد بتجارب بعض الدول والشعوب بنسبة (12.5%)؛ ويمكن تفصيل تلك المؤشرات على النحو التالي:

1- الاستشهاد بالوقائع التاريخية: حيث استدعت الصحيفة وقائع تاريخية خاصة ببناء السد وكيف كان التخطيط له منذ عام 1964، "أكد محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق، أن قضية سد النهضة سياسية قديمة، وليست لتوليد الكهرباء، لأن إثيوبيا كان لديها مخطط في 1964 كي تحجب المياه عن مصر بسد من تخطيط أمريكا، لكن أديس أبابا فشلت في تنفيذه، وتابع "أنّ الهدف الرئيس من سد النهضة الإثيوبي هو تهديد مصر والتحكم في السودان، لذا يبحث البَلدانَ عن اتفاقية عادلة حول ضمانات سلامة السد وعدم إلحاق ضرر بدول المصب"، "وأردف أن مصر لم تضر أحداً ببناء السد العالي لأنه يصب في البحر المتوسط، أمّا إثيوبيا فبوجد بعدها دول مصب تعيش على المياه، مضيفًا أن مصر تشرب نفس نسبة المياه من أيام الفراعنة، وأضاف أن الإثيوبيين يعتبرون أن مياه النهر ملكًا لهم وحدهم مثلها مثل البترول والغاز والثروات الطبيعية، وتتجاهل حقوق الشعوب الأخرى في الحياة"[191].

2- الاستشهاد بالإحصائيات والأرقام الموثقة: حيث عرضت الصحيفة هذه الإحصائيات الراصدة لحصة مصر في مياه النيل مقارنة بحصة إثيوبيا منه، ونصيب الفرد في مصر من مياه النيل مقارنة بنصيب الفرد في إثيوبيا، ومعدل إنتاج الكهرباء من السد العالي في مصر، ومعدل إنتاج إثيوبيا المتوقع من سد النهضة، وحجم الضرر الذي قد ينتج من سد النهضة على الشعبين المصري والسوداني. "أكد د.

محمد عبد العاطي، وزير الموارد المائية والري، أن حجم المياه الخضراء (مياه الأمطار) في إثيوبيا يصل إلى أكثر من 950 مليار متر مكعب سنوياً من المياه، وفي مصر مليار يعنى 1 إلى 900، وأن (94%) من أراضي إثيوبيا خضراء، في حين تصل نسبة الأراضي الخضراء في مصر إلى (6%) فقط، وحصة إثيوبيا من المياه الزرقاء (المياه الجارية بالنهر) تصل لحوالي 150 مليار متر مكعب سنوياً منها: "55 مليار في بحيرة تانا، و10 مليار في سد تكيزى، و3 مليارات في سد تانا بالس، و5 مليار في سدود فنشا وشارشارا، ومجموعة من السدود الصغيرة، بخلاف 74 ملياراً في سد النهضة"، بالإضافة لإمكانيات المياه الجوفية في إثيوبيا بإجمالي 40 مليار متر مكعب سنوياً، وتقع على أعماق من (5-6) متر فقط من سطح الأرض، وهي عبارة عن مياه متجددة، في حين تعتبر المياه الجوفية في صحارى مصر مياهاً غير متجددة، وتقع على أعماق كبيرة تصل لمئات الأمتار، ولدينا الكثافة السكانية في مصر متركزة في الوادي والدلتا حول المياه، لكن لديهم موزعة بين مساحات أرضية، وبالتالي لا يوجد زحام وتكدس سكاني نتيجة نقص المياه"[192].

3- الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات: جاء الاستشهاد بها ضمن استخدام صحيفة "المصري اليوم" للأدلة والبراهين، حيث أشارت الصحيفة إلى اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان عام 2015 كأكثر الاتفاقيات حضوراً باعتباره يمثل إطاراً قانونياً لملء وتشغيل السد فقد أبرمت الدول الثلاث في 23 مارس 2015 اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة الإثيوبي، وهو "اتفاق دولي وضع التزامات واضحة لا غموض أو لبس في مضمونها أهمها إعادة تأكيده التزام إثيوبيا القانوني بإجراء دراسات فنية تفصيلية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العابرة للحدود، وعلى التزام إثيوبيا السياسي والقانوني بالتوصل إلى اتفاق حول القواعد الحاكمة لعمليتي ملء وتشغيل سد النهضة بين الدول الثلاث، والالتزام بعدم المضي في ملء السد إلا بعد الاتفاق"[193].

4- الاستشهاد بتجارب الدول: جاء الاستشهاد بها في خطاب صحيفة المصري اليوم طرحاً للأدلة والبراهين، حيث رصدت الصحيفة هذه تجربة إثيوبيا في التعامل مع دول الجوار الإفريقية في التعدي على مياه الأنهار الدولية التي بينهم "وقد عبرت إثيوبيا عن هذا التوجه عنه بشكل لا لبس فيه في خطاب لوزير المياه الإثيوبي مؤرخ في 8 يناير 2021 ذكر فيه أنه: "لا يوجد أي إلزام على إثيوبيا سواء بموجب القانون أو الممارسة للتوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب لتشييد سد النهضة أو أي مشروعات مائية مستقبلية"، "كما وضعت إثيوبيا هذه السياسة موضع التنفيذ حينما أعلن رئيس وزراءها يوم 30 مايو 2021 أن بلاده تخطط لتشييد ما يزيد عن مائة سد خلال العام المالي القادم، حيث تم الإعلان عن هذا الأمر دونما أي إشارة ولو عابرة لحقوق ومصالح الدول المشاطئة للأنهار الدولية النابعة من إثيوبيا، وكأنها تمتلك حقوق ملكية حصرية لنهر النيل

والأنهار الأخرى التي تتشارك فيها مع جيرانها، وهو الأمر الذي كان جلياً في الضرر الذي ألحقته إثيوبيا ببحيرة توركانا في كينيا"[194].

ـ المؤشرات العامة لنتائج التحليل لمقاربات صُحف الدراسة إزاء إشكالية:

سعت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الأطر الإعلامية التي استخدمتها صحف الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة مع دراسة أسباب الأزمة، والطروح التي قدمتها الصحف لها، وكذلك وظائف الأطر والقوى الفعالة، والأدلة والبراهين التي استشهدت بها، واختار الباحث صحفاً ثلاثة، بعد إجراء دراسة استطلاعية بين الصحف المصرية، وهي متباينة المرجعيات وهي، (الملكية – المقاربة – الأيديولوجية – السياسة التحريرية) صحيفة الأهرام "القومية"، وصحيفة الأهالي "الحزبية"، وصحيفة المصري اليوم "الخاصة"، وانتهت الدراسة إلى حُزمة من النتائج:

- جاء "إطار التفاوض" كأكثر الأطر الإعلامية ظهوراً في معالجة صحيفة الأهرام لأزمة سد النهضة بنسبة (22%)، تلاه إطار التعاون والتفاهم بنسبة (18.5%)، ثم تلاه إطار التعنت والمماطلة بنسبة (18.0%)، ثم إطار التحذير وإثارة المخاوف بنسبة (8.5%)، ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع بنسبة (7%)، ثم إطار النقد والهجوم بنسبة (6.5%)، ويليه إطار الصراع والخلاف بنسبة (6%)، وجاء إطار الشرعية وإنفاذ القانون بنسبة (5.5%)، ثم إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (4.5%)، ثم تلاها إطار الحلول والمقترحات بنسبة (3.5%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحيفة الدراسة، في حين جاء إطار التعنت والمماطلة كأكثر الأطر الإعلامية حضوراً ضمن معالجة صحيفة الأهالي لأزمة سد النهضة بنسبة (22.22%)، تلاه إطار التفاوض بنسبة (17.77%)، ثم إطار التعاون والتفاهم بنسبة (14.44%). ثم إطار التحذير وإثارة المخاوف بنسبة (12.22%)، ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع بنسبة (10%)، ثم إطار النقد والهجوم بنسبة (7.77%)، ويليه إطار الشرعية وإنفاذ القانون بنسبة (6.66%)، ثم إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (5.55%)، ثم تلاها إطار الحلول والمقترحات بنسبة (3.33%) من إجمالي الأطر الموظفة ضمن صحيفة الدراسة، كما جاء إطار التعاون والتفاهم كأكثر الأطر الإعلامية ظهوراً في معالجة صحيفة المصري اليوم لأزمة سد النهضة بنسبة (22.5%)، تلاه إطار التعنت والمماطلة بنسبة (18.75%)، ثم إطار التفاوض بنسبة (13.75%). ثم إطار التحذير وإثارة المخاوف بنسبة (10%)؛ ثم إطار فرض سياسة الأمر الواقع بنسبة (8.13%)، ثم إطار الصراع والخلاف بنسبة (7.5%)، ثم إطار النقد والهجوم بنسبة (6.25%)، ويليه إطار الحلول والمقترحات بنسبة (5.63%)، ثم جاء إطار الشرعية وإنفاذ القانون بنسبة (4.38%)، ثم تلاها إطار المخاطر الفنية للسد بنسبة (3.13%) من إجمالي الأطر المستخدمة في صحيفة الدراسة، ومن ثَمَ فقد اهتمت صحف الدراسة بنسب متفاوتة بالدفاع عن الدولة المصرية التي رأت أن التفاوض الدبلوماسي والتعاون والتفاهم بين الدول الثلاث هو أكثر الحلول المقبولة والمتوازنة للأزمة، وإن

كانت الصحف جميعها قد قصدت إلى بلورة مماطلة إثيوبيا وتعنتها ومراوغتها، ولم تُخف مخاوف الدولة المصرية من أمان السد وفرضية انهياره على لسان وزير الري والموارد المائية د. محمد عبد العاطي، ووزير الخارجية سامح شكري في العديد من المحافل الإعلامية والمنصات والذي أكد عليها مراراً خوفاً من حدوثها.

- اتفقت صحف الدراسة على الركائز الجوهرية لأسباب أزمة سد النهضة فيما يتعلق بإصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة في المفاوضات، وفرض أديس أبابا سياسة الأمر الواقع على دولتي المصب ولكن بنسب مختلفة، ففي صحيفة الأهرام جاءت ركيزة إصرار إثيوبيا على التعنت والمماطلة في المفاوضات بنسبة (18%)، في حين جاءت في صحيفة الأهالي بنسبة (28.88%)، وبنسبة (20%) في صحيفة المصري اليوم، وكان لتناول الصحف في اتجاه رصد السياسات الأثيوبية التي أدت إلى خلق أزمة بينها ودولتي المصب مصر والسودان؛ إذ دأبت إثيوبيا على إبداء تعنت واضح في التفاوض وكان الطرف الإثيوبي في كل اجتماع يطروح نقاطاً جديدة ومختلفة، ويعرض طروحاً مختلفة تماماً، ويتراجع عن معظم ما تم الاتفاق عليه، وفيما يخص فرض إثيوبيا سياسة الأمر الواقع فقد جاءت في صحيفة الأهرام بنسبة (7%)، وبنسبة (12.22%) في صحيفة الأهالي، وبنسبة (7.5%) في صحيفة المصري اليوم، والذي بدوره وضع دولتي المصب مصر والسودان أمام الأمر الواقع في الملء الأول والثاني للسد، ومن ثم بدأ ظهور الآثار السلبية على دولتي المصب، وفيما يخص ركيزة استخدام إثيوبيا للقنوات غير الشرعية وعدم إنفاذ القانون الدولي، فقد اتفقت صحيفتا الأهرام والأهالي لتأخذ المرتبة الثالثة ولكن بنسب متفاوتة، ففي صحيفة الأهرام جاءت نسبتها (5.5%)، بينما جاءت نسبتها (10%) في صحيفة الأهالي، وفي صحيفة المصري اليوم أخذت المرتبة الرابعة، وبنسبة (4.37%)، والذي أوضح مراوغة إثيوبيا لدولتي المصب مصر والسودان، كما اتفقت أيضاً صحيفتا الأهرام والأهالي على بلورة ركيزة المخاطر الفنية للسد عقب الانتهاء من الملء الثاني لتأخذ المرتبة الرابعة ولكن بنسب متفاوتة ففي صحيفة الأهرام جاءت نسبتها (4.5%)، بينما جاءت نسبتها (7.77%) في صحيفة الأهالي، وفي صحيفة المصري اليوم احتلت المرتبة الخامسة، وبنسبة (3.12%)، وفي خطابها أثارت "المصري اليوم" المخاوف والحذر من احتمالات انهيار السد بما يؤدي إلى كوارث لدولتي المصب، وخاصة لدولة السودان، وأخيراً وفيما يخص ركيزة عدم "التوصل لحلول ومقترحات" بين أطراف الأزمة، فقد اتفقت صحيفتا الأهرام والأهالي على بلورة هذا البُعد الذي جاء بالمرتبة الخامسة ولكن بنسب متفاوتة ففي صحيفة الأهرام جاءت نسبتها (3.5%)، بينما جاءت نسبتها (5.55%) في صحيفة الأهالي، وفي صحيفة المصري اليوم احتلت المرتبة الثالثة، وبنسبة (6.62%)، وحسب خطاب "المصري اليوم" فقد أدت إلى فشل المفاوضات لوجود الخلافات الجوهرية بين الدول الثلاث عند

المستويين الفني والقانوني بالنسبة لفترة ملء وتشغيل السد، هذا بجانب امتناع إثيوبيا عن تزويد اللجان الفنية بتقارير حول حقيقة الأوضاع الإنشائية وأنظمة أمان السد والمخاوف من عدم قدرة السد على احتمال الضغوط المائية المتوقعة وتجاوزه لمطالب الأمان الهندسي.

- اتفقت صحف الدراسة على أن الوظائف التعريفية في تحليل الأطر احتلت المرتبة الأولى ضمن معالجة الصحف ولكن بنسب متفاوتة، فقد جاءت الوظائف التعريفية في صحيفة الأهرام بنسبة (40%)، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (15%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (40.62%)، ويمكن تفسير هذا في ضوء اهتمام الصحف بتعريف الأزمة للقراء من أجل استعراض جوانبها وتفاصيلها المتعددة، ثم جاءت في المرتبة الثانية الوظائف التقييمية في صحيفة الأهرام بنسبة (32.5%)، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (27.77%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (37.50%)، وظهرت هذه الوظائف أثناء جولات المفاوضات إذ بدت مُتجاوزةً على نحو لافت الوظائف التقييمية السلبية أكبر بكثير من الوظائف التقييمية الإيجابية، وأخيراً الوظائف التشخيصية في المرتبة الثالثة والتي جاءت في صحيفة الأهرام بنسبة (27.5%)، في حين جاءت في صحيفة الأهالي بنسبة (22.22%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (21.87%).
- أبرزت نتائج الصحف فيما يخص حضور "القوى الفاعلة" أهمية الدول المعنية بإشكالية الدراسة (مصر، إثيوبيا، السودان)، ومن ثم الاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص قراراتها في مجلس الأمن؛ وهذا ما اتفقت عليه صحف الدراسة ولكن بنسب متفاوتة، فجاءت مصر كأكثر القوى الفاعلة في صحف الدراسة؛ حيث جاءت في صحيفة الأهرام بنسبة (35%)، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (33.33%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (34.37%)، تليها إثيوبيا في صحيفة الأهرام بنسبة (32.5%)، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (28.88%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (28.21%)، ثم السودان بنسبة (15%) في صحيفة الأهرام، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (15.55%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (15.62%)، يليها الاتحاد الإفريقي في صحيفة الأهرام بنسبة (10%)، وفي صحيفة الأهالي بنسبة (12.22%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (15.5%)، ثم ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في صحيفة الأهرام بنسبة (7.5%) وفي صحيفة الأهالي بنسبة (10%)، وفي صحيفة المصري اليوم بنسبة (9.37%)، ويمكن تفسير هذا في ضوء أن طرفي الأزمة الحقيقيين بالنسبة للصحافة المصرية هما إثيوبيا ومصر، ففي حين تسعى إثيوبيا لفرض سياسة الأمر الواقع ببناء السد، تسعى مصر إلى محاولة عرقلة هذا البناء بالتفاوض ومخاطبة القوى الدولية الفاعلة.

- اتفقت صحف الدراسة إزاء البراهين والأدلة المستخدمة لدعم طروحها في معالجات الصُحف الثلاث لأزمة سد النهضة فتم الاعتماد على الاستشهادات 1- الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات: حيث ظهر في الصحف اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان عام 2015 كأكثر الاتفاقيات حضوراً باعتباره يمثل إطاراً قانونياً لملء وتشغيل السد فقد أبرمت الدول الثلاث في 23مارس2015 اتفاق إعلان المبادئ حول السد، 2- الاستشهاد بتجارب الدول: حيث رصدت صحف الدراسة تجربة إثيوبيا في التعامل مع دول الجوار الإفريقية بالتعدي على مياه الأنهار الدولية، 3- الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة: حيث طرحت صحف الدراسة الإحصائيات حول حصة مصر في مياه النيل مقارنة بحصة إثيوبيا منه، ونصيب الفرد في مصر من مياه النيل مقارنة بنصيب الفرد في إثيوبيا، وحجم الضرر الذي قد ينتج من سد النهضة بين دولتي المصب، 4- الاستشهاد بالوقائع التاريخية: حيث استدعت الصُحف وقائع تاريخية خاصة ببناء السد وخاصة التخطيط له منذ عام 1964)؛ وكان التناول بين صُحف العينة متبايناً، ففي صحيفة الأهرام جاء الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات في المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، يليها الاستشهاد بتجارب بعض الدول في المرتبة الثانية بنسبة (17.5%)، ثم الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة في المرتبة الثالثة بنسبة (22.5%)، ثم الاستشهاد بالوقائع التاريخية في المرتبة الرابعة بنسبة (12.5%)؛ وفي صحيفة الأهالي لم يلاحظ الباحث اهتمام الأهالي التوثيقي في العام 2021 ولكن خارج إطار الحد الزمني للدراسة؛ وعليه تم ذكرها دون توثيقها لأن توثيقها سيفقد الدراسة الحدود الزمنية لها وإزاحتها من الدراسة سيربك متن الدراسة. أما في صحيفة المصري اليوم؛ فقد جاء الاستشهاد بالوقائع التاريخية في المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، يليها الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات الموثقة في المرتبة الثانية بنسبة (28.12%)، ثم الاستشهاد بالاتفاقيات والمعاهدات في المرتبة الثالثة بنسبة (21.87%)، ثم الاستشهاد بتجارب بعض الدول بنسبة (12.5%) في المرتبة الرابعة والأخيرة.

- من اللافت أن خطابات الصُحف المصرية الثلاث، ورغم تباين هوية الملكية لكل منها، قد حملت مفردات بنائية مشتركة، عند مختلف مستويات الإنشاء الصحفي التي رصدتها الدراسة وقامت بتحليلها، وربما يعود ذلك جوهرياً إلى أن قضية "سد النهضة" لم تكن مسألةً خلافية داخل الفضاء المصري، بل ظلت تحظى بتوافق يقترب من الإطلاق بين المصريين، أفراداً ومؤسسات، في اتجاه الدفاع عن حق مصر المشروع في ضمان الحصول على حصتها "الثابتة – التاريخية" من مياه النيل، وعدم التأثر السلبي – عند أي مستوى – بإنشاء "سد النهضة" وتشغيله.

هوامش ومراجع الدراسة:

(1) محمد حسن أبو النور: **"الدبلوماسية المائية، سد النهضة نموذجاً"**، دراسة إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، فبراير 2016، ص9.

(2) حسام طه ياسين: **"الصراعات القادمة في الشرق الأوسط بشأن المياه المشتركة للأنهار الدولية"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2016، ص5.

(3) أيمن محمد مرعي: **"الضوابط القانونية لإقامة السدود على الأنهار الدولية، سد النهضة نموذجاً"**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2019، ص3.

(4) جوزيف أنطوان متري: **"معالجة التليفزيون المصري لقضية مياه النيل، دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013، ص7.

(5) محمد شوقي عبد العال: **"الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية، مع إشادة خاصة لحالة نهر النيل"**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، العدد (12)، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2004، ص28.

(6) دينا يحيى مرزوق: **"معالجة مواقع القنوات الإخبارية لأزمة سد النهضة"**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد (61)، 2017، ص48.

(7) شيرين مبارك فضل الله: **"النيل كمحدد ثقافي وإنساني لكل من مصر وإثيوبيا"**، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور، أغسطس 2012، ص361.

(8) Robert M, Entman: Projections of power: **"Framing News, Public Opinion and U.S foreign Policy"**, Chicago: the University of Chicago Press, 2004, p. 16.

(9) Holli, Semetko & Others: **"Framing European Politics: A content Analysis of Press and T.V News In: Journal of Communication"**, vol.52, no.2, 2000, p. 94.

(10) عبد الوهاب، وألاء أحمد: **"أطر تقديم صورة تركيا في ضوء تحولات السياسة الخارجية، دراسة تحليلية للمواقع الإخبارية العالمية"**، مجلة بحوث الرأي العام. مجلد (18)، العدد (2)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2019، ص434.

(11) مهيرة عماد فتحي: **"أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية، دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2010 حتى 2012"**، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2015، ص2.

(12) عادل صادق محمد: **"الصحافة وإدارة الأزمات. مدخل نظري تطبيقي"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007، ص17.

(13) حمدي شعبان: **"الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2005، ص228.

(14) عبد الحفيظ الصاوي: **"دول عربية أكثر تأثرا: تداعيات كورونا ترسم مستقبلاً قاتماً"**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 30 مارس2020، ص89.

(15) وليد محمد الهادي عواد: **"أطر معالجة الصحافة لأزمة سد النهضة، دراسة تحليلية لصحف الأهرام المصرية والسودان اليوم السودانية وthe Reporter الإثيوبية"**، المجلد (20)، العدد (3)، كلية الآداب، جامعة حلوان، سبتمبر 2021.

(16) محمد عثمان حسن، أحمد رفاعي: **"معالجة الكاريكاتير لقضية سد النهضة في الصحف المصرية، دراسة تحليلية"**، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد (55)، أكتوبر 2020.

(17) دعاء خالد محمد: **"أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية والسودانية والإثيوبية لأزمة سد النهضة، دراسة تحليلية مقارنة"**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الإعلام جامعة المنصورة، 2020.

(18) ياسمين محمد شفيق: **"أطر تقديم القضايا الإفريقية في الصحف المصرية، دراسة تحليلية وميدانية عام 2017"**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة حلوان، 2020.

(19) يوسف آدم محمد: **"أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية"**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، قسم القانون، جامعة إفريقيا العالمية، 2019، ص27.

(20) رشدية محمد ياسين: **"المعالجة الإعلامية للعلاقات المصرية الإثيوبية، دراسة تحليلية مقارنة"**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2019.

(21) أسماء رشوان محمد: **"أطر تناول العلاقات المصرية الإثيوبية في الإعلام المصري، دراسة تطبيقية للمضمون والقائم بالاتصال"**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2019.

(22) Aisha Ahmed Abdalgader: **"Impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) on the Hydropower and Irrigation Requirement at Roseries Dam"**. Master thesis. Omdurman Islamic University, Sudan. UNESCO Chair for Water. 2018.

(23) ياسر رجاء عبد الفتاح: **"سد النهضة الإثيوبي والعلاقات المصرية الإثيوبية"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.

(24) نجوى إبراهيم جمعة: **"المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقاتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية"**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 2018.

(25) Noha El Tawil: **"Framing of Terrorism and Ethiopian Dam on Online Egyptian Publications and Social Media"**, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, The American University in Cairo, 2018.

(26) نرمين نصر محمد: **"أطر تقديم العلاقات المصرية الإفريقية في الصحافة المصرية بعد ثورة 30 يونيو واتجاهات الجمهور نحوها، دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة المنصورة، 2017.

(27) عزة حسن توفيق: **"أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوة الفاعلة المتضمنة بها في تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة (2012-2013)"**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2017.

(28) أسامة الرشيدي: **"الإعلام المصري، وصناعة الأزمات، سد النهضة نموذجاً"**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 31 يوليو 2017، ص26.

(29) دينا يحيى مرزوق: **"معالجة مواقع القنوات الإخبارية لأزمة سد النهضة"**، مرجع سابق.

(30) هند ضياء الدين السيد: **"العلاقات المصرية الإثيوبية، قضايا التعاون والصراع في الفترة من 1990-2011"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

(31) مهيرة عماد فتحي: **"أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية، دراسة تحليلية مقارنة في الفترة من 2010 حتى 2012"**، مرجع سابق.

(32) إسلام جمال الدين سعيد: **"أثر تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا على إدارة أزمة مياه النيل"**، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2015.

(33) Yeshiwas Degu Belay: **"Mass Media in Nile Politics: The Reporter Coverage of the Grand Ethiopian Renaissance Dam"**, Journal of Mass Communication & Journalism, 4:6. DOI: 10.4172/2165-7912.1000197, 2014.

(34) جوزيف أنطوان متري: **"معالجة التليفزيون المصري لقضية مياه النيل، دراسة تطبيقية"**، مرجع سابق.

(35) أيمن محمد مرعي: **"الضوابط القانونية لإقامة السدود على الأنهار الدولية، سد النهضة نموذجاً"**، مرجع سابق.

(36) M. Rae Moors: **"What is Flint? Place, storytelling, and social media narrative reclamation during the Flint water crisis"**, Information, Communication & Society https://doi.org/10.1080/1369118X.2019.157747.

(37) Catherine Davit & Eosin O'Neill: "**The framing of two major flood episodes in the Irish print news media: Implications for societal adaptation to living with flood risk**", Public Understanding of Science, Vol. 26(7) 872–888 DOI: 10.1177/0963662516636041, 2017.

(38) Steven Lam, Ashlee Cunsolo, Alexandra Sawatzky, James Ford and Sheri lee L. Harper: "**How do the media portray drinking water security in Indigenous communities in Canada? An analysis of Canadian newspaper coverage from 2000-2015"**. BMC public health, 17(1), 1-14, 2017.

(39) Kimberly J. Quesnel & Newsha K. Ajami: "**Changes in water consumption linked to heavy news media coverage of extreme climatic events**". SCIENCE ADVANCES. 3 (10), e1700784, 2017.

(40) LAURA ALVES MARTIRANI & ISABELA KOJIN PERES: "**WATER CRISIS IN SÃO PAULO: NEWS COVERAGE, PUBLIC PERCEPTION AND THE RIGHT TO INFORMATION**", Ambiente & Sociedade n São Paulo v. XIX, n. 1 n p. 1-20 n jan.-mar, 2016.

(41) إبراهيم محمد أبو المجد فرج: **"اعتماد الشباب الجامعي علي وسائل الإعلام أثناء الأزمات. أزمة تفجيرات دهب نموذجاً"**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد (7)، العدد (2)، ديسمبر 2006، ص56.

(42) خالد صلاح الدين حسين: **"دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"**، أطروحة دكتوراه. كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001، ص93.

(43) Stanley J. Baran & Dennis K. Davis: "**Mass Communication Theory: Foundation, Ferment, And Future**", 7th Edition, Australia, Wadsworth Cegage Learning, 2012, p.282.

(44) Angels, P. News Framing, Journal of Communication, Vol.52, No.4, 2002, p. 75.

(45) McCann, M.: **"A Framing Study of Media Coverage on Climate Change from 1989 to 2009"**, 2010, p. 7.

(46) خالد صلاح الدين حسن: **"دور التليفزيون والصحف في تشكل معارف واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"**، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام قسم الإذاعة والتليفزيون، جامعة القاهرة، 2001، ص75.

(47) طه عبد العاطي مصطفى نجم: **"الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية"**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد (8)، العدد (3)، 2007، ص196.

(48) محمود كامل: **"الهوية الوطنية كما يعكسها خطاب الصحافة المصرية الصادرة باللغة الإنجليزية، دراسة تحليلية مقارنة"**، المؤتمر العلمي السنوي العاشر لكلية الإعلام، الإعلام المعاصر والهوية العربية، جامعة القاهرة، ج3، مايو 2004، ص199.

(49) محمد عويس: **"اتجاهات التغطية الخبرية للشئون الخارجية للصحف المصرية وعلاقتها بالمتغيرات الخاصة بالصحف"**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، 2008، ص77.

(50) David H. Weaver: "**Thoughts on Agenda Setting, Framing and Priming**", Journal of Communication, Vol. 57, No.1, 2007, P. 143.

(51) Diana Kendall: **"Framing Class Media Representations of Wealth and Poverty in America"**, the 2nd ed., Toronto, 2011, P.5.

(52) Nelson, T.E. Oxley, Zmra: **"Toward a psychology of framing, political behavior",** (19), (3), 221-249 framing communication theory 3-2006.

(53) Guy.Gohn & Wayne Wanta: "**Second Level Agenda Setting in the New Hampshire Primary**", Journalism &Mass Communication Quarterly, Vol.78, No.2, 2001, p. 259.

(54) Kathleen L.Endres: "**Help- wanted female**": Editor Publisher Frames A civil right Issue", Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.81, No.1, 2004, P.8.

(55) Lieber, C.M & Bendix, J.: **"News Sources and Framing of an Environmental Controversy"**, Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.73, No.1, 1996, P. 54.

(56) رضا عكاشة: **"تأثيرات وسائل الإعلام من الاتصال الذاتي إلى الوسائط الرقمية المتعددة"**، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص46.

(57) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: **"الاتصال ونظرياته المعاصرة"**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص35.

(58) طه عبد العاطي مصطفى نجم: **"الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية"**، مرجع سابق، ص95.

(59) Mira, Sotirovic: **"Effects of Media Use on Audience Framing and Support for Welfare"**, Mass Communication & Society, Vole 3, summer 2000, P. 275.

(60) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: **"الاتصال ونظرياته المعاصرة"**، مرجع سابق، ص384.

(61) محمد رضا محمد حبيب: **"معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد في مصر، دراسة للمضمون والقائم بالإتصال والجمهور"**، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام. قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2013، ص35 .

(62) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: **"الاتصال ونظرياته المعاصرة"**، مرجع سابق، ص384.

(63) نجوى إبراهيم جمعة: **"المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية"**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، جامعة عين شمس، 2018، ص46 .

(64) أديب خضور: **"الإعلام والأزمات"**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 1999، ص72.

(65) فاروق السيد عثمان: **"التفاوض وإدارة الأزمات"**، دار الأمين، ط2، القاهرة، 2004. ص122.

(66) محمد بن سعود البشر: **"مقدمة في الاتصال السياسي"**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1997، ص161.

(67) السيد بهنسي: **"مدي اعتماد الجمهور علي وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمات"**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، العدد (4)، جامعة القاهرة، 2000. ص3.

(68) مها كامل الطرابيشي: **"مدى اعتماد الجمهور على الصحف المصرية في معالجتها للأزمات الطارئة"**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد (3)، سبتمبر2001. ص175.

(69) حمدي شعبان: **"الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005. ص95.

(70) دينا يحيى: **"تأثير أبعاد الإطار الإعلامي للصحف المصرية على معالجة قضايا الرأي العام، دراسة في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية"**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد (4)، القاهرة، 2003، ص190.

(71) يوسف آدم محمد: **"أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية"**، مرجع سابق. ص9.

(72) يوسف آدم محمد: **"أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية"**، مرجع سابق. ص10.

(73) رأفت رضوان أحمد: **"المعالجة الإعلامية لقضايا سكان العشوائيات في الدراما التلفزيونية المصرية وعلاقتها بصورة الذات لدى عينة من مراهقين المنطقة العشوائية"**، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، جامعة عين شمس، 2014، ص123.

(74) شريف درويش اللبان: **"الصحافة الإلكترونية دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع"**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 2007. ص26.

(75) Michele gabay: **"la nouvelle communication de crise: concepts et outile"**, parise, edition strategie, 2001, p. 33.

(76) عبد الناصر الجندي: **"تقنيات البحث العلمي في العلوم السياسية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص14 .

(77) نوال يوسف بومشطة: **"المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية – الجزيرة والعربية نت نموذجًا"**، المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، منتدى الإعلام وتكامل الأدوار في خدمة التنمية السعودية، https://samc.ksu.edu.، 2016.

(78) أحمد سمير: **"وزير الري: منهجنا في "مفاوضات سد النهضة" يؤمن لإثيوبيا أهدافها التنموية ويحد من الضرر"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/22.

(79) أحمد سمير: **"سد النهضة.. وزير الري: حريصون على استكمال المفاوضات مع حفظ حقوقنا المائية والوصول لاتفاق قانوني ملزم"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/5.

(80) عبد الصمد ماهر: **"وزير الري: التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة في صالح الشعب الإثيوبي"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/23.

(81) وسام عبد العليم: **"أبرز النقاط التي أكد عليها الرئيس السيسي خلال كلمته أمام أسبوع القاهرة للمياه"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.

(82) أحمد سمير: **"مساعد وزير الخارجية الأسبق: سد النهضة يمثل خطرًا وجوديًا على شعبي مصر والسودان"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/21.

(83) أحمد سمير: **"وزير الري: إثيوبيا ترفض التنسيق بين سد النهضة والسد العالي في سابقة لم تحدث من قبل"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/29.

(84) سمر نصر: **"وزير الخارجية: التعنت الإثيوبي سبب الإخفاق المستمر لمفاوضات سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/8.

(85) أحمد سمير: **"أسبوع القاهرة للمياه.. أستاذ بهندسة القاهرة: التصرف الأحادي من قبل إثيوبيا كابوس يمثل تحديًا لدول حوض النيل"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.

(86) أنظر: صحيفة الأهرام: **"تحذيرات في الخرطوم.. منسوب النيل يتجاوز مستوى الفيضان"**، 2021/8/4.

(87) أنظر: صحيفة الأهرام: **"وزيرة الخارجية السودانية: ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي يهدد حياة الملايين في السودان"**، 2021/7/8.

(88) وسام عبد العليم: **"الرئيس السيسي: نهر النيل هو شريان الوجود الوحيد لمصر.. ونتمسك باتفاق ملزم لملء وتشغيل سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/21.

(89) سمر نصر: **"شكري: النهج الإثيوبي يهدد بتقويض السلم والأمن في المنطقة"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/8.

(90) أنظر: صحيفة الأهرام: **"لجنة حقوق الإنسان العربية: إثيوبيا تنتهك الحقوق المائية التاريخية للشعبين المصري والسوداني"**، 2021/7/18.

(91) أحمد سمير: **"وزير الري: أمطار إثيوبيا تصل إلى 935 مليار متر مكعب وماشيتها تستهلك 84 مليارا"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/29.

(92) أحمد سمير: **"وزير الري: إثيوبيا لديها 12 نهرا بينما تعتمد مصر بنسبة (97%) على نهر النيل"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/29.

(93) أحمد سمير: **"وزير الري: الإجراءات الأحادية والمعلومات الخاطئة التي تقدمها إثيوبيا تزيد الوضع تعقيداً"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/21.
(94) محمد يوسف: **"العسومي في ندوة بوابة الأهرام الدول العربية لديها من أدوات الضغط ما يدحض التعنت الإثيوبي في قضية سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/8/26.
(95) راندا رضا: **"المتحدث الرناسي: تجمع فيشجراد يدعم موقف مصر في أزمة سد إثيوبيا"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/12.
(96) أحمد سمير: **"سد النهضة.. العطفي: لابد من إرادة سياسية لدى إثيوبيا والمجتمع الدولي لإبرام اتفاق قانوني ملزم وعادل"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/21.
(97) أحمد سمير: **"أستاذ قانون دولي: سلطات الدول على الأنهار الدولية «مقيدة» واستغلال الجزء الواقع في أراضيها مشروط"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/21.
(98) عبد الصمد ماهر: **"عباس شراقي: نتوقع هدم الفيضان للجزء العلوي من السد الإثيوبي"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/27.
(99) راندا رضا: **"أستاذ مياه: التعديات التي تجري في السد الإثيوبي مرعبة لنا كفنيين.. والهدف منها سياسي"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/7.
(100) أحمد سمير: **"لم يكن الإخفاق الأول.. لماذا عجزت إثيوبيا عن إكمال الملء الثاني لسد النهضة؟"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/19.
(101) سمر نصر: **"وزير خارجية بوروندي: يجب حل أزمة سد النهضة بالحوار وخيار الحرب لن يكون حكيمًا"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/7.
(102) وسام عبد العليم: **"أبرز النقاط التي أكد عليها الرئيس السيسي خلال كلمته أمام أسبوع القاهرة للمياه"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.
(103) وسام عبد العليم: **"نتفهم أهداف إثيوبيا التنموية دون أن يسبب سد النهضة ضررا لمصر.. أبرز رسائل الرئيس السيسي أمام... أسبوع المياه"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.
(104) سمر نصر: **"وزير الخارجية: التعنت الإثيوبي سبب الإخفاق المستمر لمفاوضات سد النهضة"**، صحيفة الأهرام مرجع سابق.
(105) أنظر: صحيفة الأهرام: **"وزير الري: إثيوبيا تسرعت في بناء السد.. وحتى الآن لا يوجد توليد كهرباء بسبب المشاكل"**، 2021/10/23.
(106) راندا رضا: **"عضو مجلس الشيوخ: مصر لم تترك سبيلا في القانون الدولي إلا وطرقته لحل أزمة سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/8.
(107) أحمد سمير: **"مساعد وزير الخارجية الأسبق: سد النهضة يمثل خطرًا وجوديًا على شعبي مصر والسودان"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/21.
(108) راندا رضا: **"وزير الري: السد مليء بالمشاكل الفنية الخطيرة.. وطلبنا من إثيوبيا تقليل عدد التوربينات"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.
(109) أحمد سمير: **"أسبوع القاهرة للمياه بعد رصد هبوطات أرضية.. خبير في علوم نظم الأرض يطرح سؤالاً: هل سد النهضة آمن؟"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/28.
(110) عبد الصمد ماهر: **"وزير الري: وضعنا سيناريوهات طوارئ حال انهيار سد إثيوبيا"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/30.
(111) راندا رضا: **"وزير الري: مليون أسرة مصرية ستتضرر من مليار متر مكعب مياه ستخزنه إثيوبيا"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/24.
(112) وسام عبد العليم: **"الرئيس السيسي يؤكد لرئيس وزراء بريطانيا أهمية التوصل لاتفاق عادل وملزم لتشغيل سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/14.
(113) محمود سامي: **"هناك مخطط لاستغلال إثيوبيا وموقعها الجغرافي لضرب الشرق الأوسط والسيطرة على المنطقة: القيادة السياسية هي القادرة على تحديد مستوى الحسم الذي يمكن توجيهه"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/14.

(114) أنظر: صحيفة الأهرام: **"حمدوك: السودان يعارض قيام إثيوبيا بخطوات أحادية غير مدروسة بخصوص سد النهضة"**، 2021/7/29.

(115) أنظر: صحيفة الأهرام: **"السودان: عدم التوصل لاتفاق بشأن سد النهضة يشكل تهديدًا لنصف السكان"**، 2021/7/28.

(116) د. نصر محمد عباشي: **"حديث الرئيس السيسي رسالة سلام واطمئنان"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/19.

(117) عبد الصمد ماهر: **"وزير الري بدولة جنوب السودان: القلق المصري بشأن سد النهضة مشروع"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/27.

(118) وسام عبد العليم: **"الرئيس السيسي: تحرك مصر والسودان في مجلس الأمن يهدف لتعزيز المسار الإفريقي"**، صحيفة الأهرام، 2021/7/7.

(119) داليا عطية: **"أزمة سد النهضة.. تفويض دولي للاتحاد الإفريقي بإحياء التفاوض وشرعية لمصر باتخاذ إجراءات لحماية النيل"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/16.

(120) داليا عطية: **"أزمة سد النهضة.. تفويض دولي للاتحاد الإفريقي بإحياء التفاوض وشرعية لمصر باتخاذ إجراءات لحماية النيل"**، مرجع سابق، 2021/9/16.

(121) أنظر: صحيفة الأهرام: **"السودان: تبادل المعلومات حول سد النهضة لا بد أن يكون وفق آلية واتفاق وليس هبة"**، 2021/7/14.

(122) هشام الصافوري، مجدي الوايلي: **"إثيوبيا تكذب وتتحدى المجتمع الدولي"**، صحيفة الأهرام، 2021/8/15.

(123) أحمد سمير: **"وزير الري يستعرض موارد إثيوبيا المائية: 935 مليار م3 مياه خضراء و150مليار م3 مياه زرقاء"**، صحيفة الأهرام، 2021/10/14.

(124) هشام الصافوري، مجدي الوايلي: **"هناك مخطط لاستغلال إثيوبيا وموقعها الجغرافي لضرب الشرق الأوسط والسيطرة على المنطقة"**، صحيفة الأهرام، 2021/8/15.

(125) وسام عبد العليم: **"الرئيس السيسي يؤكد موقف مصر الثابت بالتمسك بحقوقها التاريخية من مياه النيل وبالحفاظ على أمنها المائي"**، صحيفة الأهرام، 2021/8/1.

(126) رضا النصيري: **"استئناف مفاضاوت سد النهضة قريباً.. خبير: السد غير أمن والتخزين له تداعيات كارثية على السودان"**، صحيفة الأهالي، 2021/9/29.

(127) محمود الشربيني: **"مخاطر السد الإثيوبي واستعرض مخاطره وسبل المواجهة-المشاركون: عمليات عسكرية إنذارية لا تسعى لهدم السد ولكن لتحذير أثيوبيا"**، صحيفة الأهالي، 2021/7/6.

(128) رانيا نبيل: **"البرلمان: بيان مجلس الأمن حول سد النهضة الإثيوبي خطوة مهمة لاستئناف المفاوضات"**، صحيفة الأهالي، 2021/9/22.

(129) رضا النصيري: **"استئناف مفاضاوت سد النهضة قريباً.. خبير: السد غير أمن والتخزين له تداعيات كارثية على السودان"**، مرجع سابق، 2021/9/29.

(130) رضا النصيري: **"بهدف تخفيف التصعيد الذي يهدد المنطقة... العودة للمفاوضات الثلاثية حول سد النهضة بآلية جديدة وبمشاركة وسطاء دوليين... أبرز توصيات مجلس الأمن المنتظرة... خبراء يرصدون سيناريوهات ما بعد جلسة مجلس الأمن بشأن السد الإثيوبي"**، مرجع سابق، 2021/7/16.

(131) محمود الشربيني: **"مخاطر السد الإثيوبي واستعرض مخاطره وسبل المواجهة-المشاركون: عمليات عسكرية إنذارية لا تسعى لهدم السد ولكن لتحذير أثيوبيا"**، صحيفة الأهالي، 2021/7/6.

(132) رضا النصيري: **"بهدف تخفيف التصعيد الذي يهدد المنطقة... العودة للمفاوضات الثلاثية حول سد النهضة بآلية جديدة وبمشاركة وسطاء دوليين... أبرز توصيات مجلس الأمن المنتظرة... خبراء يرصدون سيناريوهات ما بعد جلسة مجلس الأمن بشأن السد الإثيوبي"**، مرجع سابق، 2021/7/16.

(133) رضا النصيري: **"خبير مياه: فشل التخزين الثاني والحرب الأهلية في إثيوبيا وزيادة الفيضان (30%) زاد من ضبط النفس المصري في أزمة سد النهضة"**، صحيفة الأهالي، 2021/9/1.

(134) رضا النصيري: **"بهدف تخفيف التصعيد الذي يهدد المنطقة... العودة للمفاوضات الثلاثية حول سد النهضة بآلية جديدة وبمشاركة وسطاء دوليين... أبرز توصيات مجلس الأمن المنتظرة... خبراء يرصدون سيناريوهات ما بعد جلسة مجلس الأمن بشأن السد الإثيوبي"**، مرجع سابق، 2021/7/16.

(135) رضا النصيري: **"وسط حالة ترقب وصمت.. إثيوبيا تنفذ الملء الثاني دون تنسيق مع دولتي المصب خبراء: تأثيرات الملء الثانى محدودة حتى الآن والخوف مما هو قادم"**، مرجع سابق، 2021/7/28.

(136) وسام عبد العليم: **"أبرز النقاط التي أكد عليها الرئيس السيسي خلال كلمته أمام أسبوع القاهرة للمياه"**، مرجع سابق، 2021/10/24.

(137) رضا النصيري: **"بهدف تخفيف التصعيد الذي يهدد المنطقة... العودة للمفاوضات الثلاثية حول سد النهضة بآلية جديدة وبمشاركة وسطاء دوليين... أبرز توصيات مجلس الأمن المنتظرة... خبراء يرصدون سيناريوهات ما بعد جلسة مجلس الأمن بشأن السد الإثيوبي"**، مرجع سابق، 2021/7/16.

(138) رضا النصيري: **"بهدف تخفيف التصعيد الذي يهدد المنطقة... العودة للمفاوضات الثلاثية حول سد النهضة بآلية جديدة وبمشاركة وسطاء دوليين... أبرز توصيات مجلس الأمن المنتظرة... خبراء يرصدون سيناريوهات ما بعد جلسة مجلس الأمن بشأن السد الإثيوبي"**، مرجع سابق ، 2021/7/16.

(139) محمود الشربيني: **"مخاطر السد الإثيوبي واستعرض مخاطره وسبل المواجهة-المشاركون: عمليات عسكرية إنذارية لا تسعى لهدم السد ولكن لتحذير أثيوبيا"**، صحيفة الأهالي، 2021/7/6.

(140) محمود الشربيني: **"مخاطر السد الإثيوبي واستعرض مخاطره وسبل المواجهة-المشاركون: عمليات عسكرية إنذارية لا تسعى لهدم السد ولكن لتحذير أثيوبيا"، مرجع سابق**، 2021/7/6.

(141) رضا النصيري: **"استئناف مفاضاوت سد النهضة قريباً.. خبير: السد غير أمن والتخزين له تداعيات كارثية على السودان"**، مرجع سابق، 2021/9/29.

(142) رضا النصيري: **"وسط حالة ترقب وصمت.. إثيوبيا تنفذ الملء الثاني دون تنسيق مع دولتي المصب خبراء: تأثيرات الملء الثانى محدودة حتى الآن والخوف مما هو قادم"**، مرجع سابق، 2021/7/28.

(143) رضا النصيري: **"خبير مياه: فشل التخزين الثاني والحرب الأهلية في إثيوبيا وزيادة الفيضان (30%) زاد من ضبط النفس المصري في أزمة سد النهضة"**، صحيفة الأهالي، 2021/9/1.

(144) رضا النصيري: **"استئناف مفاضاوت سد النهضة قريباً.. خبير: السد غير أمن والتخزين له تداعيات كارثية على السودان"**، مرجع سابق، 2021/9/29.

(145) رانيا نبيل: **"البرلمان: بيان مجلس الأمن حول سد النهضة الإثيوبي خطوة مهمة لاستئناف المفاوضات"**، صحيفة الأهالي، 2021/9/22.

(146) د. عبد الفتاح مطاوع خبير المياه: **"بوليتيكا مفاوضات سد النهضة ..بين ألاعيب الساسة والغباء الإنساني"**، صحيفة الأهالي، 2021/7/18.

(147) متولي سالم: **"وزير الري: لن نقبل القرار الأحادي لملء وتشغيل سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/16.

(148) متولي سالم: **"وزير الري يستعرض تطورات أزمة سد النهضة في العاصمة الكونغولية - عبد العاطي: مصر والسودان لن تقبلا بالقرار الأحادي لملء وتشغيل السد الإثيوبي"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/16.

(149) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/10.

(150) متولي سالم: **"وزير الري: لن نقبل القرار الأحادي لملء وتشغيل سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/16.

(151) محمد عبد القادر: **"اللقطات الأولى لعبور المياه فوق سد النهضة وفشل إثيوبيا في تخزين 18.5 مليار متر مكعب"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/19.

(152) متولي سالم: **"الري: الإجراءات الأحادية حول سد النهضة تزيد الوضع تعقيدًا"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/9/21.

(153) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.

(154) عبد الصمد ماهر: **"وزير الري: التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة في صالح الشعب الإثيوبي"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/10/23.
(155) أحمد سمير: **"سد النهضة.. وزير الري: حريصون على استكمال المفاوضات مع حفظ حقوقنا المائية والوصول لاتفاق قانوني ملزم"**، مرجع سابق، 2021/10/5.
(156) إنجي عبد الوهاب: **"وزير الخارجية: التعنت الإثيوبي أحبط كل الجهود المبذولة لتسوية أزمة سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/8.
(157) عمر حسانين: **"وزير الري: مصر قادرة على انتزاع حقوقها كاملة في مياه النيل"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/11.
(158) أنظر: صحيفة الأهرام: **"وزيرة الخارجية السودانية: ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي يهدد حياة الملايين في السودان"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(159) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. كيف خططت إثيوبيا لخداع المجتمع الدولي؟ (حقيقة 12 كذبة)"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/10.
(160) وسام عبد العليم: **"الرئيس السيسي: نهر النيل هو شريان الوجود الوحيد لمصر.. ونتمسك باتفاق ملزم لملء وتشغيل سد النهضة"**، صحيفة الأهرام، 2021/9/21.
(161) سوزان عاطف: **"خبير أمني: إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة تنذر بحرب مياه عالمية"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/8.
(162) محمد يوسف: **"العسومي في ندوة بوابة الأهرام الدول العربية لديها من أدوات الضغط ما يدحض التعنت الإثيوبي في قضية سد النهضة"**، مرجع سابق، 2021/8/26.
(163) متولي سالم: **"وزير الري: حريصون على استكمال مفاوضات سد النهضة مع التأكيد على ثوابت حقوق مصر المائية"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/10/5.
(164) متولي سالم: **"الري: الإجراءات الأحادية حول سد النهضة تزيد الوضع تعقيدًا"**، مرجع سابق، 2021/9/21.
(165) عنتر فرحات: **"مصر تخوض معركة دبلوماسية للدفاع عن حقوقها في مياه النيل بمجلس الأمن"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/8.
(166) إنجي عبد الوهاب: **"مرجع ومصدر أزمة سد النهضة سياسي بامتياز"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/8.
(167) سوزان عاطف: **"مجلس الأمن يناقش أزمة سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/3.
(168) متولي سالم: **"وزير الري: إثيوبيا ليس لديها الإرادة السياسية للوصول لتسوية أزمة سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/6.
(169) وسام عبد العليم: **"أبرز النقاط التي أكد عليها الرئيس السيسي خلال كلمته أمام أسبوع القاهرة للمياه"**، مرجع سابق، 2021/10/24.
(170) أحمد جودة: **"وزير الري: مصر أظهرت الإرادة السياسية للوصول لاتفاق قانوني بشأن سد النهضة الأثيوبي"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/9/21.
(171) محمد طه: **"وزير الري الأسبق: سد النهضة مخطط إثيوبي قديم فشلت في تنفيذه عام 1964"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/10.
(172) سوزان عاطف: **"خبير أمني: إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة تنذر بحرب مياه عالمية"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(173) محمد طه: **"وزير الري الأسبق: سد النهضة مخطط إثيوبي قديم فشلت في تنفيذه عام 1964"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(174) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. كيف خططت إثيوبيا لخداع المجتمع الدولي؟ (حقيقة 12 كذبة)"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(175) محمد عبد القادر: **"اللقطات الأولى لعبور المياه فوق سد النهضة وفشل إثيوبيا في تخزين 18.5 مليار متر مكعب"**، مرجع سابق، 2021/7/19.

(176) محمد طه: **"وزير الري الأسبق: سد النهضة مخطط إثيوبي قديم فشلت في تنفيذه عام 1964"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(177) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(178) إنجي عبد الوهاب: **"وزير الخارجية: التعنت الإثيوبي أحبط كل الجهود المبذولة لتسوية أزمة سد النهضة"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(179) سوزان عاطف: **"خبير أمني: إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة تنذر بحرب مياه عالمية"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(180) أحمد جودة: **"وزير الري: مصر أظهرت الإرادة السياسية للوصول لاتفاق قانوني بشأن سد النهضة الأثيوبي"**، مرجع سابق، 2021/9/21.
(181) جمعة حمد الله: **"موقف سوداني جديد من سد النهضة الإثيوبي - السودان يحتج على بيانات إثيوبية خاطئة بشأن سد النهضة"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/9/14.
(182) راندا رضا: **"عضو مجلس الشيوخ: مصر لم تترك سبيلا في القانون الدولي إلا وطرقته لحل أزمة سد النهضة"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(183) إنجي عبد الوهاب: **"مرجع ومصدر أزمة سد النهضة سياسي بامتياز"**، مرجع سابق، 2021/7/8.
(184) راندا رضا: **"وزير الري: السد مليء بالمشاكل الفنية الخطيرة.. وطلبنا من إثيوبيا تقليل عدد التوربينات"**، مرجع سابق، 2021/10/24.
(185) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. كيف خططت إثيوبيا لخداع المجتمع الدولي؟ (حقيقة 12 كذبة)"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(186) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(187) جمعة حمد الله: **"موقف سوداني جديد من سد النهضة الإثيوبي - السودان يحتج على بيانات إثيوبية خاطئة بشأن سد النهضة"**، مرجع سابق، 2021/9/14.
(188) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(189) متولي سالم: **"وزير الري: لن نقبل القرار الأحادي لملء وتشغيل سد النهضة"**، مرجع سابق، 2021/7/16.
(190) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(191) محمد طه: **"وزير الري الأسبق: سد النهضة مخطط إثيوبي قديم فشلت في تنفيذه عام 1964"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(192) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.
(193) أحمد جودة: **"سد النهضة.. النص الكامل لكلمة تونس وفرنسا وبريطانيا وفيتنام في مجلس الأمن"**، صحيفة المصري اليوم، 2021/7/9.
(194) محمد عبد القادر: **"سد النهضة.. أول تعليق للنائب ضياء داوود على الأزمة: أحذر من تحقيق هدف الصهاينة"**، مرجع سابق، 2021/7/10.